الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي

العدد ( )

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	26
أخبار ذات علاقة (من الصحف المحلية)	33
أخبار ذات علاقة (من صحف الخليجية)	95

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

جدار حماية إلكتروني لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/03/03هـ) 28/ فبراير/2009 العدد : 2813

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090228/Con20090228261429.htm

عبد الله المقاطي - ظلم

استعادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان موقعها الإلكتروني أمس الأول، بعد توقف لعدة أيام في أعقاب تعرضها لهجمات الهكرز. وفيما بدا الموقع الجديد مغايرا عن سابقه، اعتبرت مصادر الجمعية أنه أكثر أمانا من أي هجمات، في ظل تزويده بأنظمة حماية عالية، رغم التأكيد على أنه «ليس لنا أعداء، بل على العكس نقف مع جميع القضايا سواء في الداخل أو الخارج». وبين مسؤولو الجمعية أن الموقع الجديد اشتمل ولأول مرة على إحصائيات جديدة و استمارات لتقديم الشكاوى، إضافة إلى العديد من الأقسام التي تخص الباحثين والمهتمين بمجال حقوق الإنسان، آخر أخبار الجمعية ورابط لاستطلاع آراء الزوار.

حقوق الإنسان : ننتظر نتائج التحقيقات في اختطاف طفلة الطائف

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/03/02هـ) 27/ فبراير/2009 العدد : 2812

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090227/Con20090227261112.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

خاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات الأمنية لمعرفة الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه قضية طفلة التسع سنوات التي تم اختطافها من فناء مجمع مدرسي حكومي في الطائف من قبل أسرة طليقة والدها، مطلع العام الدراسي الحالي أي قبل خمسة أشهر. وقال لـ «عكـاظ» المشرف العام على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف : «أرسلنا قبل ثلاثة أسابيع تقريبا كافة أوراق القضية لإدارة الأمن العام، وننتظر نتائج التحقيقات المتعلقة بالقضية ونتوقع أن يصلنا الرد خلال 30 يوما». وأكد حرص الجمعية على متابعة هذه القضية لاسيما وأنها سجلت جنائية من قبل شرطة المحافظة، ولم تعد الطفلة إلى أبيها حتى الآن. وكانت الجمعية (عكـاظ، الأربعاء 1430/1/24 هـ) طالبت بضرورة تقديم خاطفي الطفلة والذين ذهبوا بها من الطائف إلى جدة، إلى العدالة، وضرورة التأكد ما إذا كان هناك تقاعس من بعض أفراد الشرطة تجاه الحادثة، أو وجود معلومات غائبة في القضية. كما أن محافظ الطائف وجه (عكـاظ، السبت 1429/11/17هـ) بسرعة رفع نتائج التحقيق في الحادثة، والإسراع في إعادة الطفلة لوالدها .

الرياض

"حقوق الإنسان" تشارك في ثلاث مناسبات لتفعيل نشر ثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 ربيع الأول 1430هـ - 26 فبراير 2009م - العدد 14857

http://www.alriyadh.com/2009/02/26/article412472.html

الرياض- سعيد المبارك:

تشارك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في ثلاث مناسبات مهمة خلال الأيام القليلة القادمة بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان فقد تقرر المشاركة في المناسبات الآتية، حيث ستشارك في كل من المؤتمر العربي الإقليمي الثالث حول حماية الأطفال المنعقدة في الرياض خلال الفترة من 4-1430/3/7ه ، ومهرجان الجنادرية للتراث والثقافة والذي ستنطلق فعالياته يوم الأربعاء 1430/3/7ه، ومهرجان معرض الرياض الدولي للكتاب خلال الفترة 6-1430/3/16ه ـ. وستشارك الجمعية بعدد من الإصدارات الخاصة بها ومنها حقوق المتهم وحقوق السجناء والسجينات وحقوق الطفل وحقوق المعوق كما سيكون هناك إصدارات منها التقرير الأول لأحوال حقوق الإنسان في المملكة ودراسة مدى انسجام الأنظمة في المملكة مع اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية، كما تشارك بتوزيع عدد من الاتفاقيات الدولية التي قامت بطباعتها والمعنية بحقوق الإنسان والتي انضمت لها المملكة ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وعدد من الاتفاقيات الأخرى.

جهات حكومية تتهم مؤسسات مجتمع مدني بالتدخل في شؤونها الداخلية

المصدر: جريدة المدينة السبت، 28 فبراير 2009

http://al-madina.com/node/110148

ماجد الشربي - الطائف

أدى غياب تنظيم واضح يحدد علاقة الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى إثارة اتهامات متبادلة بعدم معرفة الأدوار المناطة بكل منهم. وفيما طالبت بعض الجهات الحكومية بطرح نظام يحدد أطر التوسع في الجمعيات المهنية وذات النفع العام، رأى آخرون أن المساحة التي تعمل من خلالها تلك الجمعيات تتقاطع مع عمل الأجهزة الحكومية.وفي المقابل ينتقد مشرفون على جمعيات مؤسسات المجتمع المدني أداء غالبية الأجهزة الحكومية منوهين بالعديد من الأخطاء التي تحتاج إلى الرقابة والتدقيق المستمرين رأى رجال القانون أن الجمعيات غير الحكومية لها دور في اختصار روتين العمل لاسيما في بعض القضايا. يقول الدكتور بندر الحجار «الرئيس السابق لجمعية حقوق الإنسان»: إن أهم أسباب تفوق مؤسسات المجتمع المدني هو استقلاليتها ومساحة الحرية التي تعمل من خلالها. وقال إن عدم الارتباط بأي جهة أو مؤسسة حكومية ساعد في تفوق الجمعية فضلا عن الاستقلالية التي تتمتع بها داخل المملكة وخارجها مما خلق جوا للإبداع والتفوق رغم أن العديد من العاملين بها ليسوا متفرغين للعمل بل يعملون. وأضاف: لا يمكن أن نقيم الجمعية من خلال بعض القضايا، وليس من العدل والإنصاف أن نحدد إلى أي مدى نجحنا فنحن نرتبط بتنفيذ خطط واسعة لنشر ثقافتنا في المجتمع.. ونوَّه بدور وسائل الإعلام في مساعدة الجمعية للوصول إلى أماكن لم تستطع العديد من الجهات والأجهزة الوصول إليها، فقد تعرف المجتمع على قضايا العنف الأسري أو العوز.

رقابة وحيدة

وانتقد الدكتور مفلح القحطاني «رئيس جمعية حقوق الإنسان العديد من الأجهزة والإدارات الحكومية لخشيتهم من الرقابة من الخارج واعتقادهم بأن رقابتهم هي السلطة الأوحد. وقال: نعاني من قصور في الرقابة داخل بعض القطاعات بسبب القائمين عليها.. موضحا في ذات السياق أن الجمعيات غير الحكومية تلقى عدم تجاوب بل إن الأمر تطور إلى أن ترد إلينا ردود لا تفي بالغرض الذي طلبت من أجله. مرجعا ذلك إلى اجتهادات فردية لا مسؤولة في العديد من الأجهزة الحكومية عرقلت الكثير من المشاريع نتيجة عدم حماية المال العام ومن الأمثلة على ذلك إيقاف صرف رواتب موظفي إحدى الجهات مؤخرا.. وأضاف: نحن قادرون على معاقبة تلك الجهات بمخاطبة الجهات العليا، ورصدت الجمعية رصدت العديد من التجاوزات وعدم التقيد بالأنظمة في العديد من الأجهزة الحكومية خلال مسيرتها.

دس الأنف في كل شيء

وانتقد سالم بن هلال الزهراني «مدير عام التربية والتعليم للبنات بمحافظة الطائف» آلية العمل التي تسير بموجبها الجمعيات غير الحكومية والتي تمثلها في الوقت الراهن جمعية حقوق الإنسان وجمعية حماية الأسرة والطفل. بقوله: إن الصلاحيات التي تمنح لمثل هذه الجمعيات لا تلغي صلاحيات الأجهزة الحكومية وهو الأمر الذي يجب أن يعيه كل الأطراف المشاركة في تبني القضايا الاجتماعية. وقال الزهراني: إن جمعية حقوق الإنسان على سبيل المثال جهاز جديد يلقى عناية واهتماما من الأجهزة الحكومية المختلفة ولكن في الوقت نفسه يجب أن نحدد نهايات العمل لكل الجهات، لافتا إلى وجود تعارض واضح بين حدود عمل تلك الجمعيات والمنظمات وعملنا في الأجهزة الحكومية كما يجب أن يكون هناك تدرج في عمل تلك الجمعيات والمنظمات فلا ينبغي أن تصل إلى هدفها أو إلى مكان الخلل إلا بعد التدرج بحسب الهيكلة الإدارية لأن هناك استثناءات وخطوطا لا ينبغي تجاوزها فمسؤول تلك الإدارة هو الأقدر على تناولها بشفافية وحرص. وطالب بطرح نظام مصاحب للتوسع في مثل هذه المنظمات المدنية بحيث لا تتداخل المسؤوليات مع الجهات التنفيذية.

العنوان هو الشفافية

من جانبه رحَّب مدير مكتب التسول بمحافظة الطائف جبر الجعيد بالدور الذي تقوم به الجمعيات والمنظمات المدنية وقال: الشؤون الاجتماعية تتفق وتسير جنبا لجنب مع أهداف هذه المنظمات فالشفافية هي عنوان العمل والتعاون قائم بيننا وبين حقوق الإنسان.أما يزيد الفيفي «محامٍ» فنوَّه بدور هذه المنظمات والجمعيات بقوله: لقد ساهمت في حشد زخم إعلامي لكل قضية تتبناها الأمر الذي يوفر لها فرص نجاح ليس على صعيد الإجراءات القضائية بل من خلال آلية العمل ومن هنا تجلى دور حقوق الإنسان وذلك بكسر واختصار الروتين المعمول به.من جهته قال الدكتور عبدالرحمن كركمان «مدير الشؤون الصحية بالطائف»: إن الجمعية لها مهام مختلفة وقضاياها عادة ما تكون داخل بعض المرافق التابعة لنا ونحن لم نمانع أبدا في أن يقوم أعضاء الجمعية بممارسة عملهم الحقوقي والخاص بالقضايا المحالة لهم. وأضاف: نحن ننظر إلى الدور الذي يقومون به كشريك لنا في الرسالة الصحية، ونرحب بهم دون سابق إنذار للاطلاع على مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة للمراجعين.وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كشفت في وقت سابق أن نسبة وصفتها بأنها «لا بأس بها» من الردود التي تصلها من مؤسسات حكومية ذات العلاقة بتظلمات المواطنين، لا تحمل حلولا فعلية لمشكلات المتظلمين. وتلقت الجمعية التي دخلت عامها الخامس خلال السنوات الأربع الماضية ما يزيد على 8570 شكوى، استحوذت قضايا السجناء على 18% منها، والأحوال الشخصية على 7%، والعنف الأسري على 8%، والقضايا الإدارية على 22%، فيما حصلت القضايا العمالية على 13%، والشكاوى ذات الصلة بالقضاء 6%، وقضايا الأحوال المدنية على 7%، وما نسبته 19% لقضايا أخرى متفرقة.

الجوهرة العنقري : نظام الحماية من الإيذاء قيد المراجعة بـ "الشورى"

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 26 فبراير 2009

http://al-madina.com/node/109660

علي بلال - الرياض

وطالبت العنقري أن يوضع قانون وآلية يخرج فيها المعتدي من البيت لا أن يحدث العكس.موضحة «حين يشعر المعتدي بنتيجة عمله وأن يصبح خارج البيت هو عقاب ، لكن أن تخرج الضحية وتوضع في دار إيواء وكأنه سجين نكون وكأننا كافأنا المعتدي». وأكدت العنقري على أن من حق المعنف أي كان امرأة أو طفلا أو رجلا أن يتقدم بالشكوى للجهات الأمنية، وشددت على ضرورة إعادة النظر في جميع الإجراءات المتخذة حاليا في عملية الحماية، مطالبة بوجود شرطة أسرية تكون مؤهلة من خلال وجود مصلح ديني واجتماعي.

بالتزامن مع المؤتمر العربي لحماية الطفل

جمعية حقوق الإنسان تدشن حملة العنف ضد الأطفال اليوم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ربيع الأول 1430هـ - 1 مارس2009م - العدد 14860

http://www.alriyadh.com/2009/03/01/article413057.html

الرياض- سعيد المبارك:

تستعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتدشين حملتها الخاصة بالعنف ضد الأطفال اليوم بالتزامن مع المؤتمر العربي لحماية الطفل والذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله-، والتي بدأت في وضع أهدافها والتخطيط لها منذ شهر مارس من العام الماضي. وتهدف الحملة التي تقام بالتعاون والاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني إلى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف. وتستمر الحملة عدة أشهر توظف فيها الجمعية كافة الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً، وتهدف الحملة إلى توعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف. وتعالج الحملة مشكلة العنف بأسلوب تكاملي يغطي كافة جوانبها التربوية والتثقيفية والصحية والاجتماعية وذلك وفق عدة محاور تتضمن الوقاية من خلال التوعية وكذلك العلاج من خلال برامج تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في القطاعات ذات العلاقة. صرح بذلك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وأضاف بأنه يأمل أن تنضم جهات أخرى إلى هذه الحملة بالإضافة للجمعية وبرنامج الأمان الأسري لما لهذه الحملة من أهمية في التوعية بأضرار العنف ضد الأطفال وخاصة في الفترة الأخيرة التي بدأنا فيها رصد بعض الحالات التي أدت إلى الوفاة.

"حقوق الإنسان" تدشن حملة خاصة بالعنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ربيع الأول 1430هـ الموافق 1 مارس 2009م العدد (3075) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3075&id=92499&groupID=0

الرياض: عبد الله بن فلاح

تدشن اليوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حملتها الخاصة بالعنف ضد الأطفال، بالتزامن مع المؤتمر العربي لحماية الطفل وستكون الحملة بالتعاون والاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني، وتهدف إلى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف، وتستمر الحملة لعدة أشهر توظف فيها الجمعية كافة الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً.وتهدف الحملة إلى توعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف ، وسوف تعالج الحملة مشكلة العنف بأسلوب تكاملي يغطي كافة جوانبها التربوية والتثقيفية والصحية والاجتماعية، وذلك وفق عدة محاور تتضمن الوقاية من خلال التوعية، وكذلك العلاج من خلال برامج تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في القطاعات ذات العلاقة.صرح بذلك أمس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وأضاف أنه يأمل أن تنضم جهات أخرى إلى هذه الحملة بالإضافة للجمعية وبرنامج الأمان الأسري. لما لهذه الحملة من أهمية في التوعية بأضرار العنف ضد الأطفال، وخاصة في الفترة الأخيرة التي بدأنا رصد بعض الحالات التي أدت إلى الوفاة.

د.القحطاني : تأهيل المختصين للتعامل مع حالات العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 1 مارس 2009

http://al-madina.com/node/110859

علياء الناجي - الرياض

ابرز رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أهمية المؤتمر العربي الثالث لحماية الطفل الذي يبدأ اليوم بالرياض في التوعية بأضرار العنف ضد الأطفال، مشيرا الى ان الجمعية ستدشن حملتها الخاصة بالعنف ضد الأطفال اليوم بالتزامن مع انطلاق المؤتمر وبين ان الحملة ستكون بالتعاون والاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني وتهدف إلى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف وتستمر الحملة لعدة أشهر توظف فيها الجمعية كافة الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً لتوعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف، وسوف تعالج الحملة مشكلة العنف بأسلوب تكاملي يغطي كافة جوانبها التربوية والتثقيفية الصحية والاجتماعية وذلك وفق عدة محاور تتضمن الوقاية من خلال التوعية وكذلك العلاج من خلال برامج تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في القطاعات ذات العلاقة

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وجمعية حقوق الإنسان تستعد لـ "حملة توعية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 4 ربيع أول 1430 هـ الموافق 01 مارس 2009 العدد 5620

http://www.aleqt.com/2009/03/01/article_200509.html

"الاقتصادية" من الرياض

تستعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتدشين حملتها الخاصة بالعنف ضد الأطفال اليوم بالتزامن مع المؤتمر العربي لحماية الطفل الذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والتي بدأت في وضع أهدافها والتخطيط لها منذ شهر آذار (مارس) عام 2007. وستكون الحملة بالتعاون والاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني وتهدف الحملة بإيجاز إلى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف، وتستمر الحملة لأشهر عدة توظف فيها الجمعية جميع الوسائل الإعلامية، وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً. وتهدف الحملة إلى توعية المجتمع بشرائحه كافة بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية، وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف. وستعالج الحملة مشكلة العنف بأسلوب تكاملي يغطي جميع جوانبها التربوية والتثقيفية والصحية والاجتماعية، وذلك وفق عدة محاور تتضمن الوقاية من خلال التوعية، وكذلك العلاج من خلال برامج تدريب وتأهيل الأفراد العاملين في القطاعات ذات العلاقة. من جهة أخرى، يأمل الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تنضم جهات أخرى إلى هذه الحملة، إضافة إلى الجمعية وبرنامج الأمان الأسري لما لهذه الحملة من أهمية في التوعية بأضرار العنف ضد الأطفال، وخاصة في الفترة الأخيرة التي بدأنا فيها رصد بعض الحالات التي أدت إلى الوفاة.

تستمر لعدة أشهر وتهدف لمواجهة العنف وعلاجه

جمعية حقوق الإنسان السعودية تدشن حملة العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة سبق الأحد 4 ربيع الأول 1430 هـ الموافق3 مارس 2009 م

http://www.sabq.org/?action=shownews&news=3655

(سبق) الرياض:

تدشن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم الأحد حملتها الخاصة بالعنف ضد الأطفال وذلك بالتزامن مع المؤتمر العربي لحماية الأطفال الذي يعقد في مدينة الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز . وتهدف الحملة التي بدئ في وضع أهدافها والتخطيط لها منذ شهر مارس عام 2007م وتقام بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني الى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف . وتستمر الحملة عدة أشهر توظف فيها الجمعية كافة الوسائل الإعلامية المقرؤة والمسموعة والمرئية وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً . كما تهدف الحملة إلى توعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف كما تعالج الحملة مشكلة العنف بأسلوب تكاملي يغطي كافة جوانبها التربوية والتثقيفية والصحية والاجتماعية وذلك وفق عدة محاور تتضمن الوقاية من خلال التوعية وكذلك العلاج من خلال برامج تدريب وتأهيل الإفراد العاملين في القطاعات ذات العلاقة. ويأمل الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تنضم جهات أخرى إلى هذه الحملة بالإضافة للجمعية وبرنامج الأمان الأسري لما لهذه الحملة من أهمية في التوعية بأضرار العنف ضد الأطفال .

أعلن انطلاق حملة "بأي ذنب قتلت" لمعالجة المشكلة بأسلوب تكاملي...

رئيس "حقوق الإنسان" لـ"الحياة": رصدنا 7 حالات عنف أدت إلى الوفاة

المصدر: جريد الحياة - 09/03/02//

http://ksa.daralhayat.com/features/03-2009/Article-20090301-c3d87191-c0a8-10ed-012b-29ed741353ef/story.html

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» أمس، أنه وصلت إلى الجمعية حالات عنف كثيرة 7 منها أدت إلى الوفاة خلال العامين الماضيين، لافتاً إلى أن «الجمعية»، بدأت بالاشتراك مع برنامج الأمان الأسري الوطني، حملة خاصة بالعنف ضد الأطفال «بأي ذنب قتلت»، تزامناً مع المؤتمر العربي لحماية الطفل الذي بدأ أعماله أمس، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وأشار إلى أن الحملة بدأت في وضع أهدافها والتخطيط لها منذ شهر آذار (مارس) 2007، مضيفاً أنها ستسعى لمواجهة العنف ضد الأطفال، من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف، وتستمر أشهراً عدة، توظف فيها الجمعية الوسائل الإعلامية كافة المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك وسائل التواصل المختلفة مع مختلف فئات المجتمع ميدانياً .ولفت إلى أن هذه الحملة تستهدف المجتمع بشكل مباشر، وذلك بتوعية كل الشرائح بقضية العنف الممارس ضد الأطفال، وآثاره النفسية والجسدية، وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد، أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف .وأكد أن الحملة ستعالج مشكلة العنف بأسلوب تكاملي، يغطي جوانبها التربوية والتثقيفية والصحية والاجتماعية كافة، وكذلك وفق محاور عدة، تتضمن الوقاية من خلال التوعـية، وكذلك العلاج من خلال برامج التـــدريب وتأهيل العاملين في القطاعات ذات العلاقة.

حقوق الإنسان تعترض على لائحة ضرب الأحداث في دار الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303261875.htm

معتوق الشريف - جدة

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجود لائحة لضرب الأحداث داخل دار الملاحظة الاجتماعية في جدة. واطلع وفد الجمعية على لائحة تبيح استخدام الضرب كوسيلة للعقوبة، لدى زيارته دار الملاحظة أمس. وقال المشرف على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة رئيس الوفد الزائر الدكتور حسين الشريف أن الجمعية ستدرس اللائحة بتأن، ومقارنتها مع غيرها من اللوائح المعمول بها في دول أخرى، للتعرف على مدى تناسبها للمعمول به في عقوبة الجلد. وأشار إلى أن الجمعية ستدرس أيضا ملاحظات رصدتها خلال الزيارة وشملت حرمان منسوبي الدار من الاتصال بذويهم، طول إجراءات التقاضي لمدة تزيد عن سنة، الحرمان من استخدام دورات المياه لقضاء الحاجة وسوء النظافة داخل مطعم الدار، الأساليب التي يتعامل بها نزلاء الدار من حرمان للزيارة وقدم الأثاث الذي ينامون عليه. وأضاف نطالب بإيجاد مبنى جديد بديل عن المبنى القائم الذي يزيد عمره عن أربعين عاما، مع تغيير الأغطية والفرش التي يستخدمها الأحداث في النوم نظرا لحالتها الرثة والمتمزقة والبالية، مبينا أن الوفد وقف على سوء النظافة في المطعم حيث شوهدت حشرات، وقال «عدم نظافة إعداد الأكل للأحداث ليست مستغربة في ظل عدم وجود مراقب صحي وعمالة طهي جيدة». وبين مدير فرع جمعية حقوق الإنسان أن بعض النزلاء كشفوا للوفد تعرضهم لبعض التجاوزات الأخرى مثل الضرب خلال مراحل الاستدلال، حيث «يستغل جهلهم بالأنظمة والقوانين لأخذ الاعترافات دون تعريفهم بحقوقهم التي يمكن استخدامها لحماية حقوقهم، إضافة إلى عدم الاستماع إلى أقوالهم أثناء مراحل المحاكمة». وأشار إلى أن الوفد عقد في ختام جولته جلستين لمناقشة الملاحظات الأولى مع مدير المدرسة داخل الدار، ومع مدير الدار شاكر الأزوري وناقش معهما الملاحظات التي رصدت. وأوضح أن مدير الدار شكا من غياب عدد من القنصليات في متابعة أطفالها داخل الدار، في وقت تصل نسبة غير السعوديين بين النزلاء إلى 80%. مناشدا القنصليات خاصة العربية بمتابعة مواطنيها، والطلب من الجهات المعنية بتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتبادل الأحكام القضائية بين الدول، العمل على تأمين العلاج للأحداث داخل الدار الذين يفتقرون إلى الطبيب أربعة أيام في الأسبوع وإلى العلاج المناسب وتثقيفهم بحقوقهم من خلال كتيبات تثقيفية ولوحات تعريفية بالقواعد الملزمة للنزلاء داخل الدار.

ودعا وزارة الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم بتخصيص حوافر للأخصائيين والمعلمين والإداريين داخل الدار نظرا لتعاملهم مع فئات خاصة تحتاج إلى جهود خاصة من أجل التأهيل والتربية.

وضم وفد الجمعية معتوق العبد الله ومحمد كلنتن والمحامي ياسر خوجه والسكرتير التنفيذي للفرع خالد الغامدي ومدير القضايا حسام مالكي.

تشمل التحرش الجنسي والحرمان من الزواج والعنف البدني والنفسي

1284 قضية عنف أسري ضد الأطفال والنساء خلال4 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303261875.htm

محمد عضيب - الدمام

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«عكاظ» أن الجمعية تستعد لرفع توصيات إلى الجهات المسؤولة للحد من العنف الأسري وخصوصا العنف ضد الأطفال بعد رصد 1284 قضية عنف أسري لجأ أصحابها إلى الجمعية منذ عام 1425 وحتى عام 1429 هـ، كان أبرزها العام الماضي، حيث وردت إلى الجمعية 306 قضايا عنف ضد الأطفال والنساء تشمل عنفا بدنيا ونفسيا وحرمانا من التعليم، إضافة إلى عنف ناتج عن الإدمان وحرمان من الزواج وتحرش جنسي وطلب إيواء واتهام وقذف وحرمان من رؤية الأم وحرمان من الراتب وحرمان من العمل.

مشيرا إلى أن قضايا العنف الأسري التي رصدتها الجمعية العام الماضي بلغت 211 قضية عنف بدني ونفسي منها 47 قضية في الرياض و25 قضية في الشرقية و 103 قضايا في جدة و4 في الجوف و16 في جازان و16 في مكة المكرمة، أما قضايا التحرش الجنسي فقد بلغت 13 قضية منها اثنتان في الشرقية و 8 في جدة و 2 في الجوف وواحدة في جازان، فيما بلغت قضايا الحرمان من التعليم 23 قضية منها5 في الرياض و4 في الشرقية و 6 في جدة و 6 في جازان وقضيتان في مكة المكرمة، بينما رصدت 6 قضايا حرمان من الزواج في كل من جازان و مكة و جدة، في حين بلغ عدد طلبات الإيواء 18 طلبا منها 3 في الشرقية و7 في جدة وواحدة في جازان و 7 في مكة، أما قضايا القذف فقد بلغت 13 قضية منها 8 قضايا في جدة وواحدة في كل من الرياض والشرقية والجوف وجازان ومكة المكرمة. أما قضايا الحرمان من رؤية الأم فقد بلغت 5 قضايا في الرياض والشرقية وجدة وجازان ومكة، فيما رصدت قضيتي حرمان من العمل في الشرقية وجازان، في حين بلغت قضايا الحرمان من الراتب 5 قضايا في جدة و الشرقية و الرياض. أما قضايا العنف الناتج من الإدمان فقد بلغت 9 قضايا منها 4 في الرياض و 2 في الجوف و 2 في جازان وواحدة في مكة.وفيما يتعلق بالتصنيف لقضايا العنف الأسري جاء في المرتبة الأولى التظلم من الأزواج وتم تسجيل العام الماضي 104حالات، أما التظلم من الآباء فوفقا للقضايا المنظورة في الجمعية فهناك 103 حالات والإخوة 32 حالة والأمهات 8 حالات والزوجات 5 حالات وتتوزع بقية حالات التظلم على الأخوال والأعمام وأهل الزوجة وزوجة الأب والأجداد.وأشار القحطاني إلى أنه تم تدشين حملة يوم أمس الأول بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني و تهدف الحملة إلى مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية و العلاج و تأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف و تستمر الحملة لعدة أشهر توظف فيها الجمعية كافة الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة و المرئية. و تهدف الحملة إلى توعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية و الجسدية و كذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم و طبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف.

أبدى استياءه من إساءة معاملتهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم

وفد حقوق الإنسان يرصد لائحة تبيح الضرب في دار الأحداث بجدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ الموافق 3 مارس 2009م العدد (3077) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3077&id=92696&groupID=0

جدة: سامية العيسي

رصد وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال زيارته المفاجئة لدار الأحداث بجدة أمس حالات ضرب وعددا من الشكاوى قدمها بعض المحتجزين.وأكد مدير فرع الجمعية بجدة الدكتور حسين الشريف استياء الوفد مما شاهده من ممارسات سلبية تتمثل في ضرب الأحداث، معتبرا ذلك تجاوزا، فيما رد مدير المركز بأن ممارسة عقوبة الضرب تتم بحسب لائحة صادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية.وقال الشريف "من جهتنا نشجب ما يتنافى مع الحفاظ على آدمية الفرد السجين من ممارسة ضربه أو تقييده، فهذا من الناحية القانونية مخالف للأنظمة ذات العلاقة بحقوق الإنسان وعليه ستتم مخاطبة فورية لوزارة الشؤون لإيقافه".وكان وفد الجمعية قد رصد خلال الزيارة حرمان الأحداث من الاتصال بذويهم وسوء نظافة المبنى ومطبخ الدار، حيث لوحظ وجود الحشرات على أواني الطبخ، إضافة إلى قدم الأثاث الذي ينامون عليه، وتهالكه واحتوائه على حشرات دقيقة مما سبب لبعضهم حساسية في الجلد مما يسئ إلى صحة السجناء. كما رصد الوفد شكوى من حرمان الأحداث من استخدام دورات المياه لقضاء الحاجة، وكذلك بعض الأساليب السيئة التي يتعامل بها نزلاء الدار من حرمانهم من الزيارة.ورصدت الجمعية أيضا شكاوى من طول إجراءات التقاضي لمدة تزيد على سنة، فيما كشف بعض السجناء عن انتهاء محكومتيهم ولكنهم مازالوا في الدار إما لخروج ذويهم بتأشيرة نهائية أو لاختفائهم. كما سجل الوفد شكاوى وادعاءات سجناء لم يتمكنوا من الوقوف أمام القضاة ويجهل بعضهم النواحي القانونية التي تعرفهم بحقوقهم التي يمكن أن يستخدموها لحماية حقوقهم، إضافة إلى عدم الاستماع إلى أقوالهم أثناء مراحل المحاكمة.واستمع الوفد إلى شكاوى الموقوفين التي أكدوا خلالها تعرضهم لتجاوزات من قبل بعض المحققين وذلك بتهديدهم بترحيل عائلاتهم مما يضطر الحدث إلى الاعتراف بشيء لم يرتكبه خوفا على أهله.وناشد الشريف مسؤولي السفارات المعنية بمواطنيها سرعة التوجه لإنهاء معاملات ذويهم من الأحداث. وقال الشريف إنه حسب أقوال مدير الدار شاكر الأزوري فإن هناك غيابا لعدد من القنصليات عن متابعة أطفالها داخل الدار. وقال إن الجمعية تدعو هذه القنصليات ولاسيما العربية منها إلى متابعة مواطنيها لاسيما أن نسبة غير السعوديين تشكل 80% من إجمالي الأحداث في الدار الأمر الذي يدفع الجمعية إلى مناشدة الجهات المعنية لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتبادل الأحكام القضائية بين الدول. كما ناشدت الجمعية الجهات المعنية بتأمين العلاج للأحداث داخل الدار حيث يفتقرون إلى وجود طبيب أربعة أيام في الأسبوع وإلى العلاج المناسب، وتثقيف الأحداث بحقوقهم من خلال كتيبات تثقيفية ولوحات تعريفية بالقواعد الملزمة للنزلاء داخل الدار.وقال الشريف إن وفد الجمعية المكون من معتوق العبدالله، ومحمد كلنتن، والمحامي ياسر خوجة، والسكرتير التنفيذي للفرع خالد الغامدي، ومدير القضايا حسام مالكي يناشدون وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم بتخصيص حوافر للأخصائيين والمعلمين والإداريين داخل الدار نظرا لتعاملهم مع فئات خاصة تحتاج إلى جهود خاصة من أجل التأهيل والتربية، كاشفا عن أن الجمعية ستدرس كافة هذه الملاحظات بشكل قانوني لاسيما لائحة استخدام الضرب لإعادة التأهيل.وأكد أن الجمعية تطالب بإيجاد مبنى جديد بديل عن المبنى القائم الذي يزيد عمره على 40 عاما.

رصدت خلال جولتها "جهل" الأحداث بحقوقهم... وكثرة الحشرات وتهالك العيادة الطبية وسوء وجبات الطعام.

"حقوق الإنسان" تكتشف تأخر البت في قضايا نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية في جدة

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/03
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090302-c8cf16aa-c0a8-10ed-012b-29ed85c70bc0/story.html

كشف جدة - محمد حميدان

ت جولة نفذها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لدار الملاحظة الاجتماعية في جدة عن وجود عدد من الأحداث الذين ينتظرون بت القضاء في الأحكام الخاصة بهم، ومنهم من له فترة تجاوزت العام ولم يتم البت في قضاياهم، كما رصدت الزيارة وجود عدد ممن انتهت فترة محكوميتهم وغالبيتهم من الأجانب الذين ينتظرون ترحيلهم ويقابلون بتقاعس من قبل قنصليات بلدانهم وسفاراتها في توفير ما يتطلبه سفرهم من إجراءات .

واستمع وفد الجمعية الذي رأسه المشرف العام على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف يرافقه مدير الدار شاكر الأزوري وعدد من أعضاء الجمعية إلى مختلف شكاوى ومرئيات الأحداث الذين طالب عدد منهم بتدخل الجمعية في عدد من الأمور منها تعرض بعضهم للضرب كعقوبة، ووجود لائحة عقوبات متبعة في داخل الدار يتم بموجبها تحديد العقاب ضد الحدث ومن تلك العقوبات منع الزيارة، إضافة إلى أجراء عمليات تفتيش جسديه غير لائقة تجاههم.

وشكا الأحداث لوفد الجمعية عدم معرفة حقوقهم القانونية التي يضمنها النظام لهم، ومنع الزيارات عن إخوانهم من صغار السن، إضافة إلى سوء الوجبات الغذائية وقدم الأثاث الخاص بالدار، وأعطال أجهزة التكييف فيها، إلى جانب عدم السماح لهم بأخذ الملابس التي يجلبها لهم ذووهم، ومنعهم من قضاء فترة زمنية كافية في داخل المرحاض، إذ قال العديد منهم «إنه عند مكوثه في المرحاض لفترة تزيد على العد إلى الرقم 10 يتم معاقبته بالضرب.«

وأكد الشريف لنزلاء الدار أن الجمعية تقف معهم وتساندهم في ما يثبت صحته من أقوال خلال مختلف المراحل التي تمر بهم، سواء في طور نظر قضاياهم أو في أوقات تمضية العقوبة، مقترحاً على مسؤولي الدار عمل كتيب يتضمن جميع أنظمة الدار والحقوق الخاصة بالحدث، إضافة إلى التعليمات التي يتبعها والمحاذير الممنوعة.

ووعد الشريف عدداً من الحالات التي استمع الوفد إليها بالتدخل لدى مسؤولي الدار ومختلف الجهات حتى تنال حقوقها، مؤكداً سعي الجمعية إلى البدء في موضوع توفير الأسرة المناسبة والأثاث، إضافة الى الملابس الملائمة، مشيراً إلى أن الجولة رصدت سوء أحوال العيادة الطبية وقلة الكادر الطبي الموجود فيها، وطالب بضرورة توفير العيادة المناسبة لتقديم الخدمات الطبية مع ضرورة تدعيمها بالكوادر الطبيـــة المـــهيأة لمـثل ذلك العمل.

وقال: «رصدنا أيضاً وجود لائحة تبيح استخدام الضرب كوسيلة عقوبة وتقره وتم الاطلاع عليها وستقوم الجمعية بدراستها ومقارنتها مع غيرها من اللوائح المعمول بها في دول أخرى ومعرفة مدى إقرارها بشكل شرعي يتناسب مع ما هو معمول في عقوبة الجلد»، مشيراً إلى أن الزيارة رصدت وجود سوء في نظافة المطبخ وتواجد كثيف للحشرات فيه، إضافة إلى غلاء أسعار الوجبات الغذائية الموجودة في المقصف الذي يتبع للدار وقلة في الكادر العامل في عملية الإعاشة.

وأوضح الدكتور الشريف أن الوفد وزع على الأحداث كتيب «اعرف حقوقك» الذي يوضح لهم حقوقهم التي أقرها النظام لهم، إضافة إلى أرقام هواتف تمكنهم من التواصل مع الجمعية .
واجتمع وفد الجمعية خلال الجولة بمدير الدار وعدد من أعضاء الكادر التعليمي واستمع إلى مرئياتهم حول الأوضاع المتعلقة بطلباتهم من الأحداث، فأكدوا أن المدرسة تعتبر متنفساً لمعظم الأحداث، مشيرين الى أن الغالبية العظمى من طلابهم هم من المتدنين في نواحي التحصيل العلمي، إلا أن هناك بعض الحالات التي يكون فيها الحدث متقدماً دراسياً وعادة ما يكون سبب تواجد تلك النوعية هو حادثة سير تسبب فيها الحدث أو جنحة بسيطة، مطالبين بإجراء دورات للكادر التدريسي في المدرسة الذي لم يحصل على دورات مسبقة في طرق التعامل مع الأحداث ويعتمد في عمله على ما تم بناؤه وتطويره من الخبرات الشخصية.
وعرض الدكتور الشريف عليهم سعي الجمعية إلى التدخل لدى وزارة التعليم لتوفير عدد من المميزات المادية التي تساعدهم على أداء رسالتهم التي يؤدونها، إضافة إلى تزويدهم بالدورات المناسبة لتنمية وتطوير عملهم، وإمكانية جعل العمل في ذلك الموقع لمدة أربع سنوات فقط.
وقال المشرف العام على فرع الجمعية لـ«الحياة»: «أناشد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز بالتوجيه بتوفير بدائل للأثاث المتهالك الموجود حالياً في دار الملاحظة، خصوصاً وأن الجمعية رصدت عدداً من الحالات المرضية بسبب رداءة الأثاث وتكاثر الحشرات»، مشيراً إلى أن الجمعية ستصدر تقريراً مفصلاً وشاملاً عن الأوضاع التي تم رصدها في الدار وسيتم تزويد الجهات ذات العلاقة به، وفي مقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة العدل.
وطالب الدكتور الشريف بضرورة تدخل الشؤون الاجتماعية في شأن تحسين أوضاع المشرفين الاجتماعيين العاملين في الدار، وصرف البدلات المناسبة لهم، خصوصاً وأنهم يتعاملون مع هذه الفئة من الأحداث الجانحين ويبذلون كثيراً من الجهد، موضحاً أن زيارة الجمعية تندرج تحت برنامج الجمعية المتضمن زيارة عدد من المواقع ذات الارتباط بحقوق الإنسان، إضافة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع.

سهيلة زين العابدين تدعو لإقامة المؤتمر في غزة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ الموافق 3 مارس 2009م العدد (3077) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3077&id=92683&groupID=0

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

أثارت مداخلة عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين الحاضرين، ودوت القاعة بتصفيقهم لها عندما طالبت بإقامة المؤتمر الإقليمي الرابع للطفولة في غزة، لأن أطفال فلسطين كانوا مستهدفين من قبل الجنود الإسرائيليين الذين تسببوا في إصابتهم بعاهات مستديمة، وكان يجب محاكمتهم كمجرمي حرب على ما سببوه لأطفال فلسطين، وللأسف الأمم المتحدة واليونسيف لم تقم بحمايتهم، على حد قولها.

وردت عليها البروفسور يانغي لي بأن "الأطفال بلا شك هم الضحية دائما في كل عنف، وعادة في الحروب لابد من توفير الحماية لهم وعدم تعرضهم للإيذاء، وقالت "بشأن المطالبة بالعودة للتربية والتنشئة الإسلامية، فقد طالبت مسبقا بذلك. إلا أنني اتهمت بأنني ليبرالية وعلمانية. لأنني أطالب بإعادة قراءة النصوص القرآنية والسنة النبوية التي تحدثت عن المرأة والطفل".

جمعية حقوق الإنسان ترصد ملاحظات وسلبيات بعد زيارة لدار الأحداث بجدة

طالبت بمراجعة الإجراءات العقابية ونوهت بتعاون المسؤولين فيها

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 07 ربيع الاول 1430 هـ 3 مارس 2009 العدد 11053
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11053&article=509309&search=%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86&state=true

جدة: علي شراية

أعلنت جمعية حقوق الإنسان في السعودية رفعها تقريرا عاجلا إلى وزير الشؤون الاجتماعية بالملاحظات التي سجلتها في دار الأحداث بجدة، والمتمثلة في قدم المبنى وعدم وجود عيادة طبية متكاملة، وافتقار العيادة الموجودة للاشتراطات الطبية مع عدم وجود طبيب مقيم. وأكد الدكتور حسين الشريف المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، خلال زيارة لفرع الجمعية لدار الأحداث بجدة على وجود العديد من الملاحظات، وأضاف «بصراحة وجدنا تعاونا من القائمين ورصدنا الكثير من الملاحظات المهمة والسلبيات على 3 محاور، الأول متعلق بإجراءات التحقيق، ورصدنا شكاوى من حالات كبيرة في تعامل المحققين وتسجيلهم معلومات مغلوطة للحصول على اعترافات من الأحداث على حسب ادعائهم».وأضاف الشريف «كما تم رصد ملاحظات تتعلق بعدم فهم ووعي الأحداث بحقوقهم وجهلهم بالإجراءات الرسمية، ورصدت اللجنة أيضا حالات تأخر لإجراءات أحداث وحالات لتأخر محكومياتهم، وأحداث آخرين انتهت محكومياتهم وما زالوا موجودين في الدار لأسباب يجهلونها، وستتم متابعتها والرفع للجهات المختصة بالمتسببين في ذلك». وبالعودة لشريف الذي قال «تم رصد مخالفات في مجال الإسكان والفرش القديمة المسببة للحساسية إضافة إلى عمليات النظافة وأجهزة التكييف التي اشتكى منها النزلاء وعمليات الحلاقة التي تتم بماكينة واحده فقط لجميع النزلاء وتسبب انتقال الأمراض».ودافع مدير الدار بقوله «هذه هي الإمكانات المتوفرة فيما يخص السرر وتم الرفع للوزارة بالأمر وتم رصد ميزانيه لتوفير سرر جديدة لم تصل إلى الآن، وفيما يخص العيادة رفعنا لوزارة الصحة أكثر من مرة وهي من تتحمل ذلك». وعاد الشريف ليواجه مدير المركز بخصوص موضوع الأطعمة وبعض الحشرات التي رصدتها الجولة في المطبخ، وأماكن تناول الغداء، فرد عليه مدير الدار بالقول «نعاني بالفعل من هذا الأمر والمسؤولية تقع على المتعهد المسؤول عن عمليات النظافة إضافة إلي جانب قدم المبنى». إلي ذلك، طالبت اللجنة على لسان مديرها الجهات المسؤولة بمراجعة الإجراءات العقابية بعد رصد حالات تعرضت لضرب مبرح، وطالبت بتقديم دورات للأخصائيين الموجودين وتأهيلهم للتعامل مع تلك الحالات، إضافة إلى منح العاملين ومدرسي الدار بدلات إضافية كونهم يتعاملون مع فئة خاصة تستوجب عملا مضاعفا.وشددت على لسان وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة تسليم الحدث عند دخوله للدار النظم الخاصة بالإقامة وواجباته، لكي يكون لديه الحق وإمكانية التظلم، كما رصدت الجمعية ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المقصف الداخلي للدار. ومن خلال الرصد سجلت الجمعية خلال جولتها حالات مريضة نفسيا، وأحداثا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالبت بتحويل المرضى النفسيين إلى الصحة النفسية لتحديد حالتهم، ورصدت أيضا افتقار المبنى لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي جانب ذي صلة، كشف شاكر الأزوري مدير فرع الدار بجدة لـ«الشرق الأوسط» عن اعتماد الوزارة هذا العام مبلغا لإنشاء فرع للدار في العاصمة المقدسة، مبينا أن الدار تخص محافظات منطقة مكة المكرمة كافه عدا الطائف، وبها نحو 190 نزيلا، فيما تبلغ طاقتها الاستيعابية نحو 240 نزيلا، ويتم الآن البحث عن مقاول للبدء في مشروع توسعه للدار.

حقوق الإنسان تنتقد طريقة ردع الأحداث وتسحب"العصي"من دار الملاحظة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 3 مارس 2009
http://al-madina.com/node/111489

أحمد عبدالرحمن - جدة تصوير: أحمد حجازي

انتقدت حقوق الإنسان استخدام العصي في ردع تجاوزات الأحداث بدار الملاحظة بجدة وقامت بسحب العصي من الدار بعد شكاوى تلقتها من قبل الأحداث عن قيام بعض مراقبي الدار باستخدام العصي، ضدهم كما رصدت الجمعية وجود العديد من المخالفات المتمثلة في القصور الصحي بالمستوصف ونظافة المطبخ وقِدم الأسرَّة ووجود حشرات سببت في التهابات جلدية للأحداث، كما تبنَّت الجمعية قضية حدث مريض باضطراب نفسي ووعدت بدراسة حالته والتدخل لدى الجهات المعنية.. جاء ذلك خلال الجولة المفاجئة التي قامت بها الجمعية لدار الملاحظة بجدة، حيث تجول أعضاء الجمعية على كامل المبنى من مدرسة ومهاجع النوم والمطابخ والمكتبة وصالة الترفيه.. وكشف الدكتور حسن الحارثي عن وجود شكاوى لدى مراكز الشرطة، تشير إلى سوء ممارسة الصلاحيات على هذه الفئة -حسب ادعاء الأحداث- وقال إن جميع الأحداث لا يوجد لديهم الوعي القانوني.

وفيما يتعلق بهيئة التحقيق والادعاء العام امتدح الدكتور الشريف وجود مكتب لممارسة التحقيق في القضايا ووجود مكتب للقضاء من أجل الحكم في القضايا التي تصله وإن كانت قضايا بسيطة وهذا شيء يثمَّن لهم وفيما يتعلق بالمحاكمة قال إن هناك تأخرا في الفصل في قضايا الأحداث بعد إحالتها للمحاكمة -حسبما ورد على لسان الأحداث- الذين أكدوا طول أمد الإجراءات في أروقة المحاكم وبالمحكمة العامة، مؤكدين أن القاضي لا يستمع إلى الحدث المتهم وعادة يتم التعامل معه من خلال كاتب الضبط لدى القاضي كما أن البعض ادعوا انتهاء فترة محكومياتهم ولا يزالون موقوفين وقد سلم الأعضاء قائمة بهذه الأسماء لمدير الملاحظة للتحقق من أقوالهم، وطالب الشريف بتفعيل أنظمة تبادل المجرمين بين الدول نظرا لكثرة الأحداث غير السعوديين وعدم تجاوب معظم السفارات مع رعاياها. وأضاف الشريف أن الجمعية رصدت عمليات ضرب للاحداث باعتراف مدير دار الملاحظة الذي برر استخدام العصي وفقا للائحة وهذه اللائحة التي ستدرسها الجمعية وسنكتب بها دراسة تفصيلية.. وقال: نحن ضد «الضرب نهائيا» وسنطالب الشؤون الاجتماعية توفير بدائل لهذه العقاب كما وقفت الجمعية على سوء الخدمات الطبية والتي لا ترقى للمستوى المطلوب وطالبت بتوفير أكبر عدد من الأطباء.. لافتا إلى أن الدار لا يوجد بها إلا ممرض واحد وطبيب يقوم بالزيارة يومين فقط في الأسبوع.

وقال الشريف: إن الجمعية وقفت على رداءة المبنى والذي تجاوز عمر بنائه 40 عاما وطالبت بالإسراع في إقرار مشروع المبنى الجديد وتوفير أماكن مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.. ووصف الشريف وضع مهاجع النوم بالمقلق والذي قد تتسبب في نقل الأمراض، وناشد الشريف وزير الشؤون الاجتماعية ضرورة الوقوف على دار الملاحظة وسرعة تأمين مفارش، وألمح إلى ما كشفته اللجنة من سوء نظافة الأكل ووجود حشرات في الأطعمة.

حقوق الإنسان : الكوادر البشرية تمنع افتتاح فرع في الأحساء

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-03-07هـ الموافق 2009-03-04مالعدد 13046 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13046&P=1&G=4

د/ مفلح القحطاني

إبراهيم اللويم ـ الدمام

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن فكرة افتتاح فرع للجمعية في محافظة الاحساء موجودة لدى أعضاء الجمعية وهي تحت الدراسة ولكن في الوقت الحالي غير واردة، حيث يتطلب منا توافر كوادر بشرية مؤهلة تقوم بأداء المهام المنوطة.

وعن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في القضايا الجنائية وغيرها والتي تكون وزارة الداخلية طرفا فيها، قال رئيس الجمعية إن هناك تفاعلا مع جميع القضايا خاصة التي ترد إلينا والتي يتقدم أصحابها للجمعية وذلك من خلال التنسيق مع الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، حيث تتم مناقشة الضوابط المعنية لمعرفة ما تحويه القضية.

وأشار د. مفلح الى أن الجمعية تقدم مساعدات للأسرة المحتاجة والفقيرة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات في القطاع الخاص كبرنامج عبداللطيف جميل للتوظيف وأيضاً المعاهد التدريبية الخاصة وذلك من أجل تأهيل وتدريب أبناء هذه الأسر ومن ثم توظيفهم.

دراسة: الوعي بالعنف الأسري منخفض جداً

د. الجوهرة العنقري: نطالب بإنشاء هيئة عليا مرتبطة بالمقام السامي لمحاربة العنف

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 07 ربيع الأول 1430 العدد 13306
http://www.al-jazirah.com/621936/ln5d.htm

«الجزيرة» - الرياض

طالبت نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة الجوهرة العنقري خلال فعاليات اليوم الثالث للمؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل بتنظيم برنامج الأمان الأسري في الجلسات الصباحية أمس الثلاثاء إنشاء هيئة عليا مرتبطة بالمقام السامي لمحاربة العنف.

وقالت العنقري خلال مداخلتها في الجلسة الثالثة لإساءة معاملة وإهمال الطفل بالمملكة إن اتصال الهيئة العليا بالمقام السامي مباشرة ستتسم بالمرونة وسرعة البت في قضايا المُعنفين بالمملكة، مشيرة إلى أن الضرورة دعت إلى إيجاد متخصصين بمجال حماية المعنفين خاضعين لتأهيل شامل.

وعلى الصعيد ذاته طالب أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود الدكتور سامي الدامغ خلال ورقة عمل تحت عنوان: (دراسة برنامج الأمان الأسري حول الوعي والإجراءات المتبعة والاحتياجات التدريبية للمهنيين في مجال إساءة معاملة الأطفال) في اليوم الثالث لفعاليات المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل والذي نظمه برنامج الأمان الأسري بإيجاد قاضي أسرة متخصص في جميع المحاكم بالمملكة خاضع لدورات تدريبية بالتعامل مع الحالات المُعنفة.

وقال الدامغ إن الوعي بالعنف والإيذاء الأسري في المملكة بلغ (2،5%) من خلال الحصول على الدورات التدريبية في مجال العنف والإيذاء الأسري وأكدت الدراسة أن (96.7%) لم يسبق لهم الحصول على الدورات التدريبية في المجال ذاته. وقالت الدراسة إن (68.8%) لديهم الرغبة في حضور دورة تدريبية عن العنف والإيذاء الأسري.

وأشارت الدراسة إلى أن (50.8%) من الأشخاص يؤكدون أنه لا وجود للإجراءات للتعامل مع حالات العنف الأسري في حين أن (22.0%) يؤكدون وجود الإجراءات في التعامل مع الحالات وأكدت الدراسة على حسب الوظيفة أن وعي القضاة الأكثر انخفاضاً بالعنف الأسري إذ شملت (27%) منهم في حين أن (40%) شمل وعي الأطباء و(40%) وعي ضابط في حين أن (42%) شمل وعي الأخصائي الاجتماعي.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة التسريع بإقرار نظام خاص بالحماية الاجتماعية ليكون مُعيناً بحماية الأطفال والنساء من العنف والإيذاء في المملكة بأسرع وقت.

إطلاق أضخم حملة لمناهضة العنف ضد الأطفال.. لمدة8 أشهر تقوم عليها حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 05 ربيع الاول 1430 هـ 1 مارس 2009 العدد 11051
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11051&article

الرياض: تركي الصهيل

تطلق في السعودية، اليوم، أضخم حملة لمناهضة العنف ضد الأطفال، وذلك بعد تسجيل مجموعة من الحالات التي أفضت لوفاة أو إلحاق الإعاقة بالمعنفين، وهي الحملة التي تقوم عليها كل من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وهذا الأخير هو أحد البرامج الخاصة بمكافحة العنف.

وتأتي هذه الحملة، متزامنة مع المؤتمر العربي لحماية الطفل، والذي سيبدأ أعماله في العاصمة الرياض، برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

وقال لـ«الشرق الأوسط» الدكتور مفلح القحطاني، الرئيس الجديد لجمعية حقوق الإنسان، إن مدة الحملة الخاصة بالعنف ضد الأطفال ستمتد من 6 أشهر إلى 8 أشهر، كأطول حملة تطلق في هذا الإطار، في الوقت الذي لم يستبعد فيه تمديد الإطار الزمني لها، في حال استدعى الأمر ذلك.

وأكد القحطاني، على أهمية استغلال عامل الوقت في إقامة مثل هذه الحملات المناهضة للعنف. يقول «بدأنا نرصد في الآونة الأخيرة حالات عنف أدت للوفاة. هذا أمر خطير جدا».

ومن المنتظر، بحسب تأكيدات القائمين على برنامج الأمان الأسري الوطني، أن يكشف ولأول مرة خلال المؤتمر العربي لحماية الطفل، والذي يعقد في نسخته الثالثة، بمشاركة 20 وفدا عربيا، أرقام وإحصائيات حول حجم ظاهرة العنف ضد الأطفال في السعودية.

ويفتقد المشهد السعودي، لأرقام دقيقة تشخص واقع العنف الأسري بشكل عام، والعنف ضد الأطفال بشكل خاص.

ولجمعية حقوق الإنسان الوطنية، اجتهادات في هذا الصدد، حيث أصدرت حتى الآن، 5 إحصائيات لقضايا العنف الأسري التي تلقتها منذ بداية عملها في عام 2004، والتي بلغ مجموعها 1284 قضية. وجاء عام 2006 في المقدمة لناحية عدد القضايا التي سجلت فيه، والتي بلغ عددها 385 قضية.

ويؤكد الرئيس الجديد للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن جمعيته قررت إفراد قضايا العنف الممارسة ضد الأطفال، بشكل مستقل، في تقريرها المنتظر إنجازه نهاية عام 2009.

وتظهر الإحصائيات التي أصدرتها جمعية حقوق الإنسان في عام 2008، تصدر مدينة جدة (غرب السعودية)، مشهد واقع العنف الأسري في البلاد، بتسجيلها 137قضية، تلتها منطقة الرياض بـ 59 قضية، فيما جاءت الجوف أخيرا، بتسجيلها 9 قضايا عنف فقط.

وشهدت قضايا العنف الأسري في السعودية، تذبذبا ملحوظا، منذ بدأت جمعية حقوق الإنسان في رصدها قبل 5 سنوات، حيث أخذت بالتصاعد حتى عام 2006، قبل أن تنخفض في العام الذي يليه، وصولا لتسجيلها ارتفاعا في العام الماضي.

وتهدف حملة مناهضة العنف ضد الأطفال، التي ستنطلق اليوم، طبقا لمفلح القحطاني إلى «مواجهة العنف ضد الطفل من خلال محاور الوقاية والعلاج وتأهيل الكوادر التي تتعامل مع الطفل المعنف». وأشار رئيس جمعية حقوق الإنسان إلى أن الحملة ستنفذ على عدة مراحل، ترمي لتحقيق مجموعة من الأهداف المرسومة في الإطار العام لهذه الحملة.

ومن مهام الحملة الأكبر على مستوى البلاد، «توعية المجتمع بكافة شرائحه بقضية العنف الممارس ضد الأطفال وآثاره النفسية والجسدية وكذلك بيان مسؤوليات الأفراد أياً كانت مواقعهم وطبيعة أدوارهم في الحد من ممارسات العنف».

هيئة حقوق الإنسان

"حقوق الإنسان": تعاون سجون جدة أنهى قضايا عدد من السجناء

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 1 مارس 2009

http://al-madina.com/node/110828

سعد آل منيع - جدة تصوير: بكري القرني

أشاد المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان فرع منطقة مكة المكرمة بالجهود التي يبذلها مسؤولو سجون جدة لخدمة قضايا السجناء ومحاولة إنهاء معاناتهم وقضاياهم.وأوضح الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني «المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة» أن تجاوب مسؤولي سجون جدة مع العاملين بفرع هيئة حقوق الإنسان كان له الأثر الكبير في إنهاء معاناة الكثير من قضايا السجناء وسرعة التجاوب مع خطابات الهيئة بالإضافة إلى فتح أبواب السجن أمام أعضاء حقوق الإنسان ومتابعة أحوال السجناء وتسجيل الحالات الإنسانية والتعاون مع مسؤولي السجن لحل هذه المشكلات، لافتا إلى أنه كان لمدير سجون محافظة جدة اللواء احمد الزهراني دور كبير في تسهيل عمل أعضاء حقوق الإنسان وعقد الاجتماعات معهم ودراسة قضايا السجناء.

حقوق الإنسان

الرياض

د. العيبان يخاطب المجلس الأممي..

المملكة تشارك في الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 5 ربيع الأول 1430هـ - 2 مارس2009م - العدد 14861
http://www.alriyadh.com/2009/03/02/article413307.html

د. بندر العيبان

الرياض - (و. أ. س):
تشارك المملكة ممثلة في هيئة حقوق الإنسان في الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف التي تقام خلال الفترة من 2 الى 27 مارس الجاري.
ويرأس الوفد المشارك في الدورة رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان حيث يلقي كلمة أمام المجلس الأممي يعكس من خلاله سياسات المملكة في التعامل مع حقوق الإنسان ورؤيتها الحالية والمستقبلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي.

الرياض

في كلمة المملكة ضمن أعمال الدورة العاشرة لحقوق الإنسان بجنيف..

د.العيبان: نتطلع لتعاون دولي لمواجهة الممارسات العنصرية وإهانة الرموز والمعتقدات الدينية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ - 3 مارس2009م - العدد 14862
http://www.alriyadh.com/2009/03/03/article413475.html

وفد المملكة في المؤتمر

جنيف (و.أ.س):(

بدأ مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة أعماله أمس في جنيف ويرأس وفد المملكة الى المؤتمر معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان .

والقى الدكتور العيبان كلمة المملكة خلال الاجتماع نوه فيها بالدور الرائد الذي قام ويقوم به السيد مارتن موابي منذ توليه رئاسة المجلس ومعربا عن التقدير للجهود التي تبذلها المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافاينثيم بيلاري مؤكدا دعم المملكة لتلك الجهود .

وأردف معالي الدكتور العيبان يقول إنه في ضوء النتائج الايجابية التي حققها مؤتمر مدريد عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة من خادم الحرمين في نوفمبر الماضي اجتماعا ضم عددا كبيرا من زعماء العالم أعلن خلاله الامين العام للامم المتحدة أن «الدول المشاركة نبهت على ضرورة تطوير الحوار والتفاهم والتسامح بين الشعوب كما هو الحال بالنسبة لاحترام أديانهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم المتنوعة .«

كما أكد الامين العام على أن مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز جاءت في وقت مناسب لحاجة المجتمع البشري الماسة الى الحوار الديني وحوار الثقافات والحضارات .

وأوضح أن سياسة المملكة تهدف الى تعزيز مبادئ العدل والمساواة وفي هذا الاطار شهدت المملكة خلال العشر سنوات الماضية إصلاحات وتطورات نوعية شملت تطويراً في الانظمة الاساسية وإصدار عشرات الانظمة الاخرى كما تم تعيين أمرأة نائبا لوزير التربية والتعليم في إطار اعتماد دور أكبر للمرأة السعودية ولتعزيز مشاركتها في المسيرة التنموية الشاملة .

وأفاد معاليه أنه بعد انعقاد المؤتمر العالمي لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري في ديربن في جنوب أفريقيا عام 2001م قامت المملكة بسن تشريعات تحظر تشكيل منظمات لها صفة عنصرية أو تؤيد التمييز العنصري أو تنشره أو تروج أفكارا على أساسه كما أنها تجرم من يقوم بتمويل أنشطة عنصرية أو إصدار نشرات أو مواد تحرض على الكراهية ولقناعتها بالأهداف السامية لهذا المؤتمر .

وأعلن معاليه أن المملكة قد أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمساهمتها بمبلغ مائة وخمسين الف دولار أمريكي لصالح أعمال وأهداف مؤتمر ديربن الثاني الذي سيعقد في جنيف خلال شهر أبريل القادم. وقال الدكتور بندر العيبان «لقد تابعنا بقلق في الآونة الاخيرة ما قامت به بعض الوسائل الاعلامية المتطرفة من ازدراء لمعتقدات وأديان الشعوب الاخرى وخاصة الاسلام ورموزها كالنبي محمد صلى الله عليه وسلم والنبي عيسى عليه السلام ونحن نتطلع الى تعاون دولي لمواجهة هذه الممارسات العنصرية». وتحدث معاليه عما تعرض له الشعب الفلسطيني في غزة من عدوان شرس شنته إسرائيل على أطفال ونساء وسكان عزل خلّف آلاف القتلى والجرحى ودفع بالمنطقة الى الابتعاد عن هدف السلام العادل والامن الذي لن يتحقق ألا بالاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية .

وأكد معاليه أن حقوق الإنسان والاصلاحات المستمرة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله في المملكة هي نتاج وطني خالص يسير وفق منهج إسلامي أصيل مستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة ومنسجم مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية.

أكد أن المملكة اختارت الحوار أسلوبا وتوجها .. العيبان في مؤتمر جنيف:

إصلاحات خادم الحرمين نتاج وطني بمنهج ينسجم مع مفاهيم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303262036.htm

معتوق الشريف - جدة - هاتفيا - جنيف

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الإصلاحات المستمرة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المملكة، هي نتاج وطني خالص يسير وفق منهج إسلامي أصيل، مستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة ومنسجم مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية.

وقال العيبان مخاطبا المجلس الأممي لحقوق الإنسان المنعقد في جنيف أمس، أن الإصلاحات شملت تطويرا في الأنظمة الأساسية وإصدار عشرات الأنظمة الأخرى منها القضاء، الإجراءات الجزائية، المرافعات، المحاماة، وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات مثل هيئة حقوق الإنسان، واعتماد إستراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وأضاف: «اختارت المملكة الحوار أسلوبا ومنهجا، حيث تم إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي وفر البيئة الملائمة للتفاعل بين فئات المجتمع، وساهم في نشر حقوق الإنسان ثقافة وممارسة، ومعالجة القضايا الوطنية، ووسع قاعدة المشاركة وحرية التعبير في إطار منظومة متكاملة من احترام الآخر بكل أطيافه وثقافاته ومعتقداته.

وشدد رئيس هيئة حقوق الإنسان على محاربة المملكة للعنصرية قائلا: «بعد انعقاد المؤتمر العالمي لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا عام 2001م، سنت حكومة المملكة تشريعات تحظر تشكيل منظمات لها صفة عنصرية أو تؤيد التمييز العنصري، أو تنشره، أو تروج أفكارا على أساسه».

وأعلن العيبان أن المملكة أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمساهمتها بمبلغ مائة وخمسين ألف دولار أمريكي لصالح أعمال وأهداف مؤتمر ديربن الثاني الذي سيعقد في جنيف في إبريل المقبل، كما قدمت المملكة أربعة في المائة من ناتجها المحلي على مدى العقود الثلاثة الماضية ما يعادل 24 بليون دولار أمريكي، مساعدات خارجية للدول النامية والمنظمات الدولية لدعم الحقوق الإنسانية في العالم.

وأشار إلى أن ما تعرض له الشعب الفلسطيني في غزة من عدوان إسرائيلي شرس، دفع بالمنطقة إلى الابتعاد عن هدف السلام العادل والأمن الذي لن يتحقق إلا بالاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي أقرتها قرارات الشرعية الدولية.

وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان للمشاركين في الدورة أن المملكة أدانت الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وحققت تجربتها نجاحات ملموسة في مناهضته ومعالجة الفكر المتطرف من خلال تبني برامج فكرية وحوارية كبرنامج مناصحة الموقوفين أمنيا، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع الذي حظي بإشادة عالمية وتم الاستفادة منه في عدد من الدول.

التقى رؤساء وفود حقوق الإنسان في اجتماعات جنيف

العيبان: المملكة حريصة على نصرة القضايا العادلة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/07هـ) 04/ مارس/2009 العدد : 2817
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090304/Con20090304262058.htm

معتوق الشريف ـ جدة، جنيف هاتفيا

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان د. بندر بن محمد العيبان رئيس وفد المملكة إلى الدورة العاشرة الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تقوية العلاقات العربية وتوحيد الصف العربي ونصرة قضايا الأمة العادلة واستمرار التواصل والتعاون لما فيه مصلحة الشعوب العربية. وأشاد رؤساء الوفود الأوربية والعربية المشاركة في الدورة الذين التقاهم د. العيبان أمس بالكلمة التي ألقاها في المجلس وما اشتملت عليه من مضامين تؤكد على منهج المملكة المبني على الحوار ونصرة المظلوم ودعم القضايا العربية والإسلامية. على صعيد آخر شدد د. العيبان على أهمية العلاقات السعودية الألمانية لما لألمانيا من دور مهم على الصعيدين الأوروبي والدولي، وأشار خلال لقائه وزير حقوق الإنسان الألماني إلى الحاجة لمزيد من التعاون لدعم القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها الاستجابة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. د. العيبان أكد للوزير الألماني أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين للسلام وضرورة تفعيلها. يشار إلى أن اللقاء بحث العديد من القضايا التي تهم الجانبين، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، حيث أكد رئيس الوفد السعودي رفض هذا العدوان الذي خلف الدمار والتشرد لكل أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، كما تناول الجانبان العلاقات التي تربط المملكة بألمانيا على كافة الأصعدة. ونوه الوزير الألماني خلال اللقاء بأهمية الدور الذي تقوم به المملكة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، مؤكدا حرص حكومته على هذه العلاقات وتنميتها بما يخدم تطلعات الشعبين الصديقين. إلى ذلك تحدث أمس ضمن أعمال دورة مجلس حقوق الإنسان رؤساء وفود كل من الأردن، البحرين، إيطاليا، غينيا وألمانيا .

أخبار محلية ذات علاقة

تقنين العقوبات التعزيرية للحد من الأحكام الاجتهادية

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/03/03هـ) 28/ فبراير/2009 العدد : 2813

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090228/Con20090228261306.htm

فارس القحطاني - الرياض

طالب عضو اتحاد المحامين العرب والمحكم المعتمد من وزارة العدل الدكتور محمد المشوح بتقنين الأحكام خصوصا العقوبات التعزيرية والتي تكون محل اجتهاد القاضي وليس لها حد معين. واستشهد في تصريح لـ«عكاظ» بقضية سارقي الخروفين واللذين صدر في حقهما حكم بالسجن لمدة ست سنوات وقال إن القاضي رأى أن الحكم لا يصل على السارقين إلى درجة الحد أي -قطع اليد- فرأى أن تطبق في حقهما العقوبة التعزيرية، مشيرا إلى أن العقوبة التعزيرية ومقدارها هو محل خلاف بين القضاة والقانونيين والحقوقيين وعلماء الشريعة علما بأن الحد المعمول به شرعا وهو (300 جلدة) وما زاد عنها محل نظر، ويرى جمهور العلماء أنه ما زاد عن الحد يجب أن يوقف وهذا هو المطروح أمام وزارة العدل والجهات القضائية بأن تقنن العقوبات التعزيرية ويضع لها حدود. وأبان أن الدعوة إلى تقنين الأحكام والعقوبات التعزيرية هي دعوة قوية في ظل التطورات والتغيرات القضائية التي شهدتها المملكة وأن هناك توجها جادا لتقنين الأحكام القضائية، وهو أمر ليس إيجابيا بالكامل ولكن يبقى الحل الأوفر في ظل التفاوت الكبير الذي يراه المواطنون في بعض الأحكام ومحل نظر من قبل الجهات الحقوقية العالمية.

مساكن مجانية لـ 150 ألف معلم ومعلمة في المناطق النائية

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/03/03هـ) 28/ فبراير/2009 العدد : 2813

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090228/Con20090228261445.htm

محمد سعيد الزهراني - الطائف، عبدالله عبيد الله الغامدي - الرياض

تحصر وزارة التربية والتعليم اعتبارا من اليوم عدد منسوبي المدارس النائية، لتوفير إسكان مجاني للمعلمين. ويهدف المشروع لتوطين التعليم في تلك المناطق، وتوفير الراحة النفسية للمعلمين، الحد من كثرة تنقلاتهم بين المدن والقرى والهجر، التي تعد الأعلى بين موظفي الوزارات. ويبلغ عدد المعلمين والمعلمات الذين يتوقع أن يستفيدوا من هذا المشروع 150 ألفا. وبينت مصادر «عكاظ» أن المدارس النائية تشكل 40 % تقريبا من مدارس التعليم العام، وأن الوزارة ستضع التصورات الكاملة حول المشروع، وستعيد شركات متخصصة بناء المجمعات التعليمية في تلك القرى والهجر النائية حتى تكون ملائمة للسكن لمعلمي المناطق النائية. وقالت المصادر: إن الوزارة تسعى في قراراتها إلى وضع ميزات لمعلمي المناطق النائية تكون مكافئة مع زملائهم داخل المدن، ومنها منح الأولوية في حركة النقل الخارجي لهم، وتحديد نقاط الحوافز الإضافية. وفيما يخص المعلمات أشارت المصادر أن تعليمات الوزارة تقضي أن تكون من نفس المنطقة، الأولوية الأولى في التعيين، وتشترط عليها كل إدارة تعليم السكن في نفس المنطقة إذا كانت من خارجها. على صعيد ذي صلة بدأت الوزارة دراسة تحديد الشواغر من الوظائف في 41 إدارة تعليم للبنات في المناطق والمحافظات، بهدف دعمها بموظفات إداريات، لسد النقص خاصة في الإدارات التعليمية التي تعاني شحا في الوظائف النسائية. وتشير المصادر إلى أن التعيين سيكون عبر مسابقة وظيفية سيتم الإعلان عنها بعد الانتهاء من حصر الشواغر وتحديد الاحتياج، وستتاح الفرصة لخريجات معاهد المعلمات والكليات للتقدم لهذه الوظائف. من جانبه دعا مدير عام الشؤون الإدارية والمالية الدكتور أسامة بن فهد الحيزان إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات إلى استكمال بيانات الموظفين ورفع مسوغات ترقياتهم مكتملة لإدارة شؤون الموظفين في تعليم البنات قبل استحقاقهم.

الرياض

د. القرني يشيد بإعلان الخرطوم

مكتب التربية العربي يدرس التجارب الناجحة لدول المجلس تجاه الطفل

المصدر:جريدة الرياض السبت 3 ربيع الأول 1430هـ - 28 فبراير 2009م - العدد 14859
http://www.alriyadh.com/2009/02/28/article412773.html

كتب - راشد السكران:

شارك مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج الدكتور علي بن عبدالخالق القرني في أعمال المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة الذي انعقد مؤخراً.

وأشاد بمستوى المؤتمر وبالأوراق العلمية التي ناقشها، مشيرا إلى أن مكتب التربية العربي لدول الخليج سيتابع إعلان الخرطوم، والقرارات الصادرة عنه، والذي جاء تحت عنوان «نحو مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا» وذلك في إطار حرص قادة دول المجلس على إيلاء الأطفال أولوية قصوى في كافة خطط التنمية، علاوة على متابعة تطبيق القرارات والتشريعات المستمدة من مبادئنا الإسلامية التي تكفل للأطفال حقوقهم وحمايتها وضمان استمرارية رفاهية الأطفال وتعزيز التعاون بين دول المجلس وعلى الصُعد العربي والإسلامي والدولي. وأشاد د. القرني بمستوى الخدمات التربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية التي يحظى بها الطفل في دول الخليج العربي، والتي أكدتها أوراق العمل المقدمة في المؤتمر، مشيرا إلى حرص المكتب على تبادل الخبرات الناجحة وإجراء مزيد من الدراسات العلمية المتخصصة التي تستهدف تحقيق أهداف المكتب تجاه هذه الشريحة التي تقوم عليها متطلبات التنمية في كل دول وعلى مستوى الخليج ككل، وتطوير الشراكة مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة.

وكان المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة قد دعا إلى مواصلة الجهود من أجل تعزيز رفاه أطفال العالم الإسلامي وتمتين التضامن والتعاون بين بلدان المجموعة الإسلامية، وجدد التزام الدول الإسلامية باحترام حقوق الإنسان باعتبار أن الإسلام كرم الإنسان وحفظ له حقوقه في الأمن والعيش الكريم، والتأكيد على وضع التشريعات الكفيلة بضمان حماية الطفل، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل توفير حقوق الطفل التعليمية والصحية والاجتماعية.

كلثوم تلحق بـ "غصون" في حادثة تعذيب جديدة تشهدها مكة

وفاة طفلة "معنَّفة" ووالدها يتقمص دور الجار لإخفاء الجريمة

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/03/02هـ) 27/ فبراير/2009 العدد : 2812
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090227/Con20090227261257.htm

عبد الكريم المربع ، حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

توفيت أمس في مكة المكرمة طفلة في السابعة من عمرها نتيجة تعرضها للعنف والتعذيب على يد والدها وزوجته. واستيقظ أهالي حي الخالدية صباحا على الجريمة المروعة التي شهدها منزل في أحد أحياء البرماويين الذين يشكلون غالبية سكان الحي، وهي ثاني حادثة عنف أسري بعد مرور أشهر على مقتل الطفلة غصون. يتغير الزمان و المكان في الحادثتين غير أن الظروف واحدة، حيث إن كلثوم ضحية الأمس توفيت نتيجة لتعذيب أبيها وزوجته بعد أن طلق والدتها التي لم يصلها الخبر بعد بوفاة ابنتها، كونها تعيش في مدينة الطائف بعد الانفصال. الخبر الفاجعة لم يكن مجرد حادثة عابرة بل سيبقى في ذاكرة السكان الذين سمعوا خلال الأيام الماضية صرخات الطفلة الضحية من داخل منزل والدها الذي حاول بالأمس تضليل الجهات الأمنية لاستخراج شهادة الوفاة تمهيداً لدفنها ليتخلص من جريمته التي ارتكبها بمساعدة زوجته ويخفي آثار الدماء التي لطخت يديه. ووفقا لما جاء في محضر التحقيق في شرطة المنصور، فقد حاول الأب تضليل ضابط الشرطة المناوب بتقمصه دور الجار وأنه جاء لاستخراج شهادة الوفاة تخفيفا على الأسرة كون والد الطفلة -حسب إدعائه- مسافرا خارج البلاد ولا يوجد سوى زوجته التي طلبت منه المساعدة في استخراج الشهادة، إلا أن ضابط القضية طالب بالوقوف على حالة الطفلة في مكان تواجدها على فراش الوفاة، وانتقل على الفور للمنزل بعد أن اشتبه في إفادة المبلغ، وطالب بإحالة الطفلة إلى مستشفى الولادة والأطفال في العاصمة المقدسة، ليكشف التقرير الطبي عن أولى ملابسات القضية، مؤكدا أن الوفاة نتيجة عنف ومعاملة سيئة حيث تغطي الكدمات معظم أجزاء جسدها الصغير.وورد في التقرير، أن الطفلة تعاني من نزيف داخل الدماغ مع وجود كدمات حديثة على الوجه والأطراف. وعلى الفور تم إرسال التقرير لشرطة المنصور ليتولى فريق التحقيق التدقيق في إقامة الرجل الذي يدعي أنه جار أسرة الطفلة، ليكتشف أن الإقامة مزورة باسم «ياسين» وأنه والد الطفلة الحقيقي ويدعى عبد الرحمن ووالدتها ليلى، فتم إحضارهما لمقر الشرطة واستجوابهما لتتضح الحقيقة كاملة وهي أن والدة الضحية تقيم في الطائف، وأن الطفلة عانت مساء أمس الأول من سخونة ووجدت في الصباح متوفاة على سريرها.الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أوضح أنه تم القبض على والد الطفلة المتوفاة وزوجته ولاتزال التحقيقات جارية، مشيراً إلى أن القضية ستسلم لهيئة التحقيق والادعاء ، دائرة النفس.وعلمت «عكاظ» أنه تم إيقاف والد الطفلة في توقيف الشرطة رهن التحقيق فيما أحيلت الزوجة لسجن النساء في مكة المكرمة، وحول جثمان الطفلة إلى مستشفى الملك عبدالعزيز لعرضه على الطبيب الشرعي لإصدار التقرير النهائي المفصل، تمهيدا لإحالة ملف القضية برمته إلى دائرة النفس في هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال مجريات التحقيق قبل إحالتها للقضاء الشرعي.وأكدت مصادر «عكاظ» أن هذه الحادثة كشفت عن ملابسات جديدة بشأن وفاة شقيقتها التي تبلغ من العمر عامين قبل خمسة أشهر، حيث كانت برفقة زوجة الأب في مدينة جدة وتوفيت هناك حسب ما ذكرته الزوجة.وذكر شهود عيان من جيران الأسرة أنهم كانوا يسمعون خلال الفترة الماضية صراخ الطفلة بشكل مستمر مما يدل على أنها تتعرض للضرب والتعذيب.من جهته، ندد رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بهذه الجريمة البشعة وطالب باسم الإنسانية جمعاء بإنزال أقصى العقوبة بحق المتورطين في وفاة كلثوم.

حصر وظائف في البلديات وأقسام الشرطة لتأنيثها

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/03/01هـ) 26/ فبراير/2009 العدد : 2811
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090226/Con20090226260910.htm

محمدالعنزي - الدمام

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء القاضي بتوسيع مشاركة المرأة في مجالات العمل، تدرس عدد من البلديات في مناطق مختلفة عمليات حصر شاملة للوظائف التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة في الخدمات المساندة وفي المواقع التي يتعذر على العاملين الرجال دخولها؛ تنفيذاً لتوجيه مجلس الوزراء بتوسيع قاعدة عمل المرأة في المجالات المختلفة. وأكد لـ «عكاظ»مصدر مسؤول في أمانة المنطقة الشرقية أنه تتم حالياً دراسة احتياجات البلديات للعناصر النسائية لتوظيفهن كمراقبات ومفتشات في المواقع النسائية، مؤكدا الانتهاء من حصر جميع مثل هذه الوظائف قريباً تمهيداً لتقدير حجم الاحتياج الفعلي للكوادر النسائية في هذا المجال. وفي سياق متصل أكد العميد يوسف القحطاني الناطق الرسمي باسم شرطة المنطقة الشرقية لـ «عكاظ» أن جميع شرط المنطقة الشرقية تقريبا تم توظيف عناصر نسائية فيها خلال الفترة الماضية وأن عملية التوظيف مستمرة متى ما دعت الحاجة لذلك، مشيراً إلى أن الأعمال التي يقوم بها النساء في المجال الأمني تشمل البحث والأدلة الجنائية والتفتيش، مؤكداً هنا أنهن يعملن كموظفات مدنيات، وتجهز لهن مكاتب تراعي خصوصية المرأة، بعيدا عن مواقع الرجال .

التنظيم الوطني يدرب 6071 فتاة .. والسريعي لـ«عكاظ»:
التنسيق مع مكاتب العمل لحصر الوظائف النسائية

أحمد العرياني - جدة

أكد أمين عام مجلس التنظيم الوطني للتدريب المشترك المهندس عبد الرحمن بن سعيد السريعي أن التنسيق يجري حاليا مع مكاتب العمل، لحصر الوظائف المناسبة في القطاع الخاص والتي يمكن أن يعمل فيها النساء وفق التعاليم الإسلامية وبما يتناسب مع عاداتنا وتقاليدنا. وبين السريعي في تصريح لـ"عكاظ" أن البرنامج وضع لتوفير فرص وظيفية للشباب والفتيات في نفس الوقت، لتلبية توجهات طالبي العمل، لافتا إلى أن قرار مجلس الوزراء باعتماد إجراءات لتوسيع عمل المرأة في الأجهزة الحكومية سيسهم في إيجاد فرص عمل للمرأة في القطاعين العام والخاص. وأوضح السريعي أن برنامج التدريب المشترك درب ووظف 769 فتاة في الأربع سنوات الماضية في أكثر من 20 مهنة مختلفة في كل من جدة والمدينة والقصيم والجوف والطائف والأحساء وتبوك. موضحا أن التنظيم الوطني للتدريب المشترك درب 6071 فتاة في عام 1427هـ لافتا إلى أن البرنامج على أتم استعداد وبالتنسيق مع مكاتب العمل النسائية لإقامة مسارات خاصة بالفتيات، وناشد جميع الشركات والمنشآت التي تتوفر لديها فرص وظيفية للفتيات أن تتقدم بها في المسارات القادمة.

برنامج جديد لرعاية الموقوفين أمنيا

إبلاغ الانتربول بأسباب وضع الـ85 على قائمة المطلوبين ..

اللواء التركي:

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/03/01هـ) 26/ فبراير/2009 العدد : 2811
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090226/Con20090226260898.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

أعلن اللواء المهندس منصور التركي المتحدث الأمني لوزارة الداخلية عن برنامج جديد لرعاية الموقوفين أمنيا، مبينا أن هذا البرنامج مخصص لمن أنهى محكوميته وعلى وشك أن يطلق سراحه. وأكد على فاعلية مهمة لجان المناصحة وقدرتها على القيام بدورها الأساسي في برنامج المناصحة داخل السجون الأمنية وهو برنامج اختياري لمن يريده من الموقوفين في كافة القضايا. وقلل من أهمية عودة البعض ممن دخلوا هذه البرامج إذ لاتتجاوز نسبتهم الـ 10% ، مضيفا «بالنسبة لنا تظل هذه البرامج مفيدة وإيجابية وهذا دورنا ورسالتنا كجهاز معني بتطبيق الأنظمة والوقاية من الجريمة ،ونساعد هؤلاء الشباب المتورطين في هذه الأنشطة في استيعاب الأخطاء التي وقعوا فيها ،والأسباب التي سهلت التغرير بهم ، وهي برامج مستمرة ،ومتطورة حتى وإن عاد بعض ممن استفاد منها». وواصل قائلا: «تسعى وزارة الداخلية من خلال هذه البرامج إلى منح الفرصة لمن تورطوا في هذه النشاطات، وتم إيقافهم حتى يصححوا مفاهيمهم ويعودوا إلى الطريق الصحيح، وبالتالي متى ماخرجوا من هذه السجون يعودون إلى حياة مسؤولة داخل المجتمع؛ علما بأن هذه البرامج ليست أساسا يبنى عليه قرار إطلاق سراح الشخص، أو عدمه؛ بل يستند أمر الإطلاق على اللوائح والأنظمة المعمول بها داخل المملكة».

وبين اللواء التركي في تصريح صحفي عقب إدارته للجلسة الثانية بعنوان «حفظ الأمن على مستوى المجتمع» ضمن فعاليات اليوم الثاني لملتقى جمعيات تحفيظ القرآن الكريم أمس في الخبر، أن هناك أسبابا كثيرة تقف خلف تنامي العمليات الإرهابية في كثير من الدول؛ ومنها المملكة، واستطرد: أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة فكر ضال، وقدرة هذا الفكر على الإنتشار في جميع أنحاء العالم، والتغلغل في كل المجتمعات من خلال التقنيات الحديثة، والمتوفرة سواء القنوات الفضائية، أو الإنترنت الذي يعتبر المصدر الأكثر مع هذا الفكر، ومع توجهات قادتهم».وعن مدى الاستفادة من القرآن الكريم في إصلاح سلوكيات السجناء الموقوفين في السجون العامة، قال : «إنها تجربة تمت منذ فترة طويلة في كافة سجون المملكة ،وكان لها أثر إيجابي ملموس في تقويم ،وتهذيب كثير من السجناء؛ وتأهيلهم لحياة أفضل».

وردا على سؤال عن مدى تجاوب الدول الأخرى في المساعدة ،والإدلاء بمعلومات عن المطلوبين على قائمة الـ 85 الأخيرة، أجاب : «أبلغنا كافة الدول من خلال الشرطة الدولية ببيانات كاملة عن جميع المطلوبين والأسباب التي جعلتهم في هذه القائمة، والمملكة تتطلع إلى مساعدة كل دول العالم ؛خاصة التي يمكن أن يتواجد هؤلاء المطلوبون على أراضيها».

ونصح اللواء التركي المطلوبين بتسليم أنفسهم للسفارات السعودية، أو للسلطات المختصة في الدول المتواجدين بها.

نظرة الإسلاميين إلى "حقوق الإنسان" هل تطوّرت؟

المصدر: جريدة الحياة الجمعة - 09/02/27//
http://ksa.daralhayat.com/oasis/02-2009/Article-20090226-b3f708c2-c0a8-10ed-012b-29ed7bc440c9/story.html

الرياض - أحمد المسيند

بعد أن أعلنت هيئة حقوق الإنسان في السعودية أخيراً موقفها الصارم من التوصيات النهائية التي كانت في مجلس الأمم المتحدة، فرفضت 17 من 60 توصية، أثارت تساؤلاً حول ما إذا كان المتوجّسون من جملة «حقوق الإنسان» من المحافظين، سيغيّرون نظرتهم تجاهها؟ إذ لم تكن جملة «حقوق الإنسان» يسيرة الهضم لبعض فئات المجتمع السعودي، خصوصاً المحافظة منه، وقوبلت بحذر من منابر المساجد أول الأمر، كما ذكر رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق تركي السديري عندما قال: «إن خطيب مسجدهم اعترض على منظمة حقوق الإنسان، باعتبار أن كل ما جاء فيها مخالف للشريعة الإسلامية».

وبحسب السديري فإن خطيب المسجد توقف عن الحديث حول منظمة حقوق الإنسان بعدما أخبره بأن ما جاء فيها لا يعارض الإسلام إلا في جزئيات بسيطة.

من جانبه، أكد عميد كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود سابقاً الدكتور سعود الفنيسان لـ«الحياة» أن حقوق الإنسان في الإسلام وافية، وشاملة لجميع مناحي الحياة، وتحفظ للجميع حقوقهم أياً كانت ديانتهم ومعتقداتهم، واعتبر أن المواد الموجودة في منظمة حقوق الإنسان العالمية لا تخالف الإسلام، مستثنياً منها مساواة الناس في المعتقد، والسماح للالتقاء الجنسي إذا كان برضا الطرفين «سواء بين الجنس الواحد أم الجنسين».

ورأى أن السعودية تطبق حقوق الإنسان في مسألة الطفولة والمرأة وغير ذلك، إلا أن إنشاء هيئة حقوق الإنسان الحكومية وجمعية حقوق الإنسان الأهلية أسهم في تعزيز ذلك، ولفت إلى أن جميع الثغرات الموجودة في قانون منظمة حقوق الإنسان الوضعي، مسدودة في حقوق الإسلام من وجهة النظر الشرعية.

وضرب أمثلة على تطبيق حقوق الإنسان في السعودية، مثل حق التنقل والتصرف في المال، ومنح الحرية للناس شريطة ألا يتعدوا على حرية الآخرين، مستشهداً بعدم جواز النظر إلى محارم الجار أو النظر إلى أهل بيته في غيابه، إضافة إلى حماية الإسلام للضرورات الخمس (الدين، النفس، النسل، المال، العقل)، مشدداً على عدم السماح للمرء بأن يزيل عقله، إذ حرم الإسلام شرب الخمر ابتداءً، بخلاف الغرب الذي يبيح ذلك شريطة ألا يعتدي على غيره، معللاً بأن «أشرف ما لدى الإنسان عقله، فإذا أذهب عقله عوقب على ذلك».أما أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور إبراهيم الجوير فطالب بإجراء دراسة مسحية علمية دقيقة لمعرفة مدى تطبيق حقوق الإنسان بعد إنشاء «هيئة حقوق الإنسان»، وأشار إلى أن منظمة حقوق الإنسان أنشئت في العام 1948 وكانت معظم الشعوب ترزح تحت الاستعمار الغربي، متسائلاً هل الإنسان الذي له الحقوق هو ابن آدم أم هو الإنسان الغربي صاحب مواصفات معينة؟ ولو كان من غير الغربيين هل يحظى بالحقوق نفسها؟ورأى أن جملة «حقوق الإنسان» ليست غريبة على المجتمع السعودي «إذ لها مدلولات شرعية ممارسة وعالقة في جذور المجتمع الإسلامي ومنه السعودي، إذ هي مستخدمة في العلوم الشرعية مثل «حق الوالدين، والحيوان، والجار، والمرأة... وغيرها».واتهم منظمات عالمية مثل «هيومن رايتس» باستغلال «حقوق الإنسان» لإملاء شروط وسياسات تخدم مصالحهم، في حين تتغاضى عن تجاوزات الدول الكبرى في حق الإنسان، متسائلاً هل الحقوق معممة أو موضوعية أو يراد بها خير الإنسان نفسه؟وأرجع تخوّف بعض السعوديين إلى خشية تطبيق أطروحات منظمة حقوق الإنسان العالمية في مسألة «الجندر» (الشخص) التي لا تفرق في التوظيف والتزويج بين الجنسين، أو السماح بزواج المسلمة من غير المسلم، واستبعد تطبيق ذلك في السعودية «لأن القرارات لا تنفّذ في السعودية إلا بعد غربلة، إذ تعرض على الخبراء والعلماء فيؤخذ منها المناسب ويترك ما لا ينفع

حقوق الإنسان والحوار

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 27 فبراير 2009
http://al-madina.com/node/109890

عبدالله فراج الشريف

كنتُ قد عزمتُ أن أكتبَ عن الحوار الفكري الذي بدأناه قبل سنوات، وتناول موضوعات مختلفة، وأتساءل: لماذا لا يتناول حقوق الإنسان في بلادنا؟ ودون أن تنشأ حوله حساسيات لا معنى لها، فنحن بين أمم الأرض كسائرها، فينا مَن يحترم هذه الحقوق، ويدعو لاحترامها، ومنّا مَن لا يعبأ بها، فإذا ناقشنا هذا الموضوع فلا يعني ذلك إعلانًا منّا أنها تُنتهك في بلادنا باستمرار، وإنّما نعترف -كما يعترف غيرنا- أليست كل حقوق الناس عندنا موفورة، محمية بسياج النظام، لا يمكن انتهاكها؟ وأنه تنقصنا إشاعة ثقافة الحقوق، وتفتقر أنظمتنا إلى نصوص تحميها، ولمّا قرأتُ ما نشرته جريدة "الحياة" في 18/17 من الشهر الثاني عام 1430هـ من تصريحات تنسبها إلى رئيس الوفد السعودي إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين تأكد لدى العزم على أن أدعو عبر هذه المقالة، التي أرجو أن تعقبها -بإذن الله- مقالات أُخر في نفس السياق، إلى حوار جاد حول حقوق الإنسان في بلادنا.

الدكتور زيد الحسين ذكر في تصريحين متلاحقين، أحدهما في 2/17، والآخر في اليوم التالي أن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر لجنته الثلاثية أصدر -بعد الاطلاع على التقرير الذي تقدم به الوفد- سبعًا وسبعين توصية عن أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا، رفض وفدنا الذي ترأسه الدكتور زيد الحسين منها سبع عشرة توصية رفضًا تامًا ونهائيًا، والستون الباقية اختار الوفد طلب التأجيل من أجل دراسة لها أعمق، ووعد بأنه سيوافي المجلس بالرأي حيالها في الدورة المقبلة، ولكن عبارات تصريح رئيس الوفد توحي بأن جميع التوصيات كما هو تعبيره (لا تنسجم مع النظم الشرعية للمملكة، أو النظم العامة)، وهذا يشير إشارة مؤكدة أن التقرير لم ينجح في أن يعطي المجلس صورة حسنة عن وضع حقوق الإنسان في بلادنا، ويؤسفنا أننا لم نطّلع حتى اليوم على هذه التوصيات، وما رُفض منها رفضًا نهائيًا، لنطّلع على هذا الذي تسبب في إصدار كل هذه التوصيات، بعد رفض ما جاء في التقرير السعودي، ولماذا لم يقنع أعضاء اللجنة الثلاثية ممّا جعلهم يوصون بها، ويرفض بعضها، ويتحفظ على أكثرها، ولا يشرح لنا رئيس وفدنا شيئًا من ذلك، ولعلّ في هذا ما يشير إلى أن هذه الأوضاع لا تزال تحتاج إلى مزيد من التحسين، رغم كل ما بُذل من جهود للتحسين، وكم وددتُ لو كان رئيس وفدنا أكثر وضوحًا في تصريحاته، ولم تستخدم عبارات موهمة من مثل: (إن التوصيات لا تنسجم مع الممارسة الواقعية في السعودية)، ومن مثل: (غالبية المواثيق الحقوقية، وكذلك أكثر بنود إعلان حقوق الإنسان متوافرة في الإسلام)، وحتمًا ليس المطلوب فقط توافرها نظريًا في الإسلام، وإنّما المطلوب أن توجد واقعيًا في التطبيق الممارس الفعلي، وأن يكون لها مدوّنة ملزمة نظامية يمكن الرجوع إليها من قِبل الجميع، كما وددتُ لو أنه تجنّب مثل هذه العبارة.. في المملكة نمارس أكثر هذه الحقوق). فمثل هذه العبارة لا تُقنع مَن يريد أن يناقش أوضاعًا سائدة تُمارس فيها بعض الانتهاكات، ولعلّ أحدًا يقول له: إذا كنّا نمارس أكثرها، فهل يستحق هذا أن يعترض علينا مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بكل هذه التوصيات التي تطلب تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا؟

كما أن الإشادة بمواثيق حقوق الإنسان، والإعلان عن أنها مفيدة، لا يُقنع العالم بأن حقوق الإنسان مرعية في نظمنا، مطبّقة في بلادنا، كما أن إرجاع كل انتهاك لحقوق الإنسان إلى أخطاء فردية، أو بسبب عادات وتقاليد، فإنه لا يُقنع أحدًا؛ لأن الأخطاء الفردية يجب المحاسبة عليها أشد المحاسبة؛ حتّى لا تتكرر، ويُنصف مَن وقع الانتهاك في حقّه ممّن أخطأ حتّى لا يجرؤ أحد على انتهاك حق مواطن، والعادات والتقاليد التي تقف في وجه تطبيق عملي لتوفير حقوق الإنسان في هذا الوطن يجب القضاء عليها، وأن تُزال من حياة مجتمعنا تمامًا، حتّى ولو كان ذلك عبر فرض نظام صارم، فقد كفانا

تبريرًا بها عن إحداث أي تغيير في مصلحة الوطن والمواطنين، إن كلامنا يشعر بمزيد الأسى حينما يسمع العالم يتحدّث عن أن في بلادنا انتهاكًا لحقوق الإنسان، أو يلمس بعضًا منها في الواقع المُعاش، ونود لو أن تقاريرنا التي تُقدّم إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية واقعية تُقنع تلك الهيئات أن أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا تتحسن باستمرار، فذاك يسعدنا، ويجعلنا أكثر فخرًا بإنجازات وطننا، فهلّا طوّرنا أنظمتنا حتّى لا يكون هناك أي انتهاك لحقوق الإنسان على أرضنا؟ وأوجدنا مدوّنة لها نقدّمها لمواطنينا، ومن ثم للعالم كله تُقنعه، فعلاً بأننا أحسن بلاد الدنيا محافظة وصيانة لحقوق مواطنينا، ومَن يعيش على أرضنا من غيرنا، نحميها، وندافع عنها، ولا نسمح بانتهاكها أبدًا، بهذا وحده نثبت أننا لسنا عرضة للنقد. فهل نفعل؟ هو ما أرجوه.. والله ولي التوفيق.

أكدت أنه ينظر إلى روسيا من زاوية سلبية بصورة منهجية

موسكو : تقرير الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان"متحيز"

المصدر: جريدة اليوم السبت 1430-03-03هـ الموافق 2009-02-28مالعدد 13042 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13042&P=2

ا ف ب ـ موسكو
وجهت وزارة الخارجية الروسية انتقادات حادة لتقرير وزارة الخارجية الاميركية عن حقوق الانسان، مؤكدة انه يعكس موقفا "متحيزا" ينظر الى روسيا من زاوية سلبية بصورة منهجية.
واتهمت الوزارة الولايات المتحدة باستخدام "مجموعة من الاحكام العشوائية التي استخدمت في السابق" التي تعتبر روسيا "مسببا كبيرا لانتهاكات حقوق" الانسان.
وجاء في بيان للوزارة "ليس سرا ان الولايات المتحدة اتخذت موقفا منحازا في مجال حقوق الانسان، نظرا للولاء الذي يبديه هذا البلد او ذاك للسياسة الخارجية الاميركية ووسائلها للدفاع عن الديموقراطية وحقوق الانسان".
وانتقدت الوزارة الروسية خصوصا الطريقة "المعيبة" التي قدمت من خلالها وزارة الخارجية الاميركية "الجهود التي تبذلها روسيا للدفاع عن مواطنيها وجهودها لحفظ السلام في اوسيتيا الجنوبية".
وفي تقريرها السنوي عن حقوق الانسان في العالم الذي أصدرته الاربعاء، اتهمت وزارة الخارجية الاميركية روسيا بالاستخدام "غير المتكافىء" للقوة في جورجيا في اغسطس الماضي عندما تدخلت موسكو للدفاع عن الانفصاليين الموالين لروسيا في اوسيتيا الجنوبية.
وأكد التقرير الاميركي ايضا ان انتخاب الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف العام الماضي لم يكن "حرا او نزيها" بسبب انحياز وسائل الاعلام والاستخدام الكثيف لامكانات الدولية لمصلحة مرشح السلطة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

متخصصون يناقشون هروب الفتيات ويشخصون الواقع

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 2/03/1430 هـ الموافق 27 فبراير 2009 العدد 5618
http://www.aleqt.com/2009/02/27/article_200007.html

تحقيق: مشاعل القرني

شبح يهدد البيوت المستقرة، ويشتت شملها ويجلب لها العار والحزن، ومن الصعب نسيانه، بطل هذا المشهد هو أحد أفراد الأسرة؛ فمن الصعب على بعض الآباء العودة إلى منازلهم وهم مرتاحو البال وذلك خوفًا من هروب إحدى الفتيات.. فهي ظاهرة تفشت في المجتمع، وأبكت العيون ودمى لها القلب وحرقته، ما الذي يصل بالفتاة إلى هذه التهلكة والمحطة المتأخرة في كل شيء؟

هروبها ماذا يعني ؟

تشير دراسة قامت بها عايدة سيف الدين الباحثة في مركز دراسات المرأة والطفل في القاهرة إلى أن سبب ترك الفتاة منزل أسرتها يعود إلى تعلق الفتاة بحب شاب رفضته أسرتها بنسبة 15 في المائة، وفي بعض الأحيان تكون الفتاة قد أخطأت مع هذا الشاب وتخاف أن تعلم أسرتها بذلك. كذلك هربت نسبة كبيرة من الفتيات بسبب إجبارهن على الزواج من عريس مسن، أو شخص لا ترغبه. وتوضح الدراسة أن اغتصاب الفتاة في أول مواجهة لها يجعل عودتها إلى منزل أسرتها مرة أخرى مستحيلاً حيث ستعاقب مرتين، الأولى هروبها من المنزل والثانية على فقد عذريتها وشرفها .

من جهتها أشارت د. عائشة إلى أن الهروب يندر في المرحلة العمرية من (6 - 12 سنة) ويكثر في الفئة من سن (14 - 17 فأكثر).. وعالمياً هناك 200 ألف حالة هروب. والفتيات هن أكثر هروباً من الشباب.. 70 في المائة منهم يهربون للأصحاب أو الأقارب و13 في المائة للشارع.. ومن يهرب مرة يهرب مرة أخرى خاصة إذا كان البيت هو الطارد .

كما كشفت إحصائية صادرة عن دار الحماية في منطقة مكة المكرمة أن مجموع الحالات التي استقبلتها الدار منذ افتتاحها في تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي وحتى الثالث من أيلول (سبتمبر) الماضي بلغ 134 حالة، تشكل السيدات من 26 عاما فما فوق النسبة الكبرى بواقع 49 سيدة. فيما يأتي الأطفال من عمر شهر واحد إلى 15 عاما في المرتبة الثانية بواقع47 طفلا، بينما تشكل الفتيات من عمر 16 إلى 25 المرتبة الثالثة بإجمالي 35 فتاة• فيما لم تستقبل الدار سوى ثلاث حالات لشباب ذكور من الفئة العمرية 16 وحتى 25 عاما .

كما سجل مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في منطقة مكة المكرمة أكبر نسبة إحالة من (المعنفات) إلى الدار بواقع 46 حالة، تلاها هيئة التحقيق والادعاء العام بواقع 14 حالة، ثم جمعية حقوق الإنسان بإجمالي عشر حالات، وأقسام الشرطة ثماني حالات، إضافة لحالات فردية من مركز التأهيل الشامل والمستودع الخيري• فيما لم توضح الإحصائية الطريقة التي وصلت بها الحالات الأخرى التي استقبلتها الدار حسب العدد الإجمالي الذي استقبلته الدار والبالغ 134 حالة .

لماذا تهربين؟

لماذا تهرب؟ سؤال لم أستغرق في كتابته وقتًا بل أخذ أقل من ثانية ولكن الصعب يكمن في جوابه، فأسبابه كثيرة فقد حاولت حصرها وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك، فكل فتاة لها سببها الخاص بها، لكن بعد البحث والتحري والتنقيب والنظر هنا وهناك استخرجت هذه الأسباب فهي كالتالي :

***ضعف الوازع الديني**

فضعف الإيمان وتراكم المعاصي وكثرة الملهيات عن ذ كر الله تجعل الكلمة الأولى للشيطان والهوى والنفس الأمارة بالسوء. فيصدر من الإنسان ما يغضب الله ويصبح غير مبالٍ بما يفعل أهو خطأعلى لاولى للشيطان والهوى والنفس الأمارة بالسوء.فيفعل الانسان ماي أم صواب .

الفقر الشديد

كما أن من بين الأسباب المؤدية إلى هروب الفتيات من أسرهن، التطلع إلى حياة أخرى بعيداً عن حياة أسرهن، أو إلى انعزالهن عن حياة الأسرة، وخلق صورة أخرى لحياتهن وعلاقاتهن .

الصحبه والرفقة السيئة

فالصديق السيئ إذا سلّمت له نفسك يجرك إلى الرذيلة والعار وخيبة الأمل. فيصبح هو الأقوم والأقوى وفوق كل شيء، وماذا بعد هذا غير الحسرة والألم والندم في وقت لا ينفع فيه الندم وكل شيء قد فات .

عدم وجود الرقابة (السليمة) من الأهل

طبيعة الحياة ومشاغلها التي أدت إلى ابتعاد الآباء عن أبنائهم وانشغالهم بحياتهم ومشاغلهم الخاصة.. فهناك فئة من الآباء يعتقدون بأن واجبهم ينحصر فقط في توفير المال لأبنائهم.. وتناسوا أهمية وجودهم بالقرب من أبنائهم يداعبونهم ويناقشون معهم أمور الحياة ..

الاستخدام السيئ للتطور التكنولوجي

الاستخدام السيئ للتطور التكنولوجي المتمثل في وسائل الاتصال مثل الإنترنت والهواتف المتحركة التي أصبحت في متناول الجميع وحتى الأطفال والمراهقين بلا أدنى مسؤولية أو اهتمام بالأهل .

غياب الوعي

غياب الوعي بين الناس حول هذه الظاهرة.. فيجب على وسائل الإعلام أن تلعب دورًا ملموسًا في تنبيه أولياء الأمور بخطورة وانتشار هذه الظاهرة، وكذلك تنبيه الطلاب والطالبات بعواقب الهروب من المنزل .

الفراغ العاطفي

وفي جانب الفراغ العاطفي أوضحت الإخصائية النفسية مروة الصقعبي عدداً من الأسباب التي تدفع الفتاة المراهقة للهروب من المنزل أولها: انعدام التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة، وبين الأسرة والفتاة، وذلك بسبب المشاكل الأسرية، أيضاً التربية (الصارمة) التي ينتهجها كلا الوالدين أو أحدهما، كالاعتداء اللفظي بكثرة التوبيخ، أو البدني بالضرب أو الجنسي، ويندرج تحت مفهوم التربية الاعتدال في التربية عدم التفرقة بين الأبناء وإشاعة سياسة الثواب معنوياً بالمدح أو الابتسام والتشجيع أو المكافأة المادية، من الأسباب أيضاً رفيقات السوء اللائي غالباً ما يحتكمن إلى القوانين التي تحكم الجماعة أي الشللية، كذلك تكوين العلاقات العاطفية التي يكون منشؤها نتيجة الحرمان العاطفي الذي تعانيه الفتاة في أسرتها سواء من الأب أو الأم، فالمراهقون بشكل عام يحتاجون في هذه المرحلة العمرية إلى إشباع تام في هذه الجوانب من قبل الوالدين، ومن العوامل المسببة لهروب الفتاة أيضاً إجبار الفتاة على الزواج – بالإكراه - من شخص لا ترغبه.. وهذا الأمر قد يدفع الفتاة للانتحار أيضاً .

الفتيات يتحدثن عن الظاهرة

تحدث عدد من الفتيات عن رأيهن في هذه الظاهرة اللافتة للنظر حيث استهلت أماني العدني من قسم علم المعلومات الحديث مبتدئة بذكر هذه القصة الواقعية لإحدى صديقاتها ومجملها أن أباها في الثمانين من عمره وأمها في الثلاثين من عمرها ولديها أخ صغير وأخت صغيرة وقد اعتادت والدتها على الذهاب إلى بيت جدتها كل أربعاء بغض النظر عن ظروف ابنتها (الصحية والنفسية) ووالدتها تفَرق بينها وبين أخيها وتقسو عليها، وصديقتي هذه في الكلية وهناك خلافات بين والديها وهي لا تجد من يسمعها ويؤنس وحدتها، وهذه الأسباب جعلتها تقع فريسة للذئاب البشرية، تفتح قلبها لهم وتصدق كل ما يقولونه، ولو وجدت فرصة للهروب لهربت والتجأت إليهم، وقد أصبح بينها وبين الانحراف التام شعرة .. أنا لا أوافقها على أعمالها، ولكني أشفق عليها وألتمس لها العذر بسبب ما تواجهه من مصاعب وخلافات، والإنسان إن لم يجد الراحة في بيته فسيبحث عنها في أماكن أخرى ..

وأستدل من هذه القصة وأيضًا من وجهة نظري الشخصية أن من أسباب هروب الفتيات من المنزل الخلافات الأسرية وهو من أهم الأسباب، وكذلك انشغال الوالدين عن أبنائهما، ورفيقات السوء قال تعالى: ((الأخلاء يومئِذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين))، وكما قيل: "المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل"، أيضاً الدلال الزائد أو القسوة الزائدة على الأبناء، القنوات الفضائية، التقليد الأعمى، وهناك أسباب كثيرة ولا يسعني ذكرها ..

من جهتها تقول سامية العسافي من قسم الشريعة: أرى أن أسباب هروب بعض الفتيات من منازلهن، يعود إلى مرحلة المراهقة الخطيرة، وتتبعها القنوات الهابطة، وتقليدها الأعمى، وكذلك إهمال الوالدين رقابة الفتاة أو قسوتهما عليها يؤدي إلى هروبها، وأيضًا المشاكل الأسرية والضغوط النفسية عامل مهم من عوامل الهروب، أما الصحبة السيئة، فهي أقوى العوامل، لأن القرين بالمقارن يقتدي .

فيما تقول سلمى الجهني قسم رياض أطفال: إن البيت هو المكان الآمن لكل فرد من أفراد الأسرة، فالأبوان عماده، والتربية أساس الحياة في وجود الأبناء، فلو تخلى أحد الوالدين عن دوره فسوف يؤدي ذلك إلى تشرد الأبناء وتفككهم، ويؤدي أيضًا إلى ما يسمى بهروب الفتيات، وتختلف الأسباب فمنها العنف والتسلط وعدم تلبية رغباتها وبالتالي سوف تبحث عمن يلبي لها رغباتها، ومنها أيضًا المفهوم الخاطئ للحرية الشخصية وتفضيل الأولاد على البنات، والتمسك ببعض العادات والتقاليد .

أما الأخت هبة فتقول: إن ظاهرة هروب الفتيات ظاهرة بدأت تنتشر في البلاد.. وأسباب هذا الهروب من وجهة نظري أجملها فيما يلي :

-غياب الوازع الديني .

-غياب رقابة الأهل، أو إعطاء البنت الحرية الكاملة في التصرف .

-الضغط الممارس من قبل الأهل على الفتاة ممكن يكون له تأثير سلبي، والبنت حتى تتخلص من هذا الضغط تهرب من البيت .

وجهة نظر أمّ

تقول إحدى الأمهات: إن القضية المطروحة ما زالت على قيد الحياة في مجتمعنا، وهي قضية فردية، أي تخص الفرد والفئة المعنية (البنات) وقضية عائلية في آن واحد .

قد يظن البعض أن قلة اهتمام العائلة بابنتهم هو السبب الرئيس في خلق هذه المشكلة، ولكن قد يكون ضغط الأهل سببا رئيسا لهروب هذه الفتاة من المنزل.. أي بمعنى آخر.. حبسها وإشباعها ضربًا لأتفه الأسباب هو سبب في هروبها .

قد تكون ذات شخصية غير متزنة.. وفقدانها لشيء معين من طرف الأهل، كالاهتمام أو الحنان.. والسبب الآخر يكمن في صديقاتها وتأثير رفيقات السوء عليها .

الواقع المأساوي

ويشير الباحث ناصر الشهري إلى أن للمؤسسات الاجتماعية والتربوية ومنها المدارس والجامعات والكليات والدور الاجتماعية، دورا من خلال تكثيف برامجها التعليمية والثقافية في توعية الفتيات، وهي مطالبة بأن تؤديه ويكون ذلك أيضا بالتدخل للحد من هذه المشكلة،، والتركيز على المشكلات التي تواجه الفتاة، وكيف يمكن للفتاة أن تواجه تلك المشكلات، وكيف يمكنها أن تشعر بالثقة في نفسها، وهنالك أيضاً دور الجمعيات الخيرية في معالجة مشكلة الفقر ودعم الشباب، والحد من العنوسة ، وتقديم المساعدات للراغبين في الزواج حتى نقلل من عمليات هروب الفتيات ، ويجب على الأسر إذا جاءهم شاب يرغب في الزواج ألا تتشدد وتبالغ في المهر حتى لا تنفر الشباب ، وذلك لا يحصل إلا بدعم أصحاب الأموال، مع العمل على توعية الأسرة بأساليب التربية الصحيحة من خلال وسائل الإعلام والتي تلعب دوراً أساسياً في الحد من هذه المشكلة، وتقديم برامج تحتضن الشاب والفتاة اجتماعياً وثقافياً، وإعطاء الشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتطلعاتهم في وسائل الإعلام، في حدود قيم وثقافة المجتمع .

من جانبه يقول الشيخ أحمد السيف داعية وإمام وخطيب إن على كل فتاة هاربة أو مازالت الفكرة تلمع أمام عينيها، أن تراجع نفسها ، وأقول لها إنما أنت إلا كالمستجيرة من الرمضاء بالنار، فكري فيما بعد الهرب، من الذي سيستقبلك في طريق مظلم، ويكون أحن وأرأف من والديك؟! من سيحمي نفسك المقهورة وينتصر لها إن أنت قهرتها بفكرة هي إلى الغباء أقرب ما يكون. ولا تنسي أنك مسؤولة عن عرض قد يكون ضحاياه أناسا لم يقترفوا بحقك أدنى كلمة وقبل هذا كله مسؤولة من رب هو لك أقرب وأرحم وأرأف. فلماذا لا تتجهين إليه، فاللجوء إليه فعلاً هو الانتصار الكبير.

البنوك ترصد 60 مليارا للتمويل العقاري .. وانخفاض الأسعار والإيجارات خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/03/04هـ) 01/ مارس/2009 العدد : 2814

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090301/Con20090301261504.htm

ماجد الميموني ـ الرياض

قدرت مصادر مصرفية لـ"عكاظ" أن حجم استعدادات البنوك المحلية لبرنامج التمويل العقاري المزمع إقراره خلال الفترة المقبلة يصل لأكثر من 60 مليار ريال. وأشارت إلى أن أبرز الآليات والشروط المتوقع العمل بها هي إقراض العميل ما بين 52 - 60 شهرا من راتب المقترض.. مرجحة أن تتجاوز البنوك ما فوق 80 راتبا في حالة حصل طلب قوي على البرنامج. واستبعدت المصادر أن يكون هناك دخول قوي للبنوك أو شركات عقارية أجنبية بسبب الأزمة المالية العالمية.. مشيرا في الوقت نفسه إلى أن شركات التطوير العقاري والبنوك ستدخل في منافسة قوية لعمليات التمويل.
ولفتت إلى أن حجم الاستثمارات العقارية في المملكة تتراوح بين 800 مليار إلى 1.2 ترليون ريال.. موضحة أن التداولات السنوية في القطاع العقاري السعودي تتراوح بين 100مليار إلى أكثر من 200 مليار ريال. يذكر أن تقارير صادرة قدرت حاجة المملكة إلى نحو 4.5 ملايين وحدة سكنية خلال العشرين عاما المقبلة، وأشارت إلى أن حجم الاستثمار وتكاليف الإنشاء ستفوق 7 ترليونات ريال.

مصادر عكاظ تتوقع إحالتهما إلى المحكمة الشرعية..ومحامون لا يستبعدون قتلهما تعزيراً

دائرة الاعتداء على النفس تستجوب والد كلثوم وزوجته

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/03/04هـ) 01/ مارس/2009 العدد : 2814

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090301/Con20090301261491.htm

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة

استجوبت دائرة الاعتداء على النفس في هيئة التحقيق والادعاء العام صباح أمس السبت والد الطفلة (كلثوم 7 سنوات) وزوجته المتهمين بتعذيبها حتى الموت وذلك بعد أن أحيل إليها ملف القضية من شرطة العاصمة المقدسة التي قد كانت سجلت أمس الأول أقوال والدة الطفلة وتدعى (فاطمة) والتي طالبت بإيقاع أشد العقوبات بحق المتورطين في وفاة ابنتها، وبينت أنها انفصلت عن زوجها - والد الطفلة - قبل أكثر من عامين والذي فرق بينها وبين طفلتها. وتتوقع مصادر عكاظ بأن يتم إحالة ملف القضية نهاية الأسبوع الحالي للقضاء الشرعي تمهيدا لإصدار الأحكام بحق المتورطين. إلى ذلك بدأ الطبيب الشرعي أمس في تشريح جثمان الطفلة لتحديد الأسباب الحقيقة التي أدت إلى وفاتها وسوف يصدر التقرير النهائي بعد غد الثلاثاء، حيث لا يزال جثمان الطفلة في ثلاجة الموتى بمستشفى الملك فيصل التخصصي في الششة فيما لا يزال والد الطفلة وزوجته موقوفين على ذمة القضية. من جانبه أوضح الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن مقتل الطفلة (كلثوم) عرف منذ الوهلة الأولى حيث تبين أنها تعرضت لضرب مبرح نتج عنه كدمات ونزيف داخلي بحسب التقرير المرفوع من مستشفى الولادة والأطفال في العاصمة المقدسة وعلى الفور تم ضبط والد الفتاة وزوجته وإيداعهما التوقيف على ذمة التحقيق وأحيل كامل ملف القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام دائرة النفس لاستكمال مجريات التحقيق وكشف ملابسات القضية بعد استكمال التحقيقات والاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي بعد التشريح. من جهة أخرى شنعت الأوساط الاجتماعية حوادث العنف الأسري المتكررة والتي كانت (كلثوم) آخر ضحاياها أمس الأول حيث طالب الدكتور محمد شيراز الأخصائي الاجتماعي بجامعة أم القرى المسارعة بإيجاد القوانين التي تجرم مرتكبي جرائم العنف الأسري والتي لا يقتصر أذاها على الفرد بعينه بل تطال المجتمع بأسره . من جهته أوضح فضيلة الشيخ صالح السدلان عضو هيئة كبار العلماء أن مثل هذه الممارسات محرمة في الإسلام بكل المعاني ولا يقبل أي مبرر مهما كانت قد فعلت هذه الفتاة أو كانت عليه نية المرتكب لهذا الجرم كما أن هذه الفعلة يقف خلفها ما كانت عليه زوجة الأب بشخصيتها المتسلطة والتي تقوم بهذا الفعل كنوع من الكراهية والبغض الشديد من أبناء ضرتها قد يكون الأب مشاركا بهذا الجرم ولو لم يشارك فعليا إلا أن سكوته عن ضرب ابنته أو سوء تعامله معها يعد مشاركة ويحمله الجزء الأكبر من المسؤولية، فمثل حادثة هذه الفتاة لم تكن الأولى حيث سبقتها عدة وقوعات مشابهة وذلك لعدة أسباب أولها: ضعف الوازع الديني وانعدام التربية والانحلال الأخلاقي وكذلك غياب دور الأب رب الأسرة في التوجيه، والحفاظ على رعيته التي هي أمانة عنده وأيضا تكون زوجة الأب ومرتكبة الجرم متجردة في معظم أحيانها من مشاعر الأمومة لهؤلاء الأطفال كونها تحمل بداخلها كمية الحقد لإلحاق الضرر بضرتها وأولادها.وردا على سؤال لـ«عكاظ» حول

إمكانية تطبيق القاعدة الشرعية (لا يقتل والد بولده) بحق المتهم والد الطفلة (كلثوم) والعقوبة المتوقعة بحق المتهمة الأخرى زوجة الأب قال المحامي والمستشار القانوني الدكتور عدنان فيروزي: بالنسبة للمتهم الأول بعد ثبوت مشاركته وتصديق أقواله بالجرم فستتم المطالبة بعقوبة القتل تعزيرا لأنه لا مجال لتطبيق هذه القاعدة لكون ما أقدم عليه الجاني ليس بجريمة قتل عادلة وإنما تعذيب وحشي وضرب عنيف لطفلة بريئة.. مؤكدا أن مثل هذه القضايا يحكم فيها تعزيرا ولا يؤخذ بالقاعدة الشرعية المشار إليها باعتبار أن ابنته أمانة لديه ولا يجوز التهاون مع من فرط بأمانته بهذه الطريقة والتعدي عليها بهذا الشكل.

تضم اختصاصيات في العلوم الإنسانية والخدمة الاجتماعية ...

تشكيل هيئة نسائية لبحث قضايا السجينات وأسرهن

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/01//

http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/03-2009/Article-20090301-bef0cf20-c0a8-10ed-012b-29ed3128faa2/story.html

الرياض - فاطمة العصيمي

أكدت مديرة العلاقات العامة والإعلام في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة أمل الفريخ أنه تم الانتهاء من تشكيل هيئة استشارية نسائية لبحث قضايا نزيلات السجون وأسرهن ومن لديهن محكوميات طويلة، مكوّنة من أكاديميات واختصاصيات في العلوم الإنسانية والخدمة الاجتماعية.وأضافت في تصريح إلى «الحياة» أن الهيئة أنهت أول اجتماعاتها أخيراً، وخرجت بتوصيات تلزم بوضع خطة مبدئية، ومناقشة أهداف تكوين الهيئة واستعراض موجز لأهم انجازات لجنة رعاية السجناء، وأخذ صورة عن مهامها، وخرجت توصيات الاجتماع بضرورة إجراء دراسات وأبحاث تختص بالنساء من نزيلات السجون، والاطلاع على قضايا أسر السجناء ومؤسسات رعاية الفتيات، مشيرة إلى أن الوزير وجه بتولي عدد من الأكاديميات شؤون الفتيات، كونهن يستطعن الدخول ومباشرة الحالات بطريقة أقرب والتعامل معها بصورة عملية.وأكدت أن الهيئة الاستشارية اعتمدت تكوين فريق لعقد زيارات ميدانية لكل من سجن النساء ودار رعاية الفتيات، للوقوف على الحالات ومقابلة الاختصاصيات الممارسات لتحديد الخطة التي سيتم العمل بناء عليها، مؤكدةً أن الهيئة النسائية الاستشارية ستصبح مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأمين العام للجنة رعاية السجناء محمد الزهراني.

أب يضرب ابنه حتى الموت بسبب ضعفه في الرياضيات

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ربيع الأول 1430هـ الموافق 1 مارس 2009م العدد (3075) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3075&id=92500&groupID=0

الرياض: فارس النواف

ذكرت مديرة قسم الخدمات الاجتماعية في برنامج الأمان الأسري الوطني نورة الصويان أن المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل سيفتتح اليوم في الرياض ويستمر في الفترة من 1-4 مارس، مشيرة إلى أنه سيتم في المؤتمر تدشين حملة هي الأولى من نوعها للتوعية بالعنف ضد الأطفال في المملكة بالتعاون والاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، موضحة أن المؤتمر ولكونه يقام للمرة الأولى في المملكة وبرعاية ملكية يعتبر دافعا قويا لإيقاف العنف ليس في المملكة وحدها بل عربيا.وعن أحدث الحالات التي تلقاها برنامج الأمان الأسري الوطني قالت الصويان "تلقى مستشفى الحرس الوطني حالة طفل في الثامنة من العمر توفى على يد والده الذي أبرحه ضرباً قبل أن ينقله للمستشفى الذي لفظ أنفاسه الأخيرة قبل وصوله إليه، وتمت إحالة القضية إلى الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام لتقوم بالإجراء المناسب حيالها".وتضيف الصويان "تبدأ القصة عندما عاد الطفل من المدرسة حاملا في طيات حقيبته ورقة تحذير من مدرسته الابتدائية تطالب الوالدين بالاهتمام بطفلهما الضعيف في مادة الرياضيات.. المدرسة التي أرسلت الورقة يبدو أنها لم تكن تعلم أو علمت، وتجاهلت أن الطفل لأم لا تعرف القراءة والكتابة، ووالد لا يكاد يحسن كتابة اسمه، وأثارت الورقة غضب الوالد الذي أراد من أطفاله أن يصبحوا رجالا، فانهال على جسد طفله بالضرب"، مشيرة إلى أن الطفل ذا الثماني سنوات وصل إلى طوارئ المستشفى وقد فارق الحياة، وانهارت أسرة الطفل بعد سماعها للخبر.وقالت الصويان"بعد لقائنا مع الوالدة اكتشفنا أن العائلة مكونة من 11 فردا تقيم في بيت واحد تابع لعمل الوالد، ودخلهم الشهري لا يتعدى 2500 ريال، والأم تتلقى معونة من الضمان الاجتماعي، وعرفنا منها أن الوالد كان يتعامل مع الطفل بشدة . أملا منه أن يصبح رجلا قبل أوانه. خاصة أنه أكبر الأطفال الذكور سنا".وأشارت الصويان إلى أن البرنامج يتعامل مع مثل هذه الحالات من شقين. الأول قانوني حيث يتم تحويل الحالة مع تقرير عنها للجهات الأمنية المختصة للتعامل معها كجريمة جنائية، والشق الثاني يكون مع العائلة التي فقدت طفلها . تقول "نركز دوما على الدور الغائب وهو دور الإرشاد النفسي والتربوي للمدارس، فلو كان فاعلا لعلمت المدرسة ما يعانيه الطفل، وجنبته الوصول إلى هذه المرحلة".

إخوة طفلة اللعان يطالبون والدهم بإجراء فحص الحمض النووي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ربيع الأول 1430هـ الموافق 1 مارس 2009م العدد (3075) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3075&id=92502&groupID=0

نجران، الرياض: عبدالله النهدي

أعرب إخوة الطفلة فاطمة، ضحية قضية اللعان، عن استعدادهم للسفر إلى الخارج لإجراء فحص الحمض النووي لهم جميعا من أجل المساعدة في حل قضية فاطمة بعد أن رفض والدهم الاعتراف بنسبها إليه.وقال الإخوة لـ"الوطن" خلال تواجدهم في الرياض إن المستشفيات والمراكز التي تجري هذا النوع من الفحوصات هي متوفرة بكثرة في المملكة إلا أنها ترفض استقبال طلبات الفحص إلا بتوجيه رسمي. وهو ما دعاهم للتفكير في السفر للخارج رغم احتمالات رفض الاعتراف بنتائج الفحص، وصعوبة سفر فاطمة معهم لعدم استطاعتها استخراج جواز سفر نظرا لمشكلتها وإن كانوا يأملون في أن تحصل على وثيقة سفر مؤقتة.وناشد الإخوة والدهم تلبية رغبتهم الملحة في إجراء فحص الحمض النووي، حتى تحل هذه المشكلة وتعيش فاطمة حياتها كبقية الأطفال، ويكون لها من الحقوق مثل ما لهم. أما والدة فاطمة فنفت ما تردد عن أنها رضخت لرغبات أبنائها وإخوتها بعدم مطالبة الأب المفترض بإجراء الفحص. مؤكدة أن هذه المطالبة جاءت عن قناعة منها حتى تطوي هذا الملف وتصحح وضع ابنتها.

امتناع 200 عامل عن العمل بصحة نجران لعدم تجديد إقاماتهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ربيع الأول 1430هـ الموافق 1 مارس 2009م العدد (3075) السنة التاسعة

http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3075&id=92452&groupID=0

نجران: هادي الدغيس

قام أكثر من 200 عامل من عمال النظافة والصيانة التابعين لصحة نجران أمس بالامتناع عن العمل بسبب عدم تجديد إقاماتهم من قبل الجوازات لأكثر من عام.وأكد عدد من العمال لـ " الوطن " أن المؤسسة تتلاعب بهم ولم تقم بتجديد إقاماتهم لمده 3 أشهر،وقد تلقوا وعودا من مسؤول كبير في صحة نجران بحل جميع مشاكلهم والذي أوضح لهم أن طلباتهم نظامية وحق مكتسب لهم وسيتم صرفها خلال الـ 20يوما القادمة، وعلى ضوء ذلك سيعودون لأعمالهم.من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لصحة نجران صالح بن علي آل ذيبه أن العمال توقفوا عن العمل أمس وكان السبب الرئيسي لذلك هو تأخير تجديد الإقامات للعمالة، حيث انتهى تاريخ إقامات البعض، إضافة إلى طلب العمالة تأشيرات سفر إلى بلادهم.وأضاف آل ذيبه أن المختصين بالإمارة والشؤون الصحية بنجران قاموا بالوقوف على الطبيعة مع العمالة وتمت إعادتهم إلى مواقع أعمالهم مرة أخرى في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح نفس اليوم، مشيرا إلى أنه لم يحدث أي ضرر على المواقع حيث لم يدم انقطاع العمالة طويلا.

زوجة والد كلثوم تعترف بتعذيبها حتّى الموت

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 1 مارس 2009
http://al-madina.com/node/110543

حاتم العميري - مكة المكرمة

بدأت هيئة التحقيق والادّعاء العام بالعاصمة المقدسة ممثلة بدائرة الاعتداء على النفس، التحقيقات مع والد الطفلة (كلثوم) ذات السبعة أعوام، وأمها، وعمتها التي كانت تقوم بتعذيبها. وعلمت "المدينة" من مصادر موثوقة أن عمتها (زوجة والدها) اعترفت بأنها قامت بتعذيب الطفلة إلى أن لقيت حتفها دون أن تبدي الأسباب التي أدّت لقيامها بتعذيب الطفلة، في حين أفاد الأب -حسب التحقيقات الأولية- أنه لم يشارك زوجته في التعذيب، غير أنه كان على علم بما تقوم به زوجته تجاه طفلته، دون أن يتخذ أي إجراء يحد من مسلسل التعذيب الذي لقيته طفلته البريئة. وأوضحت المصادر أن أم الطفلة (كلثوم) حضرت للتحقيق معها، وأفادت أنها لا علم لها بما تمارسه زوجة طليقها تجاه ابنتها؛ لأنها تقيم في محافظة الطائف. وتشير المصادر إلى أنه من المتوقع أن تكشف خلال الأيام المقبلة المزيد من التفاصيل المهمة تجاه أسباب التعذيب وكيفيته والأدوات المستخدمة فيها.

يذكر أن والد الطفلة هو من إحدى الجنسيات الآسيوية، ويبلغ من العمر 28 عامًا، وهو مقيم، ومخالف لأنظمة الإقامة والعمل منذ ولادته، وحتى اللحظة دون أن يقوم بتحسين أوضاعه. من جهة اخرى يقوم الطبيب الشرعي بالكشف على الجثة لتحديد أسباب الوفاة، وإصدار التقرير الطبي اللازم.

بداية سيئة لجهـود إطـلاق هيئة لحقـوق الإنسـان لـرابطة آسـيان

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-03-04هـ الموافق 2009-03-01م
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13043&P=2

د ب ا - تشا - ام (تايلاند)

واجهت جهود انشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بداية سيئة امس السبت عندما منعت ميانمار وكمبوديا ممثلي المجتمع المدني في بلديهما من حضور محادثات مع قادة الرابطة. ووصفت القمة الـ 14 لدول رابطة (آسيان) التي تعقد في منتجع تشا-ام الذي يبعد 130 كيلو مترا عن بانكوك بأنها الاجتماع الأكثر "شمولا" لتجمع دول جنوب شرق آسيا الذي مضى على تأسيسه 42 عاما. وانطلقت أعمال القمة امس السبت بسلسلة من المحادثات بين قادة آسيان وممثلي المجتمع المدني وبرلمانيين ومنظمات الشباب ومجتمع رجال الأعمال. وتتماشى الطبيعة الأكثر شمولية للقمة مع ميثاق آسيان ، الذي تم إقراره العام الماضي ، ويسعى لجعل آسيان منظمة ذات توجهات إنسانية بصورة أكبر ويعترف بأهمية حماية حقوق الإنسان في المنطقة. لكن قرار ميانمار وكمبوديا باستبعاد ممثلي المجتمع المدني في بلديهما ، خين عمر من ميانمار وبن سوموني من كمبوديا ، القى بظلاله على روح الشمول التى راودت المشاركين في أعمال المؤتمر. وقالت يونيون واهجنينجرام ممثلة عن المجتمع المدني من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية ، التي حضرت الاجتماع الذي استغرق 30 دقيقة: كنا نتوقع هذه الخطوة من ميانمار لكن أن يفعل الكمبوديون ذلك فهذا أمر مفاجئ". وأضافت يونيون : لم يقتصر رفض رئيس الوزراء الكمبودي هون سن ، على رفض حضور بن سوموني بل اقترح أيضا حضور مرشح بديل ليحل محله اتضح انه حليف سياسي. وقال تيتينان بونجسوديراك ، أستاذ علوم سياسية تايلاندي ترأس اجتماعا بين القادة وممثلي المجتمع المدني في دول آسيان: " إذا كان ميثاق آسيان يستهدف شعوب دول آسيان عندئذ ينبغي عليهم إشراك هذه الشعوب".

وفي إطار حل وسط ، التقى رئيس وزراء تايلاند أبهيسيت فيجاجيفا ووزير خارجيته كاسيت بيروميا مع الممثلين المستبعدين لمدة عشر دقائق عقب الاجتماع الرئيسي. وقال تيتينان: " هذا هو الحوار المباشر الأول بين آسيان وممثلي المجتمع المدني .. لقد مضى كما كان متوقعا له .. يمكن فقط تصعيده".ودعا ممثلو المجتمع المدني في بيانهم للقادة إلى وضع هيكل تنظيمي للحوار مع قادة آسيان.يذكر أن إحدى المهام الرئيسية المحددة للقمة الـ 14 تتمثل في اتخاذ قرار بشأن الشروط المرجعية لإنشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ، وسيجري الانتهاء من صياغتها النهائية في تموز/ يوليو المقبل ويبدأ العمل بها اعتبارا من تشرين الأول/ أكتوبر المقبل.ووافق وزراء الخارجية على مشروع قرار أمس الجمعة ، لكنه لا يزال مفتوحا للتغيير. واستبعدت بنود مشروع القرار الهيئة المقترحة من إجراء تحقيقات متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في المنظمة في حال عدم ترحيب الدولة المضيفة بذلك ، مما أثار تساؤلات حول فعاليتها كآلية حماية.يذكر أن آسيان تضم في عضويتها عشر دول تتفاوت على المستويين الاقتصادي والسياسي وهي بروناي وكمبوديا واندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

والدة كلثوم تعفو عن طليقها قاتل ابنتها

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/03/05هـ) 02/ مارس/2009 العدد : 2815
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090302/Con20090302261833.htm

ماجد المفضلي ـ مكة المكرمة

كشفت والدة الطفلة «كلثوم» التي فارقت الحياة نتيجة للضرب والتعذيب المروع من قبل والدها وزوجته الخميس الماضي بأنها واجهت صعوبة بالغة في التعرف على ابنتها حين سمحت لها الجهات الأمنية بمشاهدتها في ثلاجة الموتى في مستشفى النساء والولادة، مشيرة إلى أن أساليب التعذيب الرهيبة التي مارسها الأب وزوجته شوهت ملامح وجهها البريء الذي ظهر متورما ومليئا بالدماء المتخثرة، مما يؤكد حسبما تقول وحشية طليقها وزوجته وتجردهما من الإنسانية، وقالت السيدة فاطمة كمال الدين والدة الطفلة القتيلة كلثوم في أول حديث صحفي بعد وفاة ابنتها بأنها لم تكن تتوقع بأنها ستقف يوما من الأيام عاجزة عن التعرف على ابنتها التي ربتها واحتضنتها على مدى سبع سنوات حينما دخلت أمس ثلاجة الموتى لرؤيتها بعد وفاتها بثلاثة أيام، حيث سمح لها فقط برؤية وجهها دون النظر لبقية أجزاء جسدها الغض لحين الانتهاء من مجريات التحقيق في القضية التي شغلت الرأي العام. فاطمة ظهرت أكثر إنسانية ورحمة، حيث ذكرت لـ«عكاظ» بأنها أكدت لدى دائرة النفس في هيئة التحقيق والادعاء العام تنازلها عن الحق الخاص من طليقها وزوجته وبررت تسامحها بأن من تجرد من إنسانيته لا يستحق أن تتعب نفسها معه، حيث لا وجود للإنسانية والرحمة في قلبه، وأضافت يجب أن لا ننزع الرحمة من قلوبنا متسائلة بأي ذنب قتلت هذه الطفلة البريئة على يدي والدها وزوجته اللذين تجردا من كل معاني الإنسانية. واستغربت بأن «تصدر مثل هذه التصرفات من طليقي الذي تزوجته قبل 10 سنوات وعشت معه 8 سنوات أنجبت منه طفلتين (عهود، كلثوم) وتطلقت منه قبل 8 أشهر بعد أن تزوج من أخرى تدعى (ليلى) والمتورطة حاليا في وفاة كلثوم ومتهمة بالتسبب في وفاة شقيقتها عهود بعد طلاقي بشهرين». وذكرت والدة كل من عهود وكلثوم بأن ابنتها عهود كانت تعاني من مرض الربو وتحتاج لرعاية خاصة، خصوصا أن عمرها لم يتجاوز العامين على عكس كلثوم التي كانت تكبرها بخمسة أعوام إلا والدهما (طليقها) رفض أن تعيشا معها فغادرت المنزل إلى منزل أسرتها في الطائف وبعد شهرين أبلغها طليقها بأن ابنتها الصغرى عهود توفيت وتم دفنها فصبرت واحتسبت الأجر من الله سبحانه وبعد مضي ستة أشهر فقط بلغت بوفاة ابنتي الكبرى كلثوم، حيث اتصل بي والدها يوم الخميس الماضي يخبرني بوفاتها وحين سألته عن سبب الوفاة، قال إنها كانت تعاني من ارتفاع في درجة الحرارة مساء ذلك اليوم ورضيت بقضاء الله وقدره وفي مساء يوم الخميس تلقيت اتصالا من شرطة المنصور وطلبوا مني الحضور لمقر الشرطة لأخذ أقوالي حول وفاة كلثوم، وخلال التحقيق تأكدت بأنها توفيت جراء التعذيب والضرب المبرح، وعادت بي ذاكرتي إلى حيث اللقاء الأخير الذي جمعني بها في شهر الحج الماضي قبل نحو ثلاثة أشهر، حيث كانت تشكو من آلام متفرقة في جسدها وحين سألتها عن السبب خافت ولم تستطع أن تخبرني بأنها تتعرض للضرب والتعذيب، حيث كانت إحدى يديها مكسورة. إلى ذلك واصلت هيئة التحقيق والادعاء العام (دائرة النفس) أمس التحقيق مع والد الطفلة الذي أكد خلال التحقيقات بأن ابنته كلثوم طلبت رؤية والدتها مساء يوم الأربعاء، وفي صباح يوم الخميس توفيت قبل رؤيتها، وأضاف أنه لم يكن يعلم بأن زوجته تمارس الضرب والتعذيب لابنته أثناء ذهابه للعمل، فيما اعترفت الزوجة بضرب الطفلة إلا أنها عادت لتؤكد من خلال التحقيق بأنها لم تكن تتوقع أن ضربها سيؤدي لوفاتها، من جهة أخرى ينتظر أن يصدر الطبيب الشرعي غدا الثلاثاء التقرير النهائي الذي يوضح أسباب الوفاة بعد تشريح جثمان الطفلة التي لازالت ترقد في ثلاجة الموتى في مستشفى النساء والولادة في مكة المكرمة.

500 مختصة يرفضن الصلح في قضايا الإساءة للأطفال

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/03/05هـ) 02/ مارس/2009 العدد : 2815
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090302/Con20090302261810.htm

عائشة الفيفي - الرياض

طالبت 500 أكاديمية وطبيبة وأخصائية ومعلمة رياض أطفال بعدم الاعتراف بالصلح المعمول به حاليا في قضايا التحرش والإساءة للأطفال. ودعت المشاركات في ورشتي عمل عن الكشف عن إساءة معاملة وإهمال الطفل التي أقيمت في فندق الإنتر كونتيننتال في الرياض أمس بأهمية تطبيق النظام بقسوة على مرتكبي مثل هذه التصرفات من أجل الخروج بأطفال لا يعانون من مشاكل نفسية. وأكدن أن الظاهرة لا تقتصر على مجتمع بعينه لكنها «مشكلة منتشرة تعاني منها كل المجتمعات، ولها أبعاد متعددة حضارية وثقافية واجتماعية، صحية وقانونية، ويعد الاعتداء والتحرش الجنسي من أكثر الأنواع خطورة إذ يترك آثارا سلبية قد تمتد لسنوات من حياة طويلة». وحذرت عضوه هيئة حقوق الإنسان الدكتورة نورة العجلان من شمول هذه القضايا بما يعرف بالصلح الودي المعمول به حاليا في كثير من القضايا، لأنه «من أمن العقوبة أساء الأدب». وأوضحت مسؤولة رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم منيرة القنيبيط أن 75% من المتحرشين بالأطفال جنسيا هم من المحيطين بهم، «ويفترض أنهم مصدر أمان بالنسبة للطفل». وأشارت المسؤولة في برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية - أجفند -مها آل الشيخ، إلى أن أهم أهداف ورشة العمل استعراض حقوق الطفل وأنواع الإساءة التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال بالتركيز على الاعتداءات الجنسية بما فيها التحرش، الاستغلال الجنسي، الممارسات التربوية السلبية التي تسيء للأطفال، أسلوب الوقاية والحماية من الإساءة الجسدية خصوصا الجنسية. وتطلع استشاري طب الأطفال والطوارئ والمدير الطبي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى أن «يساهم 35 مركز حماية الطفل في القطاع الصحي مع باقي مؤسسات المجتمع في برامج التوعية الهادفة للحد من ممارسات الإساءة للأطفال في المجتمع».

في افتتاح مؤتمر الطفولة في الرياض

الملك: يؤلمنا ما يلقاه الطفل العربي من أذى يتعارض مع الدين والأخلاق

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/03/05هـ) 02/ مارس/2009 العدد : 2815
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090302/Con20090302261839.htm

نواف عافت - الرياض

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أن المملكة تولي اهتماما كبيرا لجميع البرامج والأنظمة والمشاريع التي تعنى برعاية الطفل والتي تؤكدها تعاليم ديننا الحنيف، وقال الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمة ألقاها نيابة عنه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أمس، في افتتاح المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل «كم يؤلمنا ويؤلمكم ما يلقاه الطفل العربي من معاناة وأذى من بعض فئات المجتمع مما يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي والأخلاق العربية النبيلة». وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن المملكة من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وأعطت برامج حماية ورعاية الطفل أهمية قصوى، حيث أنشأت البرامج لتطوير موهبة الطفل وحمايته وتطوير قدراته ورعاية صحته. وقال الملك عبد الله «لقد ركزت خطط التنمية على هذه البرامج وخصصت الميزانيات المناسبة لها».ونوه خادم الحرمين الشريفين إلى أن المملكة تعلم أن التجاوزات ضد الطفولة تؤدي إلى أخطار جسيمة على مستقبل الأمة، وتفقدها مقومات الاستثمار في أجيال النمو والتطوير والبناء، مضيفا «نحن على يقين أن هذا المؤتمر سوف يناقش الهموم والمخاطر، ونتطلع معكم للخروج بنتائج وتوصيات تعود بالفائدة والنفع على الأمة العربية والإسلامية»، مشيدا ببرنامج الأمان الأسري والبرامج الأخرى التي تخدم هموم الطفولة في وطننا والأمة العربية الإسلامية والعالم كافة.وافتتح وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أمس، في الرياض، فعاليات المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل تحت شعار (نعمل معا من أجل طفولة آمنة) وبحضور أكثر من 1000 مشارك يمثلون 22 وفدا عربيا ودوليا، وبحضور كل من وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد، ووزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة وأكد وزير الصحة أن برنامج الأمان الأسري من اهتمامات المملكة، وأن وزارة الصحة شريك في حماية الأسرة والطفل، منوها إلى أن التشريعات كفيلة بحماية الطفل في المملكة، وهي تشريعات وطنية تشارك فيها لجان متخصصة وهي موضوعة أمام مجلس الشورى لإقرارها، كما أن برنامج الأمان الأسري يقوم بأبحاث كثيرة في مجال العنف الأسري والعنف ضد الأطفال. من جانبه، أشار الأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) إلى أن حماية الطفولة قضية تحتاج إلى «وقفة نحكم بها ضمائرنا، ونراجع الخطط والسياسات والاستراتيجيات نحو الطفولة، بعيدا عن التفاعل الوقتي مع القصص المحزنة عن المعاناة التي يتعرض لها بعض أطفالنا». من جهته، أكد وزير التربية والتعليم صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله أن «ما ينشر عن العنف ضد الطفولة هي حالات فردية وليست ظاهرة»، مؤكدا أن على جميع الوزارات أن تكمل بعضها البعض في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال لأن الكل مسؤول عن هؤلاء الأطفال. بدورها، أوضحت صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني في كلمة ألقتها بالنيابة عنها الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري، أن عمر برنامج الأمان الأسري ثلاثة أعوام، منوهة إلى أن طرق التصدي للعنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال يكون بالتوعية والتوجيه وتعزيز الشراكة والتضامن على المستوى الرسمي والأهلي وإيجاد البرامج والحلول الهادفة لتخفيف المعاناة ورعاية المتضررين.

5أشهر لاستعادة طفلة مختطفة من فناء المدرسة

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/03/05هـ) 02/ مارس/2009 العدد : 2815
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090302/Con20090302261697.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

استغرقت إجراءات استعادة أب لابنته المختطفة من قبل أسرة طليقته خمسة أشهر تنقل خلالها بين عدد من الجهات الأمنية وأروقة المحاكم وجمعيات المجتمع المدني، وتعود تفاصيل قصة الطفلة ن،ع التي انفردت «عكاظ» بمتابعة كافة تفاصيلها منذ انفصال والدها عن أمها قبل عدة سنوات، ولما بلغت سن الثامنة وهو السن القانوني الذي يخول الأب بأحقية حضانتها ذهب لأسرة طليقته لأخذ ابنته والاتفاق على كيفية تواصلهم معها، الأمر الذي لم يرق لأسرة مطلقته، إلا أنه استطاع في نهاية الأمر أخذ ابنته للعيش معه في الطائف، والذي كان بداية لشرارة القضية، حيث لجأت أسرة طليقته إلى أخذ الطفلة أثناء الدوام المدرسي ومن داخل فناء مدرستها ـ مجمع الخرائق الحكومي ـ على طريق السيل بالطائف، وذلك في ثالث أيام العام الدراسي الحالي وتحديدا في 13/ 10/ 1429هـ، وغادروا المدرسة دون علم إدارتها أو منسوباتها، وتوجهوا بها إلى مقر إقامتهم في جدة دون أن يوقفهم أحد، على الرغم من بلاغ إدارة المدرسة للجهات الأمنية الذي جاء مباشرة بعد خروجهم بالطفلة من المدرسة .. والد الطفلة صعق في بداية الأمر من الخبر الذي تلقاه من إدارة المدرسة، وعلى الفور أبلغ الجهات الأمنية عن خطف ابنته من المدرسة دون أن يعلم في بداية الأمر أن مختطفيها هم أسرة طليقته، إلا بعد أن تلقى اتصالا في آخر الليل يؤكد أن ابنته برفقتهم في جدة، وعندها قدم شكوى لشرطة الطائف التي أحالتها إلى التحقيقات الجنائية، وأوضحت الشرطة على لسان الناطق الأمني الرائد تركي الشهري أنه تم توجيه برقية عاجلة لشرطة محافظة جدة لإحضار الطرف الثاني (أسرة الطفلة) وتمكين والدها من استلامها.. إلا أن الأسرة رفضت تسليمها، مما حدا بوالدها (ع، ق) لتصعيد الشكوى إلى محافظ الطائف، مشيرا إلى تساهل الجهات المختصة في إرجاع ابنته، حيث وجه المحافظ بدوره شرطة المحافظة بسرعة تقديم نتائج التحقيق حول اختطاف الطفلة، مشددا على سرعة إعادتها لوالدها.

وكانت إدارة التربية والتعليم للبنات فتحت ملفا للتحقيق حول خروج الطفلة من المدرسة دون علم الإدارة، وأصدر حينها مدير التربية والتعليم للبنات سالم الزهراني بيانا يوضح كافة تفاصيل القضية، وأنه تم تسليمها للجهات الأمنية للبت فيها.

المواطن (ع، ق) ارتأى سحب قضيته من المحكمة التي قبلت الدعوى وحددت موعدا للنظر في القضية، وذلك خوفا من طول الإجراءات التي تتم في أروقة المحاكم، وغياب ابنته لفترة طويلة عنه. وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ـ فرع منطقة مكة المكرمة ـ قد تبنت شكوى والد الطفلة لمحاسبة المقصرين والمتهاونين من بعض أفراد الشرطة تجاه قضية اختطاف طفلته، وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن المواطن (ع، ق) ادعى أن هناك تقاعسا من بعض أفراد الشرطة في التعامل مع حادثة خطف ابنته، ولم يتم التحرك منذ خمسة أشهر، زاعما أن أسرة طليقته عمدت إلى خطف الطفلة، وقال لقد تم رفع خطابات عاجلة لإمارة منطقة مكة المكرمة للتحقق من صحة الشكوى، وضرورة تقديم خاطفي الطفلة من فناء المدرسة، وذهبوا بها من الطائف إلى جدة إلى العدالة، كما خاطبت الجمعية الجهات الأمنية لمعرفة الإجراءات التي تم اتخاذها تجاه قضية الطفلة، وتم إرسال كافة أوراق القضية لإدارة الأمن العام وإمهالهم شهرا للرد على الموضوع كإجراء متبع في الجمعية مع الجهات التي تخاطبها حيال كل قضية تتبناها قبل أن ترسل خطابات أخرى أقوى وأشد.

وأخيرا أغلق ملف حادثة اختطاف الطفلة والذي أرق والدها طوال خمسة أشهر، حيث أنهت شرطة محافظة جدة القضية بتراض بين كافة الأطراف بعد توقيعهم على تعهدات خطية للالتزام بكافة بنود الاتفاق الذي تم بين الطرفين في قسم الشرطة، وهو أن يتسلم الأب ابنته بصفته الوكيل الشرعي الأصل لها، ويسمح لوالدتها ـ المطلقة ـ وأسرتها بزيارتها، وأخذها يومين بعد كل أسبوعين من الطائف إلى جدة وإرجاعها لوالدها.

35 مركزا لحماية الأطفال في المنشآت الصحية العسكرية والجامعية

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-03-05هـ الموافق 2009-03-02مالعدد 13044 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13044&P=1&G=4

سلطان يحيى - الرياض

أوضح الدكتور ماجد العيسى المدير الطبي لبرنامج الأمان الأسري الوطني أنه تم تأسيس 35 مركزا لحماية الطفل بمختلف مناطق المملكة الإدارية الثلاث عشرة ، ومقراتها مختلف المنشآت الصحية والتخصصية والعسكرية والجامعية، وذلك خلال العام الماضي 2008 .

وقال في ورقة يقدمها اليوم الاثنين أمام المؤتمر العربي الإقليمي الثالث حول حماية الطفل الذي يقام في الرياض : إن هذه المراكز تعمل وفق آلية التعامل مع حالات إساءة معاملة الطفل المقدمة من برنامج الأمان الأسري الوطني والمعتمدة من قبل المجلس ، حيث يوجد بكل مركز فريق متعدد التخصصات (أطباء ممرضون، إخصائيون اجتماعيون ونفسيون) يتولى توفير خدمات التدخل والتأهيل للأطفال، ضحايا إساءة المعاملة كما يتولون تسجيل الحالات المرصودة في سجل وطني شامل أنشئ لهذا الغرض، مشيرا إلى أن هذه المراكز تتعاون مع لجان الحماية الاجتماعية بالمناطق والتي تسهم بدورها في توفير الخدمات المطلوبة عبر ممثليها من الجهات الصحية والأمنية والاجتماعية.

وكشف عن خطة توعية تسهم بموجبها هذه المراكز مع باقي مؤسسات المجتمع في برامج هادفة للحد من ممارسات الإساءة للأطفال في المجتمع السعودي.

من جهة أخرى كشفت ورقة الدكتور نشمي بن حسين العنزي سيلقيها غدا الثلاثاء أمام المؤتمر الذي يحضره قرابة 1000 شخصية .. كشف عن أن الآباء والأمهات الذين تعرضوا للعقاب البدني في مرحلة الطفولة يستخدمون نفس الطريقة مع أطفالهم أكثر من الوالدين الذين لم يتعرضوا للعقاب البدني في نفس المرحلة العمرية .

وأكدت الدراسة التي أجريت على 530 شخصا في الرياض منهم 285 أبا وأما، وعدد 245 يمثلون فئة الشباب أن استخدام العقاب البدني مع الأطفال شائع بين أفراد العينة.

حصر طالبات المدارس المعنفات أسرياً

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-03-05هـ الموافق 2009-03-02مالعدد 13044 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13044&P=1&G=6

سعد الشهراني– الرياض

طالبت وزارة التربية والتعليم من خلال تعميم صادر لجميع مديرات المدارس بحصر حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال المُعنفون خاصة والطالبات بشكل عام في جميع المراحل الدراسية والرفع المباشر لها.

وقالت الوزارة من خلال خطابها لتفعيل مهام اللجنة الفرعية لمعالجة قضايا العنف بالميدان التربوي والتعليمي بالتزامن مع انطلاق فعاليات أعمال المؤتمر الثالث لحماية الطفل من الإيذاء الحاجة مُلحة لتوعية الطالبات بالتمييز بين التأديب والعنف العدواني أو الخروج عن حد الصواب (الضرب المبرح _ الحروق _ حلق الشعر) . وأشار خطاب الوزارة إلى توعية الطالبات بأساليب الإفصاح عن العنف الواقع عليهن بأنواعه مع مراعاة خصائص مراحلهن العمرية وحثهن على اللجوء إلى المرشدة الطلابية أو معلمة تثق بها الطالبات وعدم التردد أو الخوف من ذلك وألمح الخطاب إلى توعية الأمهات بمفهوم العنف الأسري والتأكيد على أهمية تبليغ المدرسة في حالة وقوعه على الطالبات في المنزل .

فيما أعلنت (العمل) تحويل لجان الفصل العمالية إلى محاكم تتبع وزارة العدل

منظمة حقوقية عالمية: إشكالات العمالة في المملكة أقل من1 ٪ مقارنةً بأوروبا

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 05 ربيع الأول 1430 العدد 13304
http://www.al-jazirah.com/1242638/ec1d.htm

الرياض - حازم الشرقاوي

كشفت منظمة (هيومان رايتس ووتش) التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، أن ما يحدث في المملكة من إشكالات مع العمالة لا يمثل 1% من حوادث العمال في أوروبا. وقال رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح إن اللجنة خاطبت المنظمة وأكدت ذلك، مبيناً أن المملكة تعامل العمالة وفقاً للشريعة الإسلامية.

وكشف وزير العمل الدكتور غازي القصيبي أمس الأول عن تحويل لجان الفصل في القضايا العمالية إلى محاكم عمالية تتبع وزارة العدل بهدف الإسراع في إصدار الأحكام في هذه القضايا. جاء ذلك خلال جلسة مباحثات مع وزيرة القوى العاملة والهجرة بمصر عائشة عبدالهادي بحضور السفير المصري، وقال القصيبي: إن نسبة القضايا الخلافية للعمالة المصرية محدودة، مؤكداً اعتزاز المملكة بالمصريين المقيمين، وألمح إلى وجود عشرات آلاف من السعوديين المقيمين بشكل دائم في مصر، خصوصاً من المتقاعدين والمستثمرين.

وأبرم الدكتور القصيبي مذكرة تفاهم مع نظيرته المصرية عائشة عبدالهادي تتعلق بالتأهيل والتدريب المهني وتبادل الخبرات بين البلدين في هذا المجال. وتتمثل بنودها في بحث أوجه التعاون بين البلدين في مجالات التدريب المهني والتقني، وتبادل البعثات والخبرات في مجال تخطيط وإعداد البرامج التدريبية، وتأهيل المدربين في البلدين وتبادل الخبرات في التوجه المهني والإرشاد الوظيفي، وتبادل الخبرات في برامج تنمية قدرات الشباب وقدرتهم على إقامة المشروعات الخاصة.

وأعلنت الوزيرة المصرية عن تشكيل اللجنة العمالية المصرية - السعودية المشتركة، وتقرر عقد أول اجتماع لها بالقاهرة في إبريل المقبل. وأوضحت أنها تهدف إلى مناقشة كل المشكلات العمالية والعمل على حلها في أسرع وقت، مشيرةً إلى أن هذه اللجنة سيكون لها تمثيل من البلدين الشقيقين، وسيكون لها رئيس من كل جانب. واعترفت بأن خريجي الدبلومات الفنية من المدارس الثانوية الصناعية في مصر غير مؤهلين للأعمال الفنية التي يحملونها، مشيرةً إلى أنها تغلبت على هذه المشكلة من خلال مراكز التدريب التي تم إنشاؤها مؤخراً والتي تؤهل الشباب في كل التخصصات. وفي الوقت ذاته نفت بشدة وجود تزوير في الشهادات المصرية، مؤكدة أن جرائم التزوير في مصر يعاقب عليها القانون بالسجن والغرامة، مؤكدة أن أي حالة تظهر يتم تحويلها إلى النائب العام المصري لمحاكمة المزور.

واعتبرت عائشة عبدالهادي أن المملكة أكبر دولة تحتضن العمالة المصرية، كما أنها تعتبر الوجهة المفضلة والأولى في مصر كمكان للعمل لتقديسهم لها حيث يوجد الحرمان الشريفان، مشيرة إلى الاهتمام الكبير الذي تلاقيه العمالة المصرية في السعودية، وخير مثال تنامي عدد لجان فض المنازعات إلى 16 بعد أن كانت أربعاً لإنهاء المشكلات بسرعة.

ووجهت عائشة عبدالهادي دعوة رسمية إلى القصيبي لزيارة مصر بهدف توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين في مجال القوى العاملة، وكذلك الاطلاع على البرامج التدريبية والتأهيلية التي تتبناها الحكومة المصرية من أجل رفع مستوى الكوادر المصرية لتتناسب مع احتياجات أسواق العمل العالمية.
وأشار البداح إلى أن المملكة بحاجة إلى أكثر من 20 ألف ممرضة في المستشفيات السعودية، إلا أن مصر يعاب عليها في هذا الجانب عدم تمكين الممرضات المصريات من اللغة الإنجليزية التي تعتبر شرطاً مهماً في هذا الجانب، مشيراً إلى أن (الحاجات والتخصصات المطلوبة في المملكة كثيرة ومتنوعة، ونتمنى أن يتم شغلها من الجانب المصري).

ألف شاب يشنون حملة ضد الدرن بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 05 ربيع الأول 1430 العدد 13304
http://www.al-jazirah.com/1242638/ln33.htm

جدة - عبدالله الحسني

تنطلق اليوم في جدة حملة (مليون شاب صفا واحدا ضد الدرن) التي ينظمها أحد المراكز التجارية بجدة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الدرن.

وأوضح المدير التنفيذي للحملة المهندس محمد باخريبة، الذي أعلن عن ذلك، أن الحملة تتضمن جولات على المدارس والمستشفيات والمستوصفات والجامعات والكليات، وسيتم خلالها إقامة ورش عمل فنية وعرض أفلام سينمائية توعوية عن الدرن.

وأعلن المهندس باخريبة أن الفنان يوسف الجراح اختير سفيرا لهذه الحملة التي يشارك فيها ألف شاب وشابة متطوعون من أجل مكافحة الدرن، وقال إنه تشارك في الحملة وزارات الصحة والثقافة والإعلام والتعليم العالي ممثلا في جامعة الملك عبدالعزيز والتربية والتعليم وجمعية أطباء جدة اليافعين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من المستشفيات والمستوصفات الخاصة وشركات الأدوية والتغذية والصالات الفنية.

هيومن رايتس: إشكالات العمالة في المملكة أقل من1٪ مقارنة بأوروبا

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 05 ربيع الأول 1430 العدد 13304
http://www.al-jazirah.com/1242638/fr2.htm

«الجزيرة»- حازم الشرقاوي

كشفت منظمة (هيومان رايتس ووتش) التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان أن من الإشكالات العمالية في المملكه لا تتجاوز 1% من مثيلاتها في أوروبا وقال رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح بأن اللجنة خاطبت المنظمة مؤكدة أن المملكة تعامل العمالة وفقاً للشريعة الإسلامية.إلى ذلك كشف وزير العمل الدكتور غازي القصيبي أمس عن تحويل لجان الفصل في القضايا العمالية إلى محاكم عمالية تتبع وزارة العدل بهدف الإسراع في إصدار الأحكام في هذه القضايا وقال القصيبي الذي كان يعقد جلسة مباحثات مع وزيرة القوى العاملة والهجرة المصرية أن نسبة القضايا الخلافية للعمالة المصرية محدودة، من جهتها اعترفت الوزيرة المصرية بأن خريجي الدبلومات الفنية من المدارس الثانوية الصناعية في مصر غير مؤهلين للأعمال الفنية.

السريعي : طرح 3 آلاف وظيفة نسائية في 12 مهنة خلال شهرين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 2 مارس 2009
http://al-madina.com/node/111155

بسام بادويلان - جدة

يعكف التنظيم الوطني للتدريب المشترك على تطبيق خطة لتوفير 3 آلاف وظيفة نسائية بالقطاع الخاص تتناسب مع طبيعة عمل المرأة خلال الشهرين المقبلين في 12 مهنة جديدة سيتم طرحها خلال المسار التوظيفي الثامن عشر المقبل ضمن 98 مهنة مطروحة في المسار ذاته . صرح بذلك لـ " المدينة" أمين عام مجلس «التنظيم» مدير عام الإدارة العامة للتدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني عبدالرحمن السريعي .

وقال إن من ضمن المهن التي ستطرح للمرأة : تقنية المعلومات في المستشفيات ، التجارة الإلكترونية ، عاملة إنتاج ، تصميم الشبكات العنكبوتية، الطباعة ، معالجة النصوص ، وموظفة استقبال ، مشيرا الى ان هناك دراسة ذكرت أن نسبة انضباط المرأة في العمل الخاص ارتفعت لتصل إلى 90% .

وكان التنظيم قد بدأ بتجربة ناجحة في التوطين النسائي من خلال نجاحه في تجربة توظيف عدد كبير من النساء في بعض المصانع بمدينة الأحساء.واشار السريعي الى إن المجلس حدد 3 أيام وهي 12 و13 و14 ربيع أول الجاري موعدا لاجتماع مديري فروع إدارة التنظيم لوضع الخطط اللازمة لتوفير الفرص الوظيفية المناسبة تمشيا مع توجهات القيادة الرشيدة . وقال إن التنظيم سيقوم ضمن هذه الخطة، ببرنامج تثقيفي، من أجل توجيه الفتيات، لإجراء المقابلات مع الفتيات الراغبات في العمل وتأهيلهن من خلال التدريب في برامج تتراوح المدة بين (4-12) شهر، وذلك لتوظيفهن في القطاع الخاص . كما سيتم دعمهم للحصول على وظائف مناسبة في القطاع الخاص.

ويقدم التنظيم خلال فترة التدريب بدعم المتدربين بمكافآت 1500 ريال لكل متدرب شهريا خلال فترة التدريب على أن يقوم حسب العقد الموقع بعملية الدعم بنسبة 50%.واضاف أن الطاقة الاستيعابية غير محددة لدى التنظيم، ولديه المقدرة في تأهيل وتدريب أعداد كبيرة من الشباب والشابات متى ما تقدم القطاع الخاص بطلب المهن أو الكوادر البشرية المطلوبة ووفر لهم الفرص الوظيفية، مشيرا إلى أن عملية التأهيل للعاملين ستتم وفق أفضل البرامج التدريبية وعلى أيدي مدربين أكفاء، وسيقوم التنظيم بتقديم البرامج التدريبية النظرية لتأهيل النساء للعمل معهم، حيث يعتمد البرنامج على

الجانب النظري من خلال مراكز التدريب التقني التي تنتشر بجميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى معاهد التدريب الأهلية، والبرامج المعمولة التي تتوافق مع احتياج السوق.ووجه رسالة إلى القطاع الخاص قائلا إن التنظيم يقدم فرص مغرية ومحفزة، وعليه أن يتسابق لجذب الفتيات في البداية، كما دعاهم بأن يتقدموا في طلب أية كوادر نسائية مؤهلة في مختلف المهني التي يحتاجها سوق العمل النسائي، حيث أن الدولة تقدم كافة التسهيلات لتوطين الوظائف.

و سيتم التواصل مع شركاء التنظيم ومكاتب العمل بمختلف مناطق المملكة، وصندوق الموارد البشرية، لتوفير الفرص الوظيفية للقطاع الخاص من ضمنها عمل لقاءات مع الغرف التجارية واللجان المعنية، وتسوية بيئة العمل التي تتماشى مع المرأة.

100 معلمة يستجرن من الشؤون الاجتماعية بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303261884.htm

رانية زاهد - مكة المكرمة

قررت 100 معلمة يعملن في رياض الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية اللجوء لحقوق الإنسان من أجل الحصول على حقوقهن الوظيفية وإنهاء معاناة 11عاما من غياب الترسيم والتثبيت الوظيفي. وتشير مجموعة من هؤلاء المعلمات إلى أن الوزارة ثبتت مؤخرا عشر فتيات معظمهن يفتقدن الخبرة في مجال العمل بينما لم يتم تثبيت من تجاوزت خبرتهن 10 سنوات. تقول س . ل: تخرجت من الجامعة - قسم رياض الأطفال - بتفوق، والتحقت بالعمل في مكة المكرمة متعاقدة ضمن العقد المسمى - بـ «قوة المشروع» وتفانيت في عملي 11 عاما وطوال هذه السنوات لم أحصل على أي زيادة فى راتبي، رغم التزامي التام ببنود العقد القاسية التي لا تتيح لنا إلا 5 أيام إجازة فقط طوال العام، علما بأنني وزميلاتي لم نسجل ضمن التأمينات الاجتماعية، وليس لنا أي مميزات، ولهذا لجأنا لحقوق الإنسان لمساعدتنا في الحصول على حقوقنا. وتضيف المعلمة ر. ج قائلة: الأدهى أن هذه السنوات لا تحسب لنا كسنوات خبرة. وتتابع المعلمة و. أ قائلة: طرقنا كل الأبواب دون جدوى، وأخيرا فقد شرحنا وضعنا لحقوق الإنسان التي وعدتنا خيرا. مصدر مسؤول بمركز التنمية الاجتماعية في مكة المكرمة أكد لعكاظ بأن عدد المدربات في مدارس رياض الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في مكة المكرمة والطائف يتجاوز الـ 100 مدربة ينضوين تحت مظلة 16 لجنة، مشيرا بأن المركز رفع للوزارة طلبات لتحسين وضعهن الوظيفي ولم يتلق ردا حتى الآن.

تقرير الطبيب الشرعي يكشف تفاصيل مقتل الطفلة كلثوم اليوم

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303262037.htm

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة

تنتظر اللجان المعنية بالتحقيق في مقتل الطفلة كلثوم (سبع سنوات) نتائج تقرير الطبيب الشرعي الذي من المتوقع صدوره اليوم، وذلك بعد أن استكملت هيئة التحقيق والإدعاء العام دائرة النفس استجواب الأطراف المتورطة في مقتل كلثوم وشقيقتها عهود تحت التعذيب. وأظهرت نتائج التحقيق الأولية تورط زوجة الأب في التسبب في وفاة كلثوم بعد شهرين من انفصال والدتها عن زوجها السابق.

وألحق بأطراف التحقيق شقيق زوجة الأب (ليلى) المتهمة الأولى في القضية، كونه كان على دراية بالأحداث التي كانت تدور داخل منزل كلثوم. وأوضح لـ «عكاظ» خال كلثوم وعهود اللتين توفيتا تحت التعذيب، أن وفاة الطفلتين أصبحت متلازمة، حيث تبين من خلال استدعاء أطراف معنية بداخل أسرة ليلى (الزوجة الثانية) أن هناك تشابها في حالات الوفاة من حيث المبررات التي أوردتها المتهمة في وفاة الشقيقتين، مؤكدا أن تقرير الطبيب الشرعي سيكشف الكثير من ملابسات القضية.

وكشفت مصادر «عكاظ» أنه يجري حاليا البحث عن طرف جديد يعتقد بتورطه في وفاة عهود شقيقة كلثوم، الذي من المرجح أن يكون الزوج السابق للمتهمة ليلى، حيث إنها كانت متزوجة من رجل يسكن في مدينة جدة كانت قد تركته قبل الارتباط بزوجها الحالي عبد الرحمن، وبما أن وفاة الطفلة عهود جرت في مدينة جدة وفي ظروف غامضة لم يكشفها والد المتوفاة حتى لوالدتها التي وافاها خبر فقدان ابنتها الأولى بعد ما يقارب الشهرين من انفصالهما.

العثيمين: العنف الأسري مشكلة وليس ظاهرة

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303261879.htm

نواف عافت - الرياض

أكد لـ «عكاظ» وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن العنف الأسري في المملكة مشكلة لم تصل إلى مستوى الظاهرة وكل ما هناك حالات محدودة لا تتجاوز 120 حالة حسب المعلومات التي لدينا، ونحن نسير بقناعة أن الوقاية خير من العلاج، ولابد من التوعية في المسجد والمدرسة والإعلام، لأن هذه التوعية ستساهم في تناقص الأعداد مع مرور الوقت. وأوضح أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومجلس الوزراء وافقوا على عدد من القرارات للحماية الاجتماعية منها افتتاح مجموعة من دور الحماية، الإعداد للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وعقد ورش عمل بمشاركة وزارة الإعلام والوزارات المسؤولة مثل الصحة، والتربية والتعليم. وكل ذلك سيؤدي لانطلاقة سريعة وواضحة تجاه هذه المشكلة. وأضاف: إن وزارة الشؤون تعطي المجال لبرنامج الأمان الأسري والجمعيات الخيرية لممارسة دورها في مكافحة العنف الأسري وحماية الأطفال رغم أن الوزارة هي المسؤول الأول والمباشر عن هذه القضية، وتملك كل الصلاحيات من خلال دور الحماية وأجهزتها لمساعدة المعذبين والمعنفين عبر الآليات المتبعة في مثل هذة الحالات.

الرياض

بدء جلسات المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل

الأميرة عادلة بنت عبدالله: 40 مليون طفل يعانون من سوء المعاملة والإهمال على مستوى العالم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ - 3 مارس2009م - العدد 14862
http://www.alriyadh.com/2009/03/03/article413456.html

تغطية - منيرة السليمان

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبدالعزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني أن المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل يعتبر ملتقى مهما لبحث قضية جوهرية يسلط عليها الضوء من قبل المختصين والمهنيين عربيا ودوليا والمعنيين بالوقاية والتصدي لإساءة معاملة وإهمال واستغلال الأطفال.

وقالت الأميرة عادلة خلال افتتاح جلسات المؤتمر الإقليمي العربي الثالث لحماية الطفل أمس: إن المؤتمر يهدف لرفع الوعي حول إساءة معاملة وإهمال الأطفال وبث المعرفة لدى الأفراد والمؤسسات، مضيفة إن العنف هو ظاهرة عالمية حيث قدرت منظمة الصحة العالمية أن أربعين مليون طفل أعمارهم أقل من 15 سنة حول العالم يعانون من سوء المعاملة والإهمال ويحتاجون إلى رعاية صحية واجتماعية.

وأكدت الأميرة عادلة أن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بذلت جهودا كبيرة في عالمنا العربي للتصدي لظاهرة العنف، مضيفة ونحن في برنامج الأمان الأسري الوطني نسعى ضمن أهدافنا المتعددة وإلى تفعيل البحث العلمي والطبي والاجتماعي وكذلك التدريب المتخصص للعاملين في مجال العنف الأسري.

وأوضحت أن البرنامج وفي إطار التصدي للظاهرة استضاف المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل بالتعاون مع الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة وإهمال الأطفال والشئون الصحية للحرس الوطني، مشيرة إلى أن رعاية خادم الحرمين الشرفيين للمؤتمر تمثل دعما قويا لجهود المتخصصين في هذا المجال.

وأشارت سمو الأميرة عادلة إلى دراسة الأمم المتحدة في عام 2003م والتي أظهرت لأول مرة مسعى عالمياً لتصوير العنف ضد الأطفال وانتشاره وأسبابه، قائلة وقد أظهرت الدراسة أن العنف النفسي أو الجسدي ضد الأطفال يمارس من قبل من يثقون بهم وفي كل مكان بغض النظر عن بلدهم أو فئتهم الاجتماعية .

وأضافت تعددت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى حماية الطفل حيث إن لتعرضه للعنف تداعيات خطيرة جسديا ونفسيا واجتماعيا تؤثر على حاضره ومستقبله، وتنعكس سلبا على المجتمع، مشددة على ضرورة تكاتف الجهود العلمية لدراسة أسباب العنف والتصدي له والمملكة العربية السعودية.

ونوهت الأميرة عادلة إلى أن المملكة التي اتخذت كتاب الله دستوراً لها وعملاً بالمادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم التي نصت على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمتها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها حشدت الجهود في المؤسسات الحكومية والأهلية للرعاية المختلفة للأطفال.

وذكرت سموها أن المملكة العربية السعودية عضو فاعل في المجتمع الدولي فقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في فبراير (1996م)، حيث تم إسناد مهمة متابعة بنود إتفاقية حقوق الطفل إلى اللجنة الوطنية للطفولة وكلف معالي وزير التربية والتعليم برئاستها وتتكون من ممثلي للجهات الحكومية ذات العلاقة من شؤون الطفل.

ونوهت إلى أن اللجنة الوطنية للطفولة ساهمت مع مختلف قطاعات الدولة المعنية بعدة دراسات وبحوث علمية رسمية ميدانية في مجال العنف الأسري وخلصت الدراسة بتوصيات مهمة ووضع آليات علمية للحد من إيذاء الأطفال.

من جانبه أكد المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط الدكتور حسين عبد القادر الجزائري، إن هناك اقتناعاً متنامياً على مدى السنوات الاخيرة بأهمية وضرورة تضمين خدمات الصحة العمومية جانبا يعنى بالعنف ويأتي في سياق متعدد التخصصات، وضمن نطاق أكثر شمولاً.
وأشار إلى دور القطاع الصحي الذي يتجاوز حدود الرعاية والتأهيل المباشرين، مؤكدا أنه قد آن الأوان للقطاع الصحي أن يباشر دوره الدعوي والتوعوي من أجل تحسين عملية إعداد السياسات، وأكد أن هناك ملايين الأطفال الذين يراجعون المستشفيات في شتى أنحاء العالم كل عام بسبب إصابات ذات صلة بالعنف، كما ان هؤلاء يقضون نحبهم ليخلفوا وراءهم أسراً ممزقة.
وأضاف الجزائري تشير قاعدة البيانات الخاصة بالعبء العالمي للأمراض، التي أطلقتها مؤخراً منظمة الصحة العالمية، غلى ان نحو مليوني طفل قد تعرضوا إلى شكل من أشكال العنف في إقليم شرق المتوسط خلال عام ألفين وأربعة.
وأشار إلى أن المسح العالمي لصحة طلاب المدارس الذي أجرته منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، في أطلانطا، بالولايات المتحدة، في اثنتي عشرة دولة من دول هذا الإقليم، أن 43% من الذكور، و29% من الإناث، ممن تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة، والخامسة عشرة، قد تعرضوا لانتهاك بدني أو نفسي بطريقة أو بأخرى خلال عامي 2006 و 2007 في الشرق المتوسط .
وذكر أن 73% من هؤلاء الأطفال تعرضوا للضرب في المدارس، في حين أن 40% منهم ضربوا ضرباً شديدا بلغ حد الخطورة، بالإضافة إلى العنف اللفظي والعنف الجنسي، على الرغم من عدم معرفة الأرقام الدقيقة في هذا الخصوص.
ونوه الجزائري إلى أنه إدراكاً من منظمة الصحة العالمية للطبيعة الحرجة لهذه المشكلة، فإنها تتعاون في هذا المجال مع مختلف الشركاء داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، وعلى المستوى العالمي والإقليمي والوطني.
ومن جانبها قالت البروفسور المتخصصة بحماية الطفولة في الأمم المتحدة الدكتورة يانغي لي خلال ورقة عملها بعنوان تحديات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الدول العربية أن من أهم أسباب العنف في الشرق الأوسط هو الزواج المبكر للأطفال مستشهدة بقصة «الطفلة نجود اليمنية» التي تم تطليقها من زوجها وقالت مستدركة :«يُعد تطليقها خطوة إيجابية لمحو الاعتداء على الأطفال وانتهاك حقوقهم البسيطة» وتابعت «نحن لا ننتظر التمر حتى يسقط من النخلة ولكننا نعمل على هز النخلة لتسقط الثمار» مشيرة إلى تقرير للأمم المتحدة يذكر أن نقص التمويل لحياة المُعنفين من الأطفال يُعد مشكلة كبيرة .
وأكد الدكتور أيمن أبو لبن خلال ورقة عمله لإستراتيجية اليونيسيف أن الحاجة مُلحة لدعم مناهج التعليم العام بالوعي القانوني للطفل والطلبة في ذات الوقت مشيراً إلى أن الطلبة والأطفال يستطيعون في سن مبكرة استيعاب حقوقهم القانونية وحقوق الطفل من إبلاغ عن حالات العنف أو تعرضه لأي ضرر نفسي وجسدي من قبل أحد أقربائه أو أهله أو حتى المدرسة وأشار إلى أن المؤتمر العربي لحماية الطفل يُعد صوتاً عالياً لمعاناة الكثير من الأطفال المُعنفين بالوطن العربي .

الرياض

أكد الحاجة إلى وجود مرجعية رسمية لرعايتها..

المحيميد: 131 نظاماً تصون حقوق الطفل في المملكة ولابد من تدخل لحسم بعض أوجه القصور والاختلافات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ - 3 مارس2009م - العدد 14862
http://www.alriyadh.com/2009/03/03/article413437.html

تقرير- هيام المفلح:

أكد مستشار قانوني أن حقوق الأطفال في الأنظمة السعودية مصانة في 131 نظاماً قانونياً يحمي ويرعى الأطفال ويوفر لهم حقوقهم الأساسية والثانوية بالتوافق مع التشريعات الإسلامية والاتفاقيات الدولية.

وقال المحامي أحمد بن إبراهيم المحيميد ضمن ورقة عمل سيلقيها غداً الأربعاء في المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفولة والمقام حالياً في مدينة الرياض.

أن هناك ستة أنظمة في أنظمة الحكم الأساسية في المملكة تضمنت كفالة الدولة للحقوق الأساسية للطفل مثل (حقه في الحياة والحرية والكرامة والصحة والتعليم والديانة الإسلامية والتنشئة الاجتماعية في بيئة صالحة)، كما أن هناك 17 نظاماً في أنظمة القضاء وحقوق الإنسان تضمنت الحقوق الشرعية والقانونية للطفل مثل (حقه في التقاضي والحماية من الإيذاء والاعتداء وتوفير الولاية والرعاية على الأطفال القصر وفاقدي الأهلية وإدارة أملاكهم وشئونهم الخاصة وحقهم في الإرث وعدم التصرف بأموالهم إلا عن طريق المحكمة الشرعية)، أما في أنظمة التعليم العام والعالي فهناك 16 نظاما تتضمن حق الأطفال في التربية والتعليم الإلزامي المجاني لماهم بين سن 6 سنوات إلى 15 سنه، وتوفير المباني والمدارس والمناهج وفق أحكام الشريعة الإسلامية والعلوم الإنسانية و مكافحة الأمية وإقامة المعسكرات الكشفية والثقافية ومنع الأطفال من الابتعاث الخارجي بمفردهم.

وفي أنظمة الصحة يوجد 22 نظاماً تكفل حقوق الطفل قبل تصوره جنينا في رحم أمه، من خلال اشتراط الفحص الطبي للمقبلين على الزواج ومن ثم حق الجنين في الحياة وتحريم إجهاضه بدون سبب شرعي فضلا عن توفير التطعيم واللقاح مجانا ومكافحة الأمراض والأوبئة ونشر التوعية والثقافة الصحية.

وأوضح المحيميد أنه تم مؤخراً إصدار تشريع خاص جدا يدعى «نظام منع تداول بدائل حليب الإم» وهو الذي يشجع الرضاعة الطبيعية ويكافح الرضاعة الصناعية. كما شددت الأنظمة الصحية على التبليغ عن كافة حالات العنف والأمراض المعدية التي يتعرض لها الأطفال ومنع علاجهم أو إجراء التجارب والأبحاث عليهم إلا بموافقة وليهم.

وأضاف: من جهة أنظمة الخدمة المدنية والعسكرية والعمالية والتقاعد وهناك 23نظاما أجمعت على منع تشغيل وتوظيف وتجنيد الأطفال وحمايتهم من الأعمال الضارة والخطرة وحقهم في صرف المعاش التقاعدي بعد وفاة مورثهم

كما يوجد في أنظمة الأحوال المدنية والجنسية والسفر خمسة أنظمة ضمنت الجنسية السعودية لكل من يولد لأبوين سعوديين أو لاب سعودي من امرأة أجنبية، وألزمت سرعة تسجيل المواليد ومنح كل طفل رقم سجل مدني خاص به وإمكانية استخراج جواز سفر لكل طفل.

وفي أنظمة الرعاية الاجتماعية للأيتام والمعاقين والأحداث يوجد 24 نظاما ضمنت للأطفال ذوي الظروف الخاصة إنشاء دور رعاية وإيواء لهم ووفرت لهم العلاج والتعليم والنفقة عليهم وصرف الإعانات بما يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية

ومن ناحية أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني ذكر المحيميد وجود 5 أنظمة تهتم بتنمية وتأهيل وتدريب الإعمال المهنية لمن هم في سن الدراسة على الأعمال الحرفية واليدوية وتنمية مهاراتهم ودعم مشاريعهم الخاصة

وفيما يخص الأنظمة الجنائية والأمنية أوضح المحيميد أنه يوجد 11 نظاما تركز على طرق التحقيق والمحاكمة مع الأحداث ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في دور الأحداث ومحاكمتهم والتحقيق معهم في مقر إقامتهم وعدم تطبيق أحكام القصاص عليهم إلا بعد بلوغ سن الرشد كما شددت أنظمة الأمن الداخلي على منع الأطفال من البيع والتسول في الشوارع والطرقات ومنعهم من السفر إلا بموافقة وليهم ومنعهم كذلك من قيادة المركبات والدراجات.

وكما المحيميد وجود ثلاثة أنظمة ضمن أنظمة الثقافة والرياضة والشباب، تهتم بحماية الأطفال فكريا وثقافيا وتشجيع المنافسة وصقل المواهب الرياضية الناشئة وتطويرها وإقامة المسابقات الرياضية والثقافية والاجتماعية لفئة الناشئين وحظر الرياضة الخطرة مثل منع مشاركة الأطفال في سباقات الهجن.

وعن رأيه القانوني بهذه الأنظمة أوضح المحيميد أنه رغم وجود هذه الأنظمة في المملكة إلا أن هناك بعض القصور والتضارب في بعض الحقوق مما يتطلب التدخل الفوري لحسم بعض الاختلافات وتصحيح بعض الأخطاء وتلافي القصور في تلك الأنظمة ومن ذلك ذكر المحيميد عدم وجود جهة مختصة تعتبر مرجعية رئيسة لحقوق الأطفال في المملكة العربية السعودية والتي يوجد بها أكثر من (20) وزارة ومصلحة وإدارة وجمعية موزعة على حسب الاختصاص ترعى حقوق الأطفال مما يسبب ازدواجية واتكالية وتقصير في متابعة وتنفيذ حقوق الأطفال.

أما المأخذ الثاني فهو أن الحقوق الواردة أعلاه تعتبر واضحة وصريحة لأطفال الأسر المستقرة أما أطفال الأسر غير المستقرة فلم يتم إصدار أي تنظيم رسمي لهم حتى الآن، وهم الذين يعانون الأمرين على أبواب المحاكم والجمعيات والشرط، ثم أن هناك تضارباً في تحديد السن القانوني للتكليف فهنالك من يراه سبع سنوات أو أكثر لتحديد سن الحضانة ويعتبر سن البلوغ شرطاً لتطبيق أحكام القصاص ويشترط نظام العمل 15 سنة للعمل وفي نظام الخدمة المدنية والعسكرية 18 عاما.

دعت إلى تكاتف الجهود العلمية لدراسة الأسباب

الأميرة عادلة تحذر من التداعيات الخطيرة للعنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/03/06هـ) 03/ مارس/2009 العدد : 2816
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090303/Con20090303261878.htm

عائشة الفيفي ـ الرياض

حذرت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني، من التداعيات الخطيرة جسديا ونفسيا واجتماعيا التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال المعنفون وتؤثر على حاضرهم ومستقبلهم وتنعكس سلبا على المجتمع، داعية إلى تكاتف الجهود العلمية لدراسة أسباب العنف والتصدي له. وقالت في كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل: إن المملكة اتخذت كتاب الله دستورا لها وعملا للمادة العاشرة من النظام الأساسي التي نصت على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم وحشدت الجهود في المؤسسات الحكومية والأهلية للرعاية المختلفة للأطفال الأسوياء والمرضى والمعوقين، وبما أن المملكة أيضا عضو ثابت في المجتمع الدولي فقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في فبراير 1996م وتم إسناد مهمة متابعة بنود الاتفاقية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الطفل. وبينت أن المؤتمر يهدف لرفع الوعي تجاه ممارسات إساءة معاملة وإهمال الأطفال لدى الأفراد والمؤسسات، لافتة إلى أن منظمة الصحة العالمية قدرت أن 40 مليون طفل حول العالم أعمارهم أقل من 15 سنة يعانون من سوء المعاملة والإهمال ويحتاجون إلى رعاية صحية واجتماعية. وأشارت إلى أن دراسة للأمم المتحدة عام 2003م أظهرت أن العنف النفسي أو الجسدي ضد الأطفال يأتي غالبا من أشخاص يثق بهم الأهل والأطفال. بعد ذلك بدأت الجلسات، حيث رأس الجلسة الأولى الدكتور عبدالرحمن السويلم بعنوان "إساءة معاملة وإهمال الطفل.. نظرة شاملة"، واشتملت على ثلاث أوراق ناقش في الأولى الدكتور حسين الجزائري العنف ضد الأطفال في الدول العربية من منظور الصحة العامة، بينما تطرق الدكتور أيمن أبولبن في الورقة الثانية إلى استراتيجية اليونسيف الشاملة حول حماية الطفل، واستعرض البروفسور يانغي لي في الورقة الثالثة تحديات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الدول العربية. كما عقدت جلسة الشباب الأولى تحت عنوان " العقاب الجسدي، وسيلة للتأديب أم أداة للإيذاء".

إلى ذلك ينظم برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" اليوم حلقة عمل عن الاستراتيجية الوطنية للطفولة تتضمن أربعة محاور هي: المسوغات والمبررات في بناء استراتيجية وطنية للطفولة، المنطلقات والأسس الاستراتيجية في بناء استراتيجية وطنية للطفولة، الأبعاد المنهجية والفنية في بناء استراتيجية وطنية للطفولة، تعريف وتحديد نطاق محاور الاستراتيجية وما يتبعها من قضايا.

القضايا الحقوقية تتصدر قضايا تمييز الرياض ومكة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 6 ربيع الأول 1430هـ الموافق 3 مارس 2009م العدد (3077) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3077&id=92702&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

تصدرت القضايا الحقوقية مجموع قضايا محكمتي التمييز في الرياض ومكة وفقا لأحدث إحصائية أصدرتها وزارة العدل لعام 1428، وارتفع إجمالي القضايا المنظورة في محكمة التمييز بمكة، عن قضايا "تمييز الرياض" بمعدل 42%، وأصدرت المحكمتان 940 قرارا بالنقض، و31 ألفا و266 قرارا بالتصديق، و23 ألفا و533 ملاحظة على القضايا.

وبلغت القضايا الحقوقية 23 ألفا و547 قضية، وتأتي بعدها في محكمتي التمييز القضايا الجنائية بـ 22 ألفا و782 قضية، ثم 7 آلاف و410 قضية إنهائية.

ووصل إجمالي القضايا المتميزة 55 ألفا و739 قضية؛ بينها 23 ألفا و179 قضية بالرياض، و 32 ألفا و542 قضية بمكة.

كما يشير تقرير "العدل" الإحصائي إلى عمل 269 محكمة شرعية على 677 ألفا و796 قضية؛ بينها 63 ألفا و605 قضية جنائية.

وأوضحت تقارير عقود أنكحة العدل بمحاكم المملكة والمأذونين، إصدار 130 ألفا و451 عقد زواج، مقابل إصدار 28 ألفا و561 صك طلاق، وتجاوزت نسبة حالات الطلاق أمام حالات الزواج 21%. وارتفعت مع ذلك أعداد المأذونين المصرح لهم بالمملكة من المحاكم؛ لتصل إلى 3 آلاف و275 مأذونا.

من جانب آخر، تستعد محكمتا خميس مشيط العامة والجزئية للانتقال إلى مجمع المحاكم بالمحافظة، عند افتتاحه خلال الفترة القادمة.

وأشار رئيس المحكمة العامة بخميس مشيط الشيخ جبران بن سالم الفيفي -في بيان أصدرته "العدل" أمس- إلى أن تكلفة مشروع المجمع بلغت 39 مليون ريال، وتم تنفيذه خلال 40 شهرا، موضحا تميز المبنى بالبيئة المناسبة للقضاة والمراجعين، وتبلغ مساحته الإجمالية 12800 متر مربع ويتكون من خمسة أدوار وقبو للسيارات. وأضاف أن المحكمة العامة تشغل ثلاثة أدوار من المبنى وتشتمل على تسعة مجالس قضائية مع توابعها إلى جانب مكاتب لرئيس المحكمة ومساعده ، فيما تشغل المحكمة الجزئية الدورين الرابع والخامس وتشتمل على خمسة مجالس قضائية إلى جانب مكاتب لرئيس المحكمة ومساعده ،بالإضافة إلى توفير عدد من المصاعد الخاصة بالقضاة والنساء والسجناء، مع تخصيص أقسام في المبنى لانتظار النساء والإحالات وصحائف الدعوة ومحضري الخصوم والسجلات.

الرياض تستضيف الندوة الخليجية

د . توفيق خوجة : ميثاق لحماية حقوق المسنين في المملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-03-06هـ الموافق 2009-03-03مالعدد 13045 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13045&P=1&G=3

ليلى باهمام -الرياض

ينظم المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الندوة الخليجية لرعاية المسنين والتي تقام تحت شعار «صحة المسنين مسؤولية الأسرة والمجتمع» وذلك في فندق قصر الرياض خلال الفترة من 20-21 ربيع الأول 1430هـ الموافق 17-18 مارس 2009م و تحت رعاية وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة أوضح بذلك الدكتور توفيق بن أحمد خوجة المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون ،وأضاف: إن الندوة تهدف إلى إبراز النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الوطنية لرعاية المسنين بالمملكة العربية السعودية والتي يمكن أن تساهم في رسم سياسات رعاية المسنين بالمملكة، حيث أوضح أن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأمراض الشائعة بين كبار السن السعوديين ومدى تلبية النظام الصحي الحالي لاحتياجاتهم الحالية والمستقبلية ووضع التوصيات اللازمة لضمان توفر نظام صحي ملائم لهم في المملكة، مشيراً إلى أنه قد شارك في هذا المسح الصحي 2950 مسنا 59.8 % منهم رجال ومتوسط الأعمار 70 - 80 عاما. بينهم 19.8% أرامل 3.8% فقط لم يسبق لهم الزواج. 65.9% أميون وفقط 14.11% يملكون دخلا كافيا لاحتياجاتهم. ضمت قائمة المشاكل الصحية الشائعة بين المسنين: السكري (34.2%)، فرط ضغط الدم (30.4%) ، أمراض الجهاز البولي التناسلي (15.8%)، أمراض العين (22.9%) والمفاصل (21.2%). ويعانى كل مسن سعودي من 2.6 مشاكل صحية في المتوسط. 84% من المسنين يتناولون أدوية حاليا، 20.6% يستعملون أسنانا صناعية. تبلغ نسبة المرضى النفسيين 13.7% ولكن 68.4% من المسنين يعتبرون أن صحتهم جيدة. 3.3% يعيشون بمفردهم بينما يشارك 28.3% في أنشطة ترفيهية. يتلقى 10.8% من المسنين علاجا طبيعيا. يتلقى الرعاية الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية 71.1% من المسنين وبمتوسط 10.8 زيارات في السنة. أدخل المستشفيات 16.3% من المسنين خلال العام الماضي 86.8% منهم لأسباب طبية، ونوّه الدكتور خوجة إلى الخلاصة والتوصيات التي نتجت عن هذه الدراسة وهي استمرار مجتمع المسنين داخل المملكة في النمو وغالبية المسنين يعانون من مشاكل صحية متعددة منها الجسمانية والنفسية مما يجعل وجود برنامج رعاية لهم ذا جدوى اقتصادية ضرورة ملحة. يضم هذا البرنامج الخدمات والتثقيف الصحي والأبحاث والجوانب الاجتماعية والثقافية. وكذلك تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية الخاصة بالمسنين.

وأشار الدكتور توفيق خوجة إلى أن الندوة تهدف إلى التعرف على الرؤى والتجارب الخليجية والإقليمية والدولية في مجال رعاية المسنين إضافة إلى عقد ورشة عمل حول سياسات حماية حقوق المسنين والعمل على إصدار وثيقة / ميثاق الرياض لرعاية المسنين. كما أشار الدكتور خوجة إلى أن هذه الندوة يشارك فيها خبراء ومتخصصون في مجال رعاية المسنين على مستوى دول مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ،حيث سيتم من خلالها استعراض أهداف الدراسة الوطنية لرعاية المسنين بالمملكة ومحددات هذه الدراسة والنتائج الإجمالية، كذلك عرض محاضرة حول الرعاية التغذوية لدى المسنين بالمملكة، واستخدامات الطب البديل والتكاملي لدى المسنين كما سيتم عرض ورقة علمية حول الأمن الصحي لدى المسنين من حيث التقاعد والكشف الدوري المنتظم والتأمين الصحي علاوة على عرض إجمالي لأهم استنتاجات وتوصيات الدراسة وورشة عمل حول سياسات حماية حقوق المسنين. وعرج الدكتور توفيق خوجة على

وضع المسنين إقليميا وعالمياً ،حيث أشار إلى أن عدد المسنين في الصين بلغ 11 مليونا(16% من عدد المعمرين في العالم) وفي أوروبا وأمريكا الشمالية 25% من عدد المعمرين في العالم، وفي أفريقيا 5% من عدد المعمرين في العالم، وفي اليابان 20 من كل 100 ألف تعدوا 100 سنة وبحلول عام 2015م سيصل عدد المسنين فوق الـ 100 سنة. أما عن متوسط أعمار المسنين فقد أوضح الدكتور خوجة أن عدد المسنين في المملكة العربية السعودية بلغ 73.6 وفي أمريكا 77.6 وفي أفريقيا 51.4 وفي أوروبا 74.4 وفي آسيا 67.9 وفي أمريكا الجنوبية 70.4 أما في باقي دول الخليج فقد بلغ في دولة الإمارات العربية المتحدة 77.2 وفي مملكة البحرين 74.8 وفي سلطنة عمان 74.3 وفي دولة قطر 75.5 وفي دولة الكويت 77.5 وفي الجمهورية اليمنية 62.9 منوهاً بأن ارتفاع نسبة كبار السن ومتوسط الأعمار في الخليج بعد مشيئة الله عز وجل هو نتيجة التوعية والتقدم في أساليب العلاج ولتوافر الخدمات الصحية والاجتماعية المتقدمة.

الأميرة عادلة تلتقي فاطمة طفلة اللعان

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/07هـ) 04/ مارس/2009 العدد : 2817
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090304/Con20090304262086.htm

أحمد معيدي، قايد آل جعرة - نجران

إلتقت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني يوم أمس الأول، فاطمة طفلة قضية اللعان ووالدتها واثنين من أشقائها، وذلك في مقر المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل الذي يعقد حاليا بالرياض. وقدمت الطفلة فاطمة شكوى ناشدت فيها المسؤولين وضع حد لمأساتها بعد أن رفض زوج أمها السابق ووالدها المفترض الاعتراف بها ونفى نسبها. واعتبر أشقاء الطفلة ووالدتها استقبال الأميرة عادلة لهم بادرة أمل لإنهاء المأساة التي تعيشها الطفلة منذ عشر سنوات، والتي تسببت في حرمانها من الأوراق الثبوتية مما أبعدها عن مقاعد الدراسة وجعلها طفلة بدون هوية. وتنتظر والدة فاطمة وابنتها قرارا يلزم زوجها السابق بإجراء تحليل الحمض النووي لإثبات أبوة الطفلة من عدمها وهو ما يرفضه والدها المفترض مستندا إلى صك اللعان الشرعي الذي يملكه من قبل ولادة فاطمة والذي فرق بينه وبين زوجته ونفى بواسطته نسب الطفلة.

9 قواعد لعقوبات الأحداث في دور الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/07هـ) 04/ مارس/2009 العدد : 2817
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090304/Con20090304262086.htm

محمد عضيب - الدمام

حددت وزارة الشؤون الاجتماعية تسع قواعد أساسية للجزاءات داخل دور الملاحظة الاجتماعية للحد من الاجتهادات الفردية أهمها: أن يراعى في توقيع الجزاء التأديبي عمر الحدث وسلوكياته داخل الدار، كذلك السوابق والظروف والدوافع المسببة للمخالفة، ولا تنفذ عقوبة العزل عن بقية الأحداث أو الضرب إلا بأمر كتابي من مدير الدار أو من ينيبه بعد التحقيق مع الحدث كتابيا وسماع أقواله وتحقيق دفاعه وإثبات ذلك في الأمر الصادر بالجزاء أو في محضر مرفق به. ومن القواعد أيضا منع الحدث من الزيارة كجزاء له يستلزم إبلاغ أسرته مسبقا بهذا الجزاء ومدته، وفي حالة تكرار المخالفة من قبل الحدث للمرة الثالثة يعرض للإدارة المختصة للنظر في وضعه، كما يراعى قبل توقيع جزاء الضرب التأكد من تحمل الحدث لتنفيذه من قبل أحد المختصين بناء على تعميد من مدير الدار، ويحسن إلقاء كلمة توجيهية بشأن ما ارتكبه الحدث والجزاء المترتب عليه، وذلك قبل البدء بتنفيذه. وفي الحالات التي تستدعي إجراء تحقيق كتابي من قبل ضابط التحقيق بالدار تحال الأوراق للقاضي مباشرة، وفور الانتهاء من التحقيق، كما تشتمل القواعد على تخصيص ملف بالجزاءات داخل الدار يتضمن كل قرار كتابي يصدر بمجازاة من يرتكب تلك المخالفات، ويتم تزويد ملف الحدث المخالف بصورة منه.

الرياض

العثيمين: حالات العنف في السعودية ليست ظاهرة وتدشين الخط الساخن 1919 للابلاغ عن حالات الإيذاء

4 وزراء على طاولة نقاش واحدة: نظام شامل وقوي لحماية الأطفال أمام مجلس الشورى

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 7 ربيع الأول 1430هـ - 4 مارس2009م - العدد 14863
http://www.alriyadh.com/2009/03/04/article413700.html

جانب من جلسات المؤتمر

تغطية - محمد الحيدر:

جمع برنامج الأمان الأسري في ثالث أيام المؤتمر الاقليمي الثالث للطفولة المنعقد في الرياض في الفترة من 1 وحتى 4 مارس أربعة وزراء على طاولة واحدة للنقاش حول سبل الحد من العنف ضد الأطفال.وشارك كل من الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم والدكتور عبدالعزيز الخوجة وزير الثقافة والإعلام والدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية والدكتور منصور الحواس وكيل وزارة الصحة ممثلاً عن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، وأدارت الجلسة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري.

وتأتي أهمية جلسة الشباب الثانية التي حملت عنوان: (وزراء الحاضر والمستقبل) التي نظمها برنامج الأمان الأسري ضمن فعاليات المؤتمر في قاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال كون الممثلين الأربعة وزراء جدد يناقشون للمرة الأولى قضية طارئة ذات أبعاد اجتماعية شائكة.وتمثل وزارتا التربية والتعليم والصحة ذراعين تنفيذيين رئيسيين، بينما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بدور الشريك الرئيسي الفاعل تنظيماً وتنفيذاً، بينما تقوم وزارة الإعلام بدور الذراع التوعوي.وأثنى الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم برنامج الأمان الأسري الوطني، والشؤون الصحية في الحرس الوطني على اهتمامهم بقضايا الطفل، وما قاموا به من نشاط في مجالات الطفولة وعلى رأس ذلك جهودهم في الإعداد للمؤتمر الهام حول حماية الطفل.

وأضاف الأمير فيصل ان اللجنة الوطنية للطفولة تعمل مع شركاء على إعداد نظام شامل وقوي لحماية الأطفال واقرار مسودته النهائية والتي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة (أجفند) في الرياض، مؤكداً ان النظام يعرض حالياً على مجلس الشورى.وقال الأمير فيصل ان المملكة ركزت في الأسس الاستراتيجية لخطط التنمية في المملكة على تنمية الطفل من خلال توفير حاجاته المتعددة كالبرامج الصحية والاجتماعية الخاصة بالأم والطفل والترابط الأسري وتوفير التعليم بكافة مراحله للبنين والبنات، إلى جانب رعاية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم إما في مؤسسات اجتماعية أو داخل أسرهم ان في أسر بديلة، وذلك بحسب احتياج كل فئة مع الحرص على التنشئة القويمة للشباب وفقاً للقيم الإسلامية التي تحقق لهم تطلعاتهم والنمو المتوازن في مختلف جوانب حياتهم لأنهم يشكلون نصف المجتمع وقادته في المستقبل.من جهته أكد وزير الثقافة والإعلام عبدالعزيز خوجة على إن الرؤية التي انطلقت من خلالها وزارة الثقافة والإعلام تجاه موضوع الطفل والطفولة تتحد في أن هذه المرحلة العمرية هي التي تشكل صورة الغد القريب والبعيد، مضيفاً بأن الطفولة والمرحلة العمرية المبكرة هي التربة التي تمتص كل المكونات المحيطة والتي ستترك آثارها في شخصية الرجل أو المرأة اللذين كانا في يوم ما طفلين، إلى تلك الشخصية التي تكتمل بعد حين.وأشار الوزير خوجة إلى أن الجانب الثقافي والإعلامي المنوط بوزارة الثقافة والإعلام، هو جانب يحتل جزءا كبيراً في التجربة الإعلامية ببرامج لا تستجيب لقدرات الطفل الذي يجلس فيها مجلس المتلقى تنهال عليه المعلومات والنصائح.وقال الوزير خوجة إن وزارة الثقافة والإعلام قدمت جملة من نشاطتها الثقافية الإعلامية إلى كافة شرائح المجتمع ومن بينها برامج خاصة بالطفل، ولكن برامج الطفولة تحتاج إلى الكثير من التطوير والتغيير.وأضاف «مع ذلك لم تستوعب هذه البرامج شخصية الطفل السعودي، منوها في الوقت ذاته إلى أن المجتمع السعودي مجتمع فتي واغلب أبنائه من الشباب الذين خلعوا للتو أردية الطفولة، وأعترف الوزير خوجة أن وزارة الثقافة والإعلام لم تعط الطفل ما يستحقه، مضيفاً: «أحسب أن الطفل السعودي ينتظر منا الكثير والكثير».

الرياض

وشدد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين على أن العنف الأسري لايعتبر في المجتمع السعودي ظاهرة خطيرة كما هو الحال في بعض المجتمعات الأخرى، قائلاً بأن هذه الحقيقة تعكسها الأرقام والإحصائيات المتوفرة لدى الوزارة.وأعلن الوزير العثيمين على هامش الجلسة تدشين الخط الساخن للإبلاغ عن حالات الإيذاء 1919، وشكر برنامج الأمان الأسري الوطني في مستشفى الحرس الوطني على عقد وتنظيم المؤتمر الهام، مشيراً إلى أن المؤتمر يناقش إحدى القضايا التي تهم مجتمعاتنا العربية وهي قضية الحماية الاجتماعية من الايذاء خاصة الموجه ضد الأطفال.ونوّه إلى أن الدين الإسلامي جعل التكافل والرحمة مكوناً أساسياً في صلب الحياة، موضحاً «ولكن هذا لا يعني انه ليس لدينا حالات إيذاء وعنف».

وأضاف «نعم لنشر ثقافة الحماية من الإيذاء لكن لا ينبغي أن يأخذنا الحماس المفرط إلى تصور إلى أن الإيذاء قد أصبح وباء يجتاح المجتمع».وسجلت حلقة النقاش بين وزراء التربية والتعليم والثقافة والإعلام والصحة أمس الثلاثاء تفاعلاً غير معهود بين مسؤولين رفيعي المستوى وشريحة شبابية، وطالب مدير عام التربية والتعليم في الحدود الشمالية وزير التربية والتعليم بتوضيح موقف الوزارة حيال التربية الجنسية، والتربية البدنية في مدارس البنات.

وأضاف في مداخلته بأن المجتمع العربي يهتز بحالات العنف الأسري فيما كان في الماضي يروج استقراره وتنعمه بأمان زائف، وقال مخاطباً الأمير «المدرسة ليست آمنة يا أفندم وليست لديها نظرية، والمعلم ليس تمام يا أفندم، والتعليم يفتقر لخارطة طريق، لدينا عنف جنسي في المدارس نتمنى أن يقضى عليه».

فيما أجاب وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله قائلاً: «أنتم ما لديّ، ولا داعم لنا سوى الإرادة» مبيناً بأنه حينما تولى وزارة التربية والتعليم فوجئ بأن لجنة الطفولة المنبثقة من وزارته لم تؤد الدور المنوط بها، وانه سيعمل على تفعيلها.

في ندوة وزراء الحاضر والمستقبل وحقوق الطفل

انتقادات لأداء وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإعلام

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/07هـ) 04/ مارس/2009 العدد : 2817
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090304/Con20090304262060.htm

نواف عافت ـ الرياض

شهدت ندوة ضمت وزراء التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية، الثقافة والإعلام والصحة أمس الثلاثاء ضمن فعاليات المؤتمر العربي الثالث لحماية الطفل مواجهة بين الوزراء والشباب الذين انتقدوا أداء هذه الوزارات وقدموا مقترحات عديدة لتصحيح المسار في الموضوعات التي تناولوها. الطالبة سلوى الحميد طالبت وزارة التربية والتعليم بأن يكون لها دور فعال في العملية التربوية وتغيير المناهج والكف عن سياسة التلقين وجعل المدرسة صديقة للطالب، وأن يستمتع بوقته فيها، وإعطاء المعلمين والمعلمات وإدارات المدارس دورات في كيفية التعامع مع الطلاب، وأن تكون الفصول واسعة والا تتحمل فوق طاقتها، بينما وجهت الطالبة ديم عسيري انتقادات لوزارة الشؤون الاجتماعية كونها المسؤولة عن الأطفال المعنفين وحمايتهم، وطالبت بفسح المجال أمام الكوادر العاملة في الحماية لأخذ دورات في التعامل مع هؤلاء الأطفال، وأن يتم حل القضايا بسرية، ومساعدة الأطفال المتسولين والذين يعملون في سن صغيرة.

بدوره طالب الطالب نواف آل الشيخ وزارة الإعلام بأن تكون لها رؤية واضحة للمشهد الاجتماعي السعودي وأن تتمتع بالمرونة الكافية لتحقيق غاية الشباب وإبعادهم عن التطرف والأفكار الهدامة. أما الطالب محمد الفوزان فقد طالب وزارة الصحة بأن يكون العلاج والدواء مجانا، وأن تستوعب المستشفيات كل الحالات وتحسين مستواها الطبي والكفائي وإعلاء الجودة فيها وإنشاء لجان متخصصة في رعاية الطفولة وحمايتها. إلى ذلك قال الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم: "تم الإعداد لنظام حماية الطفولة تمهيدا لعرضه أمام مجلس الشورى قريبا، كما تم الإعداد للاستراتيجية الوطنية للطفولة، والوزارة مسؤولة عن لجنة الطفولة ولكن الحق يجب أن ننتقد أنفسنا وأن نقوم بدور أكبر ونحقق شيئا واضحا للجميع". وذكر أن الوزارة تتطلع إلى القيام بدراسة لإدخال لغات أجنبية في المراحل الابتدائية، ووعد بحل مشكلة الأطفال الذين يعملون في الملاعب الرياضية ويقومون بجمع الكرات مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب.وأضاف: "أن المعلم والمعلمة هم الأساس للعملية التعليمية، ولابد أن يعرفوا بأننا نستثمر في أبنائنا، وأن القيادة الموجودة حاليا في الوزارة تملك الإرادة وتحتاج فقط الوقت الكافي لمعرفة كافة التفاصيل واتخاذ القرارات المناسبة".

انطلاقة إعلامية جديدة

من جهتة اعترف وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة بأن برامج الأمس التي تقدمها الوزارة لم تعد تناسب طفل اليوم، وأن التلفزيون لم يقدم للطفل السعودي كل ما يستحقة قائلا: "هناك برامج مجتهدة ولكننا نسعى مع المفكرين والمثقفين لانطلاقة إعلامية جديدة من أجل حماية الطفل السعودي وزيادة الوعي عبر البرامج في التلفزيون والإذاعة".

الاستماع لصوت الشباب

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن العنف الأسري لايشكل ظاهرة وفقا للأرقام والإحصائيات التي لدينا، وأن الحماس المفرط صور العنف على أنه وباء يجتاح المجتمع، "ونحن نسعى للوقاية من هذه الظاهرة التي بدات

تقلقنا، ونسعى لسد الفجوة بين الشباب والأجيال السابقة، والمهم أن يكون لدينا آلية واضحة ومستقرة لكيفية معالجة القضايا بتعاون الوزارات جميعها والاستماع لصوت قطاع عريض في المجتمع وهو الشباب، مؤكدا أننا في بداية طريق الحماية الاجتماعية والتعرف على إشكاليات هذا الأمر".

علاج المعنفين مجانا

وقال وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية د. منصور الحواسي الذي أناب عن وزير الصحة عبدالله الربيعة لسفره في مهمة خارجية: "هناك عدالة في توزيع الخدمات الطبية ونحن نقوم بعلاج المعنفين سواء مواطنين أو مقيمين مجانا.

اعتراف رسمي بـ 2890 حالة عنف وإيذاء أسري

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/03/07هـ) 04/ مارس/2009 العدد : 2817
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090304/Con20090304262075.htm

فارس القحطاني- الرياض، محمد عضيب - الدمام، سلمان الضباح- بريدة

تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا على دراسة استراتيجية وطنية جديدة لمواجهة مشاكل الإيذاء والعنف الأسري، وتستعد الوزارة لإطلاق أكبر حملة توعوية شاملة على مستوى المملكة ضد هذه الظاهرة التي تؤرق المجتمع. وأكدت مصادر «عكاظ» أن الوزارة انتهت أخيرا من المراحل النهائية للحملة التي سترى النور خلال الأيام القليلة المقبلة. وكانت حالات العنف الأسري والإيذاء سجلت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة الماضية، وبلغت الحالات التي تتابعها الإدارة العامة للحماية الاجتماعية 2890 حالة. كما سجلت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال العام الماضي 953 قضية عنف ضد الإناث مقابل 126 ضد الذكور. ومن ناحية أخرى تسعي الوزارة هذه الأيام إلى النهوض بدور الملاحظة الاجتماعية، والعمل على تطويرها عبر خطة وقائية متكاملة تواكب أهداف الاستراتيجية الوطنية لمواجهة العنف والإيذاء، تستهدف الخطة شريحة الأطفال والشباب الذين يواجهون مشاكل اجتماعية وأسرية ويتعرضون لعنف أو إيذاء يجبرهم علي التشرد أو ارتكاب جرائم تقودهم خلف القضبان. كما ركزت الخطة على البرامج الوقائية وعلى الكوادر العاملة في هذا المجال وتطوير أدائهم وتحفيزهم على التعاطي بشكل أفضل مع الأحداث، بعيدا عن الضرب و التوبيخ لضمان عدم عودتهم مرة أخرى إلى دور الملاحظة.

شروط الجلد التأديبي

وهنا يؤكد مدير دار الملاحظة في الدمام عبدالرحمن المقبل لـ «عكاظ» أنه لايمكن ضرب الحدث إلا وفق ضوابط يعلمها المشرفون ومنها :

تعبئة نموذج عن المشكلة والعقوبة المقترحة على النزيل، مبينا أنه في حالة مخالفة ذلك يتم إنذار المشرف والحسم عليه، وعند التكرار ينقل تأديبيا .وأوضح المقبل أن الجلد التأديبي يجب أن لايكسر العظام ولايجرح الجلد، ووفقا للائحة فإن عقوبة الجلد تتراوح مابين خمس إلى عشر جلدات، مشيرا إلى أنه في قضايا معينة يؤخذ رأي القاضي، وعند حدوث مشكلة ما لنزيل يعد نموذج تأديبي من قبل المراقب وتعرض على مدير الدار للموافقة.

وفيما يتعلق بشكاوى النزلاء قال مقبول: لدينا صندوق لاستقبال شكاوى النزلاء يوميا، ومن الطريف أن أحدهم أراد أختبارنا، فطالبني - دون أن يذكر أسمه - في إحدى الشكاوى بلبس الشماغ الأحمر ؛ لأنه دائما يراني بغترة بيضاء، وفوجيء النزلاء اليوم الثاني بأني لأول مرة ارتدى الشماغ وقد تعمدت ذلك كي اثبت لهم أننا نقرأ الشكاوى ونتحقق منها خصوصا ما يتعلق بعمل المشرفين والمراقبين، مبينا أن لدى دار الملاحظة بالدمام 120 نزيلا حاليا.

أعداد متفاوتة

وفي القصيم أوضح عبدالعزيز الخلف مدير دار الملاحظة الاجتماعية أن عدد النزلاء متفاوت، وغير مستقر، والعدد الحالي 50 نزيلا والطاقة الاستيعابية للدار تصل إلى 100 نزيل، مشيرا إلى أن الدار حائزة على أفضل دار للملاحظة على مستوى المملكة لتطبيقها اللوائح المعتمدة من الوزارة .

وفي الباحة أشار مدير دار الملاحظة الاجتماعية سعيد عطية الزهراني إلى أن عدد النزلاء 26 حدثا، متهمين في سرقات ومخدرات وقتل و قضايا أخلاقية.ونفي الأحداث وجود مضايقات أوحالات عنف داخل الدار، وقال (ص. ش .غ) دار الملاحظة هنا اعتبرها بيتي الثاني لما نجده من حسن المعاملة.

ويشاركه الرأي الحدث (م. ص. م) مشيرا إلى أنه يزور أسرته وأصدقاءه ويلقى معاملة جيدة من مشرفي الدار .

إعلان المنامة يوصي بخطة لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 7 ربيع الأول 1430هـ الموافق 4 مارس 2009م العدد (3078) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3078&id=92806&groupID=0

المنامة: راشد الغائب

أوصى المشاركون في المؤتمر الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر بالمنامة بـ"حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على تبني خطة عمل دولية ضد هذا الفعل الإجرامي.

وطالب إعلان المنامة في ختام أعمال المؤتمر بالعمل مع القطاع الخاص للوصول إلى نقطة اللا تسامح المطلق للاتجار بالبشر وذلك عن طريق تبني المبادئ الأخلاقية، ومطالبة الكيانات الإقليمية بوضع أطر لتحسين التعاون بين البلدان لإنهاء الاتجار بالبشر بين الدول".

كما دعا إلى "تشجيع الحكومات على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لوقف الاتجار بالبشر حسبما هو مذكور في بروتوكول الأمم المتحدة، والحث على تبني وتنفيذ أطر قانونية وطنية لتضمين الاتجار بالبشر كجريمة جنائية وضمان حماية الضحايا".

وطالب المؤتمر بـ"الاعتراف بشكل علني بالممارسات التي تقوم على أساس الأخلاق في الأعمال كمساهمة كبيرة تجاه تجديد الثقة في القطاع الخاص".

وأيد "إنشاء خط مساعدة وشبكات لتقديم الخدمة المطلوبة لضحايا الاتجار بالبشر، وتشجيع الإعلام والمجتمعات الفنية والثقافية على الاستمرار في جهودهم القائدة في نشر الوعي والدراية ونشر أفضل الممارسات، وتقوية تبادل المعلومات حول التقدم الذي تم إحرازه، وضمان الدعم المستمر للشركاء الدوليين المشتركين في حملة (أوقفوا الاتجار بالبشر الآن)".

واتفق المشاركون على "الالتقاء مرة أخرى كل عامين لتقييم الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ إعلان المنامة".

وشاركت قرينة ملك البحرين الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في الجلسة الختامية للمؤتمر التي ترأستها قرينة رئيس مصر سوزان مبارك وبمشاركة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ميجويل ديسكوتو بروتشمان.

وتناولت جلسة العمل الختامية موضوع استراتيجية الوقاية والدعم لمكافحة الاتجار بالبشر، كما حضرت الشيخة سبيكة وسوزان مبارك حوار المائدة المستديرة للإعلام والفنون والتي شارك فيها مجموعة من الإعلاميين والإعلاميات.

47٪ منهم أطفال تتراوح أعمارهم بين شهر و18 عاماً

238 حالة عنف استقبلتها الحماية الاجتماعية بالرياض العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 7 ربيع الأول 1430هـ الموافق 4 مارس 2009م العدد (3078) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3078&id=92861&groupID=0

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

كشفت مشرفة قسم الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض الدكتورة موضي الزهراني لـ"الوطن" عن آخر إحصائية سجلها قسم الحماية الاجتماعية في الإدارة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة الرياض، والتي بلغت فيها نسبة الأطفال الذين تمت دراسة حالتهم 47% من العدد الكلي للحالات التي تمت متابعتها خلال عام 1429 والتي تقدر بـ" 238" حالة عنف إيذاء، وأن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من شهر إلى 18 سنة هم النسبة الأعلى بالنسبة للفئات العمرية الأخرى.

وقالت الزهراني إن "أكثر أنواع الإيذاء والذي يمكن قياسه نسبةً لأنواع الإيذاء الأخرى هو الإيذاء الجسدي، وإننا في القسم نولي البلاغات الواردة عن الأطفال أهمية كبيرة، ولا نأخذ موافقة الأسرة في التدخل من عدمه، لأنهم لا يملكون قرار مصيرهم مثل من تجاوزوا سن 18 سنة".

وأضافت أن "الإدارة العامة للحماية الاجتماعية وموقعها الوزارة، ولجنة الحماية بمنطقة الرياض يستقبلان البلاغات من جميع الجهات الطبية والمدرسية والأمنية وإمارة المنطقة لدراسة أي بلاغ عن طفل يتعرض للإيذاء، ولجان الحماية الاجتماعية على مستوى المناطق المكونة من أخصائيين وأخصائيات هي الجهة الوحيدة التي تقوم بمباشرة حالات الأطفال في منازلهم، وتقيس حجم الأذى عن قرب، مما يعطي دراستها للحالات مصداقية وموضوعية، لذلك فإن إمارات المناطق تقوم باستمرار بتحويل الشكاوى الأسرية لنا للدراسة، وتثق برأينا وتقدر حجم جهودنا ومعاناتنا مع أسر تلك الحالات، وهذه ثقة نعتز بها جداً، بالإضافة إلى أن وزارة الشؤون هي الجهة الوحيدة التي تباشر حالات الأطفال المعنفين في منازلهم، وأن جميع الجهات تقوم بالتحويل لها وهذا بلا شك يؤثر على مستوى وسرعة المتابعة".

وقالت الزهراني إن "كثيراً من الجهات تشكك في قدرات لجان الحماية الاجتماعية وأخصائيها وتقلل من مهاراتهم المهنية، إلاّ أنهم سرعان ما يقومون بتحويل الحالات لنا عند مواجهة أي صعوبة. خاصة التي تستدعي الزيارة المنزلية ومباشرة وضع المعنف سواء كان طفلاً أو غيره عن قرب، كما أن هذه اللجان ساهمت في تغيير أحكام شرعية بحق حضانة أو ولاية أو نفقة أو زيارة أطفال بعد تدخلها المباشر لدراسة الضرر الواقع على الطفل.

وستتناول الزهراني في ورقتها بالمؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل المنعقد بالرياض اليوم دور وزارة الشؤون الاجتماعية في الحماية الاجتماعية ومواد النظام الأساسي للحكم في السعودية وما يتضمنه من قواعد نظامية تكفل حقوق الأطفال، وتشير في ورقتها إلى عدد سكان المملكة البالغ أكثر من 24 مليون نسمة منهم 38% أقل من 14 سنة من العمر، وإلى المبادئ العامة لحقوق الطفل في مجال رعاية الأسرة، في المجال الصحي للأسرة، والرعاية الاجتماعية والثقافية للطفل، ومجال التعليم.

كما تستعرض قرار انضمام المملكة إلى اتفاقية حقوق الطفل والتدابير اللازمة التي اتخذتها لمتابعة الاتفاقية من الجانب التشريعي والقانوني التي بينت أن ما وفرته المملكة يفوق ما جاء في الاتفاقية، واعتمدت المملكة العديد من الإجراءات المتفقة مع النظام الأساسي للحكم مثل ضرورة المحافظة على الأطفال، ومنع استغلالهم ومعاقبة من يقوم بذلك، وإسقاط الولاية عن ولي الأمر القاصر عندما لا يقوم بواجبه حفاظا على الطفل، مما ضمن للطفل حق الرضاعة والنسب والاسم والجنسية وكافة الحقوق المحققة لنموه وبقائه، وتكفلت برعاية الأيتام ومجهولي النسب وتدابير خاصة بحماية الأطفال مثل الأطفال في حالة الطوارئ حيث تتضمن المادة 42 من النظام الأساسي للحكم حق منح اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة ذلك، وهذا ما قامت به المملكة عندما استضافت النازحين خلال حرب الخليج وقدمت لهم المساعدات اللازمة، والأطفال في المنازعات المسلحة، وتمنع الدولة انخراط الشباب دون سن 18 سنة في القوات المسلحة، وبالنسبة للأطفال المخالفين للقانون راعى نظام قضاء الأحداث الصادر في 1389 (1969م) مصلحة الطفل الفضلى، وقد انضمت المملكة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984.

وأشارت إلى أنه بالنسبة إلى الأطفال في حالات الاستغلال تشير مواد النظام الأساسي للحكم (17، 18، 19، 20، 21) بعدم استغلال الأطفال في التجارة، أو بيع المواد المخدرة، أو الاستغلال الجنسي، أو الاتجار والخطف، وينص النظام نفسه على معاقبة كل من يقوم بتشغيل طفل دون سن الثالثة عشرة، كما لا تجيز أنظمة الخدمة المدنية تشغيل من هم دون سن الثامنة عشرة من العمر.

وتعرج الزهراني في ورقتها على جهود المملكة في منع المتاجرة بالبشر ومنها صدور قرار بمنع من عمره دون 18 سنة من ركوب الهجن في سباقات الهجن، ووصف رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية آنذاك بأن هذا قرار حكيم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ووصفه بأنه خطوة ممتازة في سبيل القضاء على عمل الأطفال.

كما تستعرض دور وزارة الشؤون الاجتماعية وقسم الحماية وآلية العمل والتبليغ، وتوصي بضرورة تفعيل اتفاقيات حقوق الطفل العالمية خاصة فيما يتعلق بالجانب الأسري والأمني . مع ضرورة تدريب القضاة على بنود تلك الاتفاقيات بما يتوافق والتشريع الإسلامي ، وبأهمية تدريب العاملين في مجال الطفولة في جميع القطاعات الحكومية والأهلية على أساسيات كيفية حماية الأطفال من العنف بأنواعه، وبتفعيل أنظمة الحماية الأسرية والعمل على توعية المجتمع بآلياتها.

وتدعو إلى الاهتمام بإنشاء المحاكم الأسرية في الدول العربية يرأسها مختصون في المجال الشرعي والقانوني والأسري ، وإلى تخصيص وحدات أسرية في مراكز الشرط بداخل الأحياء مهمتها تلقي البلاغات ومتابعتها مع الجهات المعنية بحماية الأطفال، والاهتمام بإنشاء مراكز للاستشارات الأسرية والنفسية العلاجية للحد من تفاقم المشكلات الأسرية وتطورها لمستويات مختلفة من الإيذاء، وتفعيل دور الخدمة الاجتماعية على المستوى التربوي بالذات لعلاقته المباشرة بالأطفال، وفتح مجال العمل التطوعي في مجال حماية الأطفال، لدعم روح التعاطف والتراحم التي أوصانا بها ديننا الحنيف.

أطلقت حملة تعريفية بـ(خدمة بريدي) للبريد الإلكتروني بالجوال

الاتصالات السعودية تطلق باقة خدمات تسهم في حماية الطفل

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 07 ربيع الأول 1430 العدد 13306
http://www.al-jazirah.com/621936/ln66d.htm

الجزيرة - سعود الهذلي

امتداداً لدورها في المسؤولية الاجتماعية شاركت الاتصالات السعودية في فعاليات المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل تحت شعار: (نعمل معاً من أجل طفولة آمنة) الذي تواصل على مدى أربعة أيام في الفترة من 4 إلى 7 ربيع الأول 1430 هـ في فندق الإنتركونتيننتال بالرياض وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين والذي افتتحه بالنيابة معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة.

وبهذه المناسبة قامت الاتصالات السعودية بالدعم التقني لموقع المؤتمر وجهزت وسائل الاتصال للأجنحة المشاركة في فعالياته إيماناً من الشركة بأهمية المؤتمر والقضايا المطروحة لاسيما إن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وأولت برامج حماية ورعاية الطفل أهمية قصوى وأنشأت البرامج لتطوير موهبة الطفل وحمايته وتطوير قدراته ورعاية صحته.

من جانبها أشادت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري بمشاركة الاتصالات السعودية في مثل هذه المحافل وأثنت على الخدمات المقدمة وسرعة تجاوب الاتصالات السعودية وتفاعلها مع الأحداث الاجتماعية التي تخدم الوطن والمواطن. علما أن الاتصالات السعودية توفر خدمات حصرية تدعم حماية الطفل بشكل مباشر من خلال خدمة (جوالي) للأبناء والذي يوفر - تحديد الموقع - مما يعطي أماناً أكثر ويوفر أيضاً للأهل خاصية التحكم بتحديد الأرقام المفضلة لأبنائهم واستقبال الرسائل وحجبها، وقد وفرت الشركة لزوار المؤتمر الاشتراك بالخدمات من خلال الجناح المشارك ضمن فعاليات المؤتمر. إضافة إلى خدمة نقاء نت والتي توفر خدمات إنترنت آمنة ونقية لمستخدمي الشبكة العالمية ويستفيد منها رب الأسرة لتوفير المحتوى المناسب لصغار السن وحجب ما يضرهم.

من جهة ثانية، أطلقت شركة الاتصالات السعودية الحملة التعريفية لخدمة (بريدي) المخصصة لاستقبال وإرسال البريد الإلكتروني حيث تبقيهم هذه الخدمة على إطلاع بكافة ما يتم إرساله واستقباله من وإلى بريدهم الإلكتروني بشكل دائم ومن خلال أجهزة الجوال، والرد كذلك على رسائل البريد الإلكتروني والقيام بكافة عمليات إدارة البريد الإلكتروني، وتدعم الخدمة إظهار أغلب أنواع المرفقات بحسب توفرها بالأجهزة، كما يمكن للعميل التحكم بإعدادات الخدمة بالشكل الذي يناسبه. وتتيح الاتصالات السعودية هذه الخدمة لكافة عملائها من مختلف القطاعات الاقتصادية بما تمتلكه ضمن حقيبة خدماتها الواسعة المخصصة لقطاعات الأعمال التي تعد أحد أهم الركائز التي تقود الاقتصاد السعودي إلى المزيد من النهضة والتطور انطلاقاً من استراتيجية الطليعة المواكبة للهوية الجديدة لشركة الاتصالات السعودية والتي تهدف إلى التمركز حول عملاء قطاع الأعمال والاقتراب منهم لملامسة احتياجاتهم تمهيداً لتلبيتها وتقديم الخدمات عالية التقنية والجودة ومختلف الحلول الملائمة لهم ولطبيعة أعمالهم لتضمن بذلك استمرارية أعمالهم بمستوى عال من الأداء والاعتمادية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

85 ٪ من متسولي الرياض غير سعوديين ولا يملكون إقامة نظامية

المصدر:جريدة الاقتصادية الأربعاء 7 ربيع أول 1430 هـ الموافق 04 مارس 2009 العدد 5623
http://www.aleqt.com/2009/03/04/article_201400.html

نور عبد الله من الرياض

تشير إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن معظم المتسولين المقبوض عليهم، وخصوصاً في الرياض غير سعوديين إذ أظهرت أن نسبة السعوديين المتسولين بين 13 و21 في المائة بينما تراوح نسبة غيرهم بين 78 و87 في المائة في آخر ثماني سنوات.

يقول حمد بن سعد الثاقب مدير مكتب مكافحة التسول في الرياض، إن الجالية اليمنية تشكل 85 في المائة من إجمالي المتسولين وغالبيتهم لا يحملون إقامة نظامية، لافتاً إلى أن إحكام الحدود يعني السيطرة على التسول.

وقال لـ "الاقتصادية": إن مهمة القبض على المتسولين أصبحت في يد الجهات الأمنية، وبدئ في هذا الأمر منذ تاريخ 20-8-1426هـ واختصر دور المكتب على درس حالات المتسولين السعوديين بعدما يقبض عليهم، لافتاً إلى أن المتسولين السعوديين تتم مساعدتهم عبر طريق الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية، بعدما تدرس حالاتهم أو يحالون إلى الدور أو المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

وذكر أن "المرأة والطفل من الفئات التي تتميز بسهولة تسولهم، وعدم معرفة الآخرين بهم، بعكس الرجل الذي يكون معروفا لدى المجتمع، فهو يستخدم زوجته أو بناته لممارسة التسول"، مشيراً إلى أن "بعض الأزواج يكون مدمن مخدرات أو لا يعمل فيستخدم امرأته أو بناته للتسول لما في ذلك من مكسب مادي سريع". ويذكر أن "أحد الأزواج حضر بعدما قبض على زوجتيه بدعوى التسول، مستغرباً فعلهن فهو غير محتاج فراتبه خمسة آلاف ريال ولديه تجارة أخرى، إنما نساؤه دائماً ما يطمعن بالزيادة في المال من أجل تلبية بعض الكماليات".

ويواصل: "في أماكن تحصل المتسولة في وقت قصير من 400 إلى 500 ريال، وبعضهن حينما يقبض عليهن نجد معها نحو ثلاثة آلاف ريال حصيلة يوم فقط، وهذا فقط ما نحصل عليه من معلومات رغم ما نعانيه من تكتم المتسولين عن معلوماتهم وهوياتهم ودخلهم المالي من التسول، لإتقانهم الخداع، إلا أنه غالباً يكون دخل هؤلاء من ألف إلى ألفي ريال يومياً". ويلفت إلى أن بعض المتسولين يمتلك بيوتا للتأجير ومدخرات بنكية وسيارات. ونفى أن تكون البطالة سبباً في التسول، معتبراً أنها بعيدة تماماً عمن يمتهن هذه المهنة.

وعن أماكن وجود المتسولين في الرياض، قال مدير مكتب مكافحة التسول إن تمركزهم في أحياء: الفيصلية، معكال، ومنفوحة، لافتاً إلى أن السعوديين لا يتجاوزون 14 في المائة فيما غير السعوديين 86 في المائة، مشيراً إلى أن أكثر جنسية متسولة في الدرجة الأولى هم من اليمن لإتقانهم تقمص الشخصية السعودية في الجنوب، ثم يأتي بعدهم الجنسية السورية والفلسطينية والذين يتقنون لهجات السعوديين في شمال المملكة، وبعض هؤلاء يأتون المملكة برخصة زيارة لمدة يومين إلى ثلاثة أيام لكنهم يظلون على مدى أشهر، مطالباً الإعلام بتكثيف جهده وعدم رفع الراية البيضاء حتى لا يستفحل الأمر فالمتسولون ليسوا مساكين.

جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفل

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 07 ربيع الأول 1430 العدد 13306
http://www.al-jazirah.com/621936/fe2d.htm

بقلم الدكتور- يوسف العثيمين:

هذه ورقة عمل عن جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في حماية الطفل بقلم معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، وقد قدمها إلى المؤتمر العربي الإقليمي الثالث حول حماية الطفل المنعقد في مدينة الرياض خلال الفترة من 4 - 7 ربيع الأول 1430هـ الموافق 1-4 مارس 2009م حيث يختتم المؤتمر فعالياته اليوم وفيما يلي نص ورقة معالي الوزير.

أولت حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - أيّدهما الله - برامج الحماية الاجتماعية الاهتمام والدعم السخي، انطلاقاً مما يحث عليه ديننا الإسلامي من تعاون، وتكافل، ومودة، ورحمة. وانطلاقاً من سياسة هذه الدولة -رعاها الله- في تقديم الدعم والمساندة لضحايا العنف والإيذاء بما يكفل تحقيق الأمان الاجتماعي لتلك الفئات، فقد عملت هذه الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وكذلك الجهات الأهلية والخيرية باتخاذ الوسائل الكفيلة للتصدي لمظاهر العنف في المجتمع السعودي منذ إنشاء الوزارة، وما عقد هذا المؤتمر إلا مؤشر واضح على هذا الاهتمام:

مقدمة عامة حول العنف الأسري
في المملكة العربية السعودية:

عرفت المجتمعات الإنسانية مظاهر العنف الأسري منذ القِدم، فالعنف حالة اجتماعية تعاني منها كافة المجتمعات، بمختلف مستوياتها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ونحن جزء من هذا العالم، وإن اختلفت الأسباب والمؤثرات.

إن بعض مظاهر العنف الأسري في مجتمعنا بدأت في البروز على السطح خلال الأعوام الماضية نتيجة لما طرأ على مجتمعنا من تحولات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد برزت أنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسري لم تكن مألوفة من قبل في ثقافة المجتمع، مثل بعض مظاهر الإساءة في معاملة الأطفال أو الزوجات، وغيرهم من أفراد الأسرة.

ورغم أنه لا توجد دراسة وطنية دقيقه حول حجم المشكلة ومسبباتها إلا أن الواقع يتطلب من كافة الجهات المسؤولة التحرّك بصفة سريعة وجدية لمواجهته والآثار المترتبة عليه.

تعريف العنف والإيذاء:

هو كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد بأحدها والذي يرتكبه شخص اتجاه شخص آخر بما له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية.

ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات له.

تعريف منظمة الصحة العالمية للعنف: الاستعمال المتعمد للقوة المحسوسة، أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان.

تعريف العنف ضد الأطفال
أي فعل أو الامتناع عن فعل، يعرّض حياة الطفل وسلامته وصحته الجسدية والعقلية والنفسية للخطر: كالقتل، أو الشروع في القتل، والإيذاء، والإهمال، وكافة الاعتداءات الجنسية.
وقد عرّفت لجنة الخبراء الاستشارية للمنظمات غير الحكومية الدولية لدراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال العنف بأنه (العنف الفيزيائي) (الجسدي) (النفسي) (النفسي الاجتماعي) والجنسي ضد الأطفال من خلال سوء المعاملة أو الاستغلال كأفعال متعمدة أو غير متعمدة مباشرة أو غير مباشرة تؤدي لوضع الطفل عرضة للمخاطر أو الإضرار بكرامته وجسده وبنفسيته أو مركزه الاجتماعي أو نموه الطبيعي.
جهود وزارة الشؤون الاجتماعية
إن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت سباقة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري عن طريق وكالتيها الرعاية والتنمية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي، وفروع الوزارة المنتشرة في جميع أنحاء المملكة المختلفة.
وقد كان الاهتمام ينصب على تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة سواء عن طريق الدراسة والبحث الاجتماعي أو الإيواء بفروع الوزارة أو عن طريق الجمعيات الخيرية أو المساعدات المادية أو العينية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
1- أنشأت الوزارة وحدة الإرشاد الاجتماعي عام 1421هـ برقم مجاني 8001245005 لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة و يعمل بها 21 مستشاراً.
2- أنشأت الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1-3-1425هـ.
أهداف الإدارة
أ- نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء.
ب- العمل من أجل تحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم.
ج- العمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف والتي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع.
الفئات التي ترعاها الإدارة:
وتخدم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية كلاً من:
1- الطفل (18) سنة فما دون.
2- المرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي.
3- الحالات الأخرى المستضعفة.
ومهامها
1- دراسة المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الإيذاء والعنف في المجتمع السعودي.
2- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة (الحكومية والأهلية) التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.
3- التدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة مثل: إمارات المناطق، والمحاكم الشرعية، وأقسام الشرط.
قامت الوزارة بالرفع لسمو وزير الداخلية بطلب الموافقة على تشكيل لجان للحماية الاجتماعية بالمناطق الرئيسية الثلاثة عشر، وقد تم إضافة أربع مناطق أخرى ذات كثافة سكانية عالية رغبة في الإسراع والسهولة في اتخاذ الإجراءات بالمناطق التالية:-
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة الرياض.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل.
* لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة عسير.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة القصيم.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة تبوك.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة الباحة.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة نجران.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة الجوف.
* لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة جازان.

* لجنة الحماية الاجتماعية بالحدود الشمالية.
* لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة.
* لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف.
* لجنة الحماية الاجتماعية ببيشة.
* لجنة الحماية الاجتماعية بالأحساء.

أعضاء لجان الحماية

* مدير عام الشؤون الاجتماعية أو من يمثله بالمنطقة (رئيساً).
* مندوب من إمارة المنطقة (عضواً).
* مندوب من شرطة المنطقة (عضواً).
* مندوب من إدارة مكافحة المخدرات (عضواً).
* مندوب من وزارة الصحة (عضواً).
* مندوب من مستشفى الصحة النفسية أو الأمل (عضواً).
* مندوب من وزارة التربية والتعليم (للبنين) (عضواً).
* مندوب من وزارة التربية والتعليم (بنات) (عضواً).
* مندوب من وزارة العدل (عضواً).
* مندوب من هيئة التحقيق والادعاء العام (عضواً).

إستراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية

* الإصلاح وفيه يتم التركيز على حل المشكلة ودياً بين الأطراف.
* التأهيل الاجتماعي وفيه يتم التركيز على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء.
* التأهيل النفسي وفيه يتم التركيز على الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة.
* الإيواء وهو آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.

مهام اللجان

أ) تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة.
ب) التحري عن صحة البلاغ، ودراسة المسببات، ووضع الخطط العلاجية المناسبة.
ج) توفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر.
د) تكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والعنف.
هـ) التنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

- ينبثق من كل لجنة فريق تنفيذي مكون من أخصائي وأخصائية اجتماعية، وأخصائي وأخصائية نفسية.
- تم تشكيل لجنة من الجهات التالية: (الداخلية الأمن العام وهيئة التحقيق والادعاء العام)، العدل، الشؤون الإسلامية، التعليم العالي، الثقافة والإعلام، الصحة، التربية والتعليم، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزارة الشؤون الاجتماعية) لتحديد دور كل جهة من تلك الجهات في مواجهة العنف الأسري.

وهذه اللجنة قد أنهت أعمالها، وتم رفع نتائجها لمقام وزارة الداخلية لتعميمه على الجهات ذات العلاقة.

عند استقبال البلاغ يتم اتخاذ الإجراء التالي

1- إحالة البلاغ إلى رئيس اللجنة التنفيذي للتحقق من صحة البلاغ ودراسته.
2- بعد استكمال المعلومات تعرض على اللجنة لتقرير ما يجب إجراؤه تجاه الحالة.
3- الرفع لمقام الإمارة بالموضوع وبالإجراء الذي سوف يتم والإفادة إذا لزم الأمر.

* تم إنشاء مركز تلقي بلاغات الإيذاء والعنف على الرقم 1919 وساعات العمل به في المرحلة الحالية من الساعة 8 صباحاً إلى الساعة 10 مساءً ماعدا يوم الجمعة.
* قامت الوزارة بعقد العديد من الدورات لتأهيل موظفيها وموظفاتها.
* تم التعاون مع اليونسيف بطباعة20 ألف نسخة من كتيب الحماية (1، 2).
* تم طباعة 50 ألف مطوية عن الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.
* قامت الوزارة بإنشاء موقع للحماية الاجتماعية يقدم خدمات الاستشارات والبلاغات على الشبكة العنكبوتية http://www.hemayah.org

اتخذت الدولة - أعزها الله - إجراءات جديدة للحد من ظاهرة العنف الأسري في الجلسة التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - والتي صدر فيها قرار المجلس الموقر رقم 366 وتاريخ 3- 12-1429هـ والذي تضمن الآتي:
أولاً: على وزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ ما يلزم للحد من مشكلة العنف الأسري، وبخاصة ما يلي:
1- الإسراع في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تبدأ بالمناطق والمحافظات التي فيها كثافة سكانية، وتزداد فيها حالات العنف، وبخاصة (الرياض، وجدة، والطائف، وبريدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأبها، وعرعر، والدمام، وجازان) وتوفير الكوادر المؤهلة، والمناسبة لتلك الوحدات، وكذلك دعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بكادر وظيفي مناسب ومؤهل.
2- حثّ الجمعيات الخيرية على افتتاح وحدات حماية اجتماعية في المناطق والمحافظات التي ليس فيها وحدات.
3- إعداد الخطط الإعلامية التوعوية التي تُركّز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة، وذلك بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التربية والتعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب).
4- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات والعاملين في مجال معالجة حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى إقامة دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة، والاستفادة من خبرات الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن.
5- الاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم في رصد مشكلة العنف وبخاصة العنف المدرسي.
6- إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، وتقدير الميزانية اللازمة لها، والرفع عن ذلك بحسب الإجراءات النظامية.
ثانياً: على وزارة التربية والتعليم تضمين مناهجها الدراسية مفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف.
ثالثاً: التأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية، ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة إليها.
رابعاً: على جميع الجهات التي تتولى أعمال الحماية الاجتماعية التنسيق فيما بينها تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة المسؤولة عن كل ما يخص الشؤون الاجتماعية.
الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بعد صدور القرار:
- قامت الوزارة بتقديم دعم مادي بمبلغ عشرة ملايين وأربعمائة ألف ريال لعدد 14جمعية لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية وجارٍ العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور.
- جار العمل على إطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة.
- الوزارة تعكف على إعداد برنامج علمي وعملي لتأهيل موظفيها وموظفاتها، ومن ضمن المشروع فقد تم توقيع اتفاقية مع برنامج الأمان الأسري لتدريب موظفي وموظفات الوزارة.
- تم دعوة الجهات المعنية بالحماية لعقد اجتماعات تشاورية للتنسيق حيال أعمال الحماية الاجتماعية
- جاري العمل بالتنسيق مع بعض الجهات على إعداد إستراتيجية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري.
والله الموفق..

بكين تطلب منها الكف عن إلقاء الدروس حول حقوق الإنسان

واشنطن تدين انتهاكات حقوق الإنسان في إيران وليبيا وسورية... ومصر

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الجمعة 27 فبراير 2009 العدد 10833
http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=114785&searchText=حقوق%20الإنسان

واشنطن ـ ا ف ب –
دانت وزارة الخارجية الاميركية، ايران وليبيا وسورية وايضا مصر، احد حلفائها في الشرق الاوسط، لانتهاكاتها في مجال حقوق الانسان، متهمة اياها في شكل خاص بسجن ناشطين بصورة تعسفية، ووعدت بان تكون قدوة في مجال حقوق الانسان.
وفي تقريرها السنوي حول حقوق الانسان لعام 2008 الاول الذي ينشر في عهد ادارة الرئيس باراك اوباما، اعتبرت الخارجية في ما يتعلق بالشرق الاوسط، انه يوجد «تحديات جدية ومستمرة لتشجيع الديموقراطية وحقوق الانسان» رغم «بعد التقدم الملحوظ».
ولفت التقرير في اشارة الى مصر وايران، ان «في الوقت الذي يمكن فيه الحصول في شكل اوسع على المعلومات عبر الانترنت والفضائيات، برزت قيود اكبر على وسائل الاعلام بما في ذلك على اصحاب المدونات». واضاف: «يبدو في شكل خاص ان اعتقال وتوقيف اصحاب المدونات مرتبط في المصاف الاول بجهودهم لتنظيم تظاهرات عبر مدوناتهم ومشاركتهم في اي شكل اخر من النشاط» السياسي.
واعتبرت الخارجية ان احترام حقوق الانسان «ما زال ضعيفا في مصر» مع «انتهاكات كبيرة في ميادين عديدة».
واضاف التقرير ان ايران كثفت قمع اصوات المعارضين «من خلال الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات المغلقة التي تنتهي... باعدامات». وتابع ان سورية «تواصل انتهاك حقوق الحياة الخاصة للمواطنين وفرض قيود كبيرة على حرية التعبير والاجتماع والصحافة في ظل افلات الحكومة من العقاب والفساد».
واعلنت ليبيا من جهتها الافراج عن الناشط فتحي الجهمي في مارس. لكنه حسب الخارجية الاميركية، «بقي محتجزا في المركز الطبي في طرابلس بقية العام ولم يسمح له سوى بزيارات عائلته بين الحين والاخر».
ولفت التقرير ايضا الى «استمرار العنف حيال النساء في سائر ارجاء المنطقة». واشار الى «ان الناشطات الايرانيات تعرضن للمضايقات واوقفن وخضعن لتجاوزات واتهمن بـ «المساس بالامن الوطني» لمشاركتهن في تظاهرات سلمية ومطالبتهن بمساواة الحقوق».
لكن التقرير اكد في الوقت نفسه وجود تحسن مثلما هو الامر في الكويت حيث «تقدمت 27 سيدة بالترشح الى الانتخابات التشريعية في مايو 2008 رغم عدم فوز اي منهم» او في الامارات العربية المتحدة التي عينت «اول قاضية وسفيرتين». الى ذلك، اتخذت بعض الدول تدابير للحد من التجاوزات الاجتماعية مثل سلطنة عمان والبحرين اللتين سنتا «قوانين عامة لمكافحة الاتجار بالبشر» والاردن الذي «وسع الحماية بموجب قانون العمل ليشمل الخادمات الاجنبيات»، حسب التقرير.

واخيرا في العراق، اشار التقرير الى تحسن الوضع الامني والى عمليات «مصالحة وتخفيف التوترات في محافظات عدة»، لكن «استمرار العنف المرتكب من قبل المتمردين والمتطرفين بحق المدنيين اضر بقدرة الحكومة على ترسيخ دولة القانون مع حصول نتيجة لذلك انتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الانسان».
كما اشار التقرير السنوي الى موريتانيا والصين والكونغو الديموقراطية واريتريا وزيمبابوي وارمينيا وسريلانكا وكوبا وفنزويلا.
ومن بين 40 بلدا اشير اليها في توطئة التقرير وحدها تايلند وبنغلادش والعراق وكولومبيا وغواتيمالا شهدت تقدما في مجال حقوق الانسان.
اما باقي الدول، فرأى التقرير ان حقوق الانسان لا تزال تشهد فيها انتهاكات منهجية وبينها بالخصوص بورما (ميانمار) «التي تواصل اعتماد وسائل القمع» وبيلاروسيا التي «لا تزال حصيلتها سيئة جدا» وكوريا الشمالية ذات الحصيلة «المغرقة في السوء» وتونس «مع قمعها المنهجي والقاسي لحرية التعبير والتجمع» واوزباكستان حيث لا يزال التعذيب ممارسة «منهجية».
واضاف التقرير: «ومثل باقي الدول ذات السيادة فان علينا واجبات دولية في مجال احترام حقوق الانسان وحريات مواطنينا ومن مسؤولية الآخرين التعبير حين يعتقدون ان هذه الالتزامات لم يتم احترامها».
في المقابل، دعت الصين، الولايات المتحدة الى الكف عن فرض نفسها كحارس لحقوق الانسان في العالم. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية ما جاوتشو، «ندعو الولايات المتحدة الى الاهتمام بمشاكلها الخاصة في مجال حقوق الانسان والكف عن فرض نفسها كحارسة لحقوق الانسان».
واضاف ان «الصين شهدت في السنوات الثلاثين الاخيرة نموا اقتصاديا كبيرا وحققت تقدما ديموقراطيا مستمرا وتؤمن حماية كاملة للحرية الدينية»، مؤكدا ان «المجموعات الاتنية تتمتع بحقوقها وحريتها». وتابع ان «هذا امر معروف من قبل الجميع».

مصر والسودان يرفضان الوصاية

انتقادات دولية متزايدة للتقرير الأمريكي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية السبت 2009/02/28
http://www.alkhaleej.co.ae/portal/379b924e-d265-4579-a68e-3bfd9704f45d.aspx

وجهت وزارة الخارجية الروسية انتقادات حادة إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان، مؤكدة انه يعكس موقفاً ''متحيزاً'' ينظر إلى روسيا من زاوية سلبية بصورة منهجية، ورفضت مصر والسودان تقرير الخارجية الأمريكية وأكدتا أنهما لا تقبلان الوصاية الأمريكية.واتهمت وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة باستخدام ''مجموعة من الأحكام العشوائية التي استخدمت في السابق''، والتي تعتبر روسيا ''مسبباً كبيراً لانتهاكات حقوق الإنسان''.

وجاء في بيان للوزارة ''ليس سراً ان الولايات المتحدة اتخذت موقفاً منحازاً في مجال حقوق الإنسان، نظراً إلى الولاء الذي يبديه هذا البلد أو ذاك للسياسة الخارجية الأمريكية ووسائلها للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان''.

وانتقدت الوزارة الروسية خصوصاً الطريقة ''المعيبة'' التي قدمت من خلال وزارة الخارجية الأمريكية ''الجهود التي تبذلها روسيا للدفاع عن مواطنيها وجهودها لحفظ السلام في أوسيتيا الجنوبية''.

وانتقدت أيضاً ''استخدام التقرير وثائق لمنظمات غير حكومية لا تخفى على أحد اتجاهاتها السياسية ومصادر تمويلها''.

واعتبرت موسكو ان الانتقادات الأمريكية ''لا تصمد عندما نرى الحالات الواضحة لانتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها الولايات المتحدة عندما ''تدافع عن حقوق الإنسان'' في يوغسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق''.

وخلصت وزارة الخارجية الروسية إلى القول ''حيال تصريحات الادارة الأمريكية الجديدة التي تؤكد استعدادها لاجراء حوار محترم وبناء مع البلدان الأخرى، نأمل في أن تعيد واشنطن النظر في موقفها لدى إعداد تقارير مماثلة''.

وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية حسام زكي أمس، أن مصر ''لا تقبل قيام أية دولة بتنصيب نفسها وصياً على الشعب المصري أو حكماً على حالة حقوق الانسان في البلاد''، ووصفت الخارجية السودانية التقرير الأمريكي بأنه ''زائف'' وستار لتغطية استهتار امريكا بالقانون الدولي لحقوق الانسان، وقال زكي تعقيباً على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الأنسان في العام والذي تضمن جزءاً عن مصر ''يعكس هذا الموقف قناعة الدولة المصرية بأنها ليست مسؤولة إلا أمام الشعب المصري، الحكومة المصرية ملتزمة بحماية وصيانة حقوق الانسان والحريات الأساسية وفق ما ورد في الدستور والقانون، فضلا عن الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والصكوك الدولية التي انضمت لها مصر في مجال حقوق الانسان''.

وأضاف ''المحرك الأساسي للجهود المصرية للارتقاء بالمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان هو الاقتناع الكامل بأن اعلاء حقوق المواطن المصري هو في صميم المصلحة الوطنية''.

وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية السفير علي الصادق امس ان الولايات المتحدة من اكثر الدول التي ارتكبت الفظائع في حق الجنس البشري، مشيراً في هذا الصدد الى سجون ابوغريب ومعتقل غوانتانامو اضافة الى هيروشيما ونجازاكي فضلا عن ابادتها للسكان الاصليين في امريكا الشمالية وقال ''ينبغي لامريكا ان تتوارى خجلا مما فعلته بالشعوب الأخرى من تقتيل للشعب الفلسطيني اضافة الى احداث الصومال''، معربا عن امله في ان تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة على تغيير سياستها تجاه الشعوب.

وفي كراكاس، قال وزير خارجية فنزويلا نيكولاس مادورو الخميس ان الجزء المتعلق ببلاده في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان ''مليء بالأكاذيب''.

وقال مادورو للصحافيين ان ''الحكومات والحركات الاجتماعية والسياسية في كل أنحاء الأرض تستنكر النوايا السيئة والطبيعة الزائفة لهذا التقرير''.

واعتبر مادورو ان التقرير الأمريكي يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لفنزويلا، وقال "لا يمكن لأي حكومة في العالم ان تضع تقريراً للتدخل والحكم على المواقف في الدول الأخرى"، مضيفاً انه "من غير المقبول لأية دولة ان "تضع نفسها فوق الدول الأخرى".

من جهتها، نددت فيتنام بالتقرير الأمريكي، وقال لي دونج المتحدث باسم وزارة الخارجية الفيتنامية "نرفض التعليقات المتحيزة المبنية على معلومات خاطئة عن فيتنام والتي اشتمل عليها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن عام 2008".

وقال دونج إن الدولة الفيتنامية تحترم الحرية وحقوق الإنسان غير انها تقوم أيضاً بمحاربة سوء استغلال هذه الحقوق لتقويض مصالح البلاد والحقوق والقانونية للمنظمات والأفراد.

خلصت في تقريرها للعام 2008 إلى أن الأوضاع في لبنان "لا تبشر بالخير"

مؤسسة "حقوق الإنسان والحق الإنساني": تضييق على العمل السياسي والرأي الآخر في مناطق نفوذ"حزب اللّه"

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الخميس 26 فبراير 2009 العدد 10832
http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=114542&searchText=حقوق%20الإنسان

بيروت - من فاطمة قاسم

على خطى المفكر اللبناني الراحل شارل مالك تسير مؤسسة «حقوق الإنسان والحق الإنساني» على قاعدة احترام حقوق الإنسان والحق في العيش بحرية وكرامة في مجتمع تعددي ديموقراطي لا مجتمع عبيد، كما قال مالك.

وخلصت المؤسسة إلى أن «أوضاع حقوق الإنسان في لبنان لا تبشر بالخير»، وذلك استناداً الى تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في لبنان للعام 2008، والذي ركز الضوء على عناوين عريضة شملت كل ما تتعرض له هذه الحقوق.

وكانت المؤسسة درجت في تقاريرها السابقة خلال عقدين على تصنيف لبنان في مرتبة مقبولة مقارنة مع دول المجموعة العربية. وحسب المؤسسة فإنه «خلال سني الحرب الأهلية في لبنان كان واضحاً أن هذا التصنيف لم يعد واقعياً، وتراجع الى درجة خطيرة جداً نتيجة الانتهاكات المتمادية التي شهدتها الحرب اللبنانية».

لكن بسبب أحداث العام الفائت، اعتبرت المؤسسة أن «الأوضاع لا تبشر بالخير بعد العودة إلى استعمال العنف وانتهاك حقوق المواطنين اللبنانيين على المستويات كلها».

وقد حاولت المؤسسة في تقريرها أن تعكس رؤيتها للأمور على الساحة اللبنانية بالإحاطة قدر الامكان بمختلف المعطيات الميدانية، آملة أن «يشكل ذلك جرس إنذار أو منبهاً للمجتمع اللبناني إلى خطورة ما ينزلق اليه من مسائل يجب ألا يسكت عنها اللبنانيون لارتباطها بمصير لبنان وبنيانه».

واستهل تقرير العام 2008 بالحديث عن حرية العمل السياسي والاجتماع الحزبي، فقد تمت ملاحظة «التضييق على العمل السياسي والرأي الاخر في مناطق يسيطر عليها (حزب الله) في الجنوب والبقاع وبيروت. وهناك تقارير متواصلة عن إطلاق النار على المراكز الحزبية في مناطق مختلفة واشتباكات مسلحة تندلع بين الحين والآخر غالباً ما تنتهي بسقوط ضحايا، فيما تستمر الصدامات المتفرقة بين مجموعات مختلفة من المحازبين والطلاب ومنها ما جرى ويجري في الجامعات».

واعتبر التقرير أن «انتهاء اعتصام المعارضة في وسط بيروت، تسبب بانتهاك حقوق التنقل بحرية والعيش للعشرات من المؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها».

أما بخصوص أحداث 7 مايو، فذكر التقرير أن «فصائل المعارضة بقيادة (حزب الله) قامت بتنفيذ عملية اجتياح عسكري واسع لمناطق بيروت الغربية، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وتوتر مذهبي كبير». وأبدت المؤسسة قلقها بسبب «ما جرى من أحداث عنف متبادلة في شمال لبنان، حيث سقط محازبون لـ(الحزب السوري القومي الاجتماعي) بنيران مسلحين مؤيدين للموالاة في مدينة حلب، وكذلك دارت اشتباكات عنيفة في سهل البقاع أدت الى قتلى ودمار كبيرين».

وما يقلق المؤسسة «اعتماد العنف أحد وسائل التعبير لدى مختلف المجموعات الطائفية والمذهبية والحزبية اللبنانية، موقعاً عشرات القتلى والجرحى في الأحداث التي اندلعت».

مسيحيون وشيعة

وعن الانتخابات والحقوق السياسية، أورد التقرير أن «المسيحيين يتمثلون بعدد من النواب يفوق حجمهم الديموغرافي (50 في المئة من النواب إزاء 40 في المئة من عدد اللبنانيين). لكن هذا التفوق يبقى نظرياً ذلك أن عدد النواب المسيحيين الذين ينتخبون في دوائر ذات غالبية مسيحية لا يزيد على 22 بينما 44 من النواب المسيحيين يصلون الى المجلس النيابي بأصوات غير المسيحيين، وهذا واقع يتحكم في أدائهم السياسي».

وعلى نقيض المسيحيين، ذكر التقرير أن «تمثيل الطائفة الشيعية يبدو أفضل حالاً رغم أن عدد نواب الشيعة أدنى من حجمهم الديموغرافي، لكنهم يستعيضون عن هذا النقص بنواب من طوائف أخرى تأتي بهم دوائر ذات أكثرية شيعية. ولا مصلحة لهؤلاء النواب في معارضة مصالح من يأتي بهم إلى الندوة البرلمانية».

ويعد القانون الجديد للانتخاب بسلسلة من الإصلاحات، ولاحظ التقرير أن «بعض هذه الإصلاحات وضعت موضع التطبيق: انتخابات عامة في يوم واحد، إلغاء البطاقة الانتخابية، لكن بعضها الآخر أهمله القانون (الكوتا) النسائية أو بعض الإصلاحات التي تواجه عقبات جدية، مثل الإشراف على الانفاق الانتخابي وتطبيق سقفه في مجتمع لا رقابة صارمة فيه على ضريبة الدخل».

وتساءل التقرير عن كيفية «الاطمئنان إلى صحة التصويت وفرز الأصوات في مربعات أمنية لا سلطة للدولة عليها ولا وجود لها فيها».

أما بخصوص المرأة، فقال إنها «تتمثل في البرلمان بواسطة مجموعة من السيدات تقل عدداً عن الحجم الديموغرافي وتتدنى عن نسبة الإناث في جميع المجالس النيابية في محيطها العربي، في حين لم تتمثل المرأة في التركيبة الحكومية الحالية إلا بوزيرة». وذكر أن «محاولة الهيئات النسائية تحديد (كوتا) نسائية معينة من عدد النواب وإدراجها في إطار قانون الانتخاب باءت بالفشل».

تراجع حرية الصحافة

ركز التقرير الضوء أيضاً على حرية التعبير والصحافة، فأشار إلى أن «تقارير رصد الحريات الصحافية تُجمع على تراجع حرية الصحافة في لبنان، ثم انزلاقها إلى الثلث الأدنى في تراتبية هذه الحريات. يضير حرية الإعلام قانون 1954 للصحافة المكتوبة الذي يمنع الترخيص لصحف جديدة ويحصرها بالامتيازات السابقة لتاريخ القانون ما يجعل الحصول على رخصة إصدار عظيم الكلفة (مئات آلاف الدولارات)».

من جهة أخرى، أكد التقرير أن «الصحافة والإعلاميين باستمرار هم عرضة للإرهاب وكان آخرهم الإعلامي عمر حرقوص».

وأسفت المؤسسة «لعدم التوصل إلى جديد قضائي في جريمتي اغتيال الصحافيين سمير قصير وجبران تويني، وكذلك لا جديد قضائياً في تفجير إذاعة صوت المحبة المسيحية منذ أعوام ثلاثة، بالإضافة إلى إحراق مؤسسات إعلامية ومنعها من البث خلال أحداث 7 مايو، إضافة إلى استخدام الإعلام للتحريض وإثارة الفتن، خصوصاً عبر الإعلام المرئي والمسموع والإنترنت. ويضاف إلى ذلك كله توقيع وزراء الإعلام العرب، ومن بينهم وزير الإعلام اللبناني وثيقة البث الفضائي التي تقيد حرية الرأي والتعبير».

ولفت التقرير إلى أن «العام الفائت شهد سلسلة من الدعاوى القضائية التي طاولت مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة من الأطراف السياسيين المتنازعين، وذلك بتهم القدح والذم ونشر أخبار كاذبة».

وما يثير قلق المؤسسة أيضاً «الضغط المالي الذي يمارس على عدد من وسائل الإعلام من طريق محاصرتها إعلانياً ومنع شركات الإعلان من التعامل معها، وإقدام عدد من وسائل الإعلام المشهورة على منع العاملين لديها من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مجرد التحدث في الأمور السياسية داخل حرم هذه المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى ممارسة أخرى يتمادى فيها السياسيون لجهة منع الإعلاميين من ممارسة نشاطاتهم تحت شعار أنه غير مرغوب فيهم».

حدة الرقابة تتراجع

كذلك، تطرق التقرير إلى حرية التعبير الفني، ملاحظاً «تراجع حدة الرقابة التي كانت ممارسة على عدد كبير من هذه المنشورات». وسجلت المؤسسة «منع مجلات فرنسية وتونسية من دخول لبنان بسبب بعض المقالات فيها. وتواصل السلطات أيضاً مراقبة الأعمال الفنية التي تعرض المسرحيات والأعمال الفنية المختلفة الآتية من الخارج. وتم تأخير عرض فيلم تونسي في أحد مهرجانات السينما في بيروت بسبب الرقابة.

وفي مطلع نوفمبر منعت سوليدير الرسامة والمخرجة السينمائية جوسلين صعب من عرض لوحاتها في أحد غاليريات وسط المدينة بعدما اعتبرت الشركة أنها مسيئة الى الأديان وإلى رموز فيها».
وعن حرية الإصدار والكتب، قال التقرير إن «تدريس كتاب التربية الوطنية يستمر رغم الاحتجاجات الكثيرة على عدم احترامه قيم التعددية المجتمعية في لبنان وأيضاً مخالفته لأحكام اتفاق الأونيسكو عن التربية».
أما بخصوص الحريات الأكاديمية، فلاحظ التقرير أن «تكرار الأحداث المذهبية والحزبية في حرم الجامعات دفع عدداً من إدارات الجامعات الخاصة إلى منع الانتخابات الطالبية حقناً للدماء. لكن الأبرز كان إقدام إدارة الجامعة اللبنانية على منع الانتخابات الطلابية في مختلف كلياتها وفروعها».

تعامل مهين مع العمال الأجانب

في شأن الحض على الكره والعنصرية، قال التقرير «تستمر الفقرة الثانية من المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عرضة لانتهاكات واسعة في لبنان. فالعداء للسامية يعبر عنه على نطاق واسع يفوق أي بلد عربي، ويقوم (حزب الله) و(الحزب السوري القومي الاجتماعي) بعرض دعايتهما العنصرية المعادية لليهود وسط الحياة العامة اللبنانية وعلى الملأ. وانضم الى هذين الحزبين بعض اركان التيار العوني الذين يتحدثون في محاضراتهم ولقاءاتهم الشعبية بخطاب عنصري تحريضي ضد الطائفة اليهودية التي لا تزال موجودة قانوناً كإحدى الطوائف اللبنانية السبع عشرة. وهناك أيضاً العديد من البرامج الفكاهية التي تهزأ من رعايا دول عربية أو أجنبية أخرى».
وركز الضوء على «استمرار مشكلة التعامل السيئ والمهين مع العمال الآسيويين والأفارقة الذين يتجهون إلى سوق العمل اللبنانية للعمل في مهن متواضعة، واستمرار الحكومة اللبنانية في ممارسة سياسة التمييز والتفرقة بين مواطنيها، خصوصاً ما يتعرض إليه المسيحيون في القرى الحدودية التي كانت خاضعة للاحتلال الإسرائيلي».
من ناحية حرية المعتقد، تساءلت المؤسسة عن وضع «الجماعات غير المعترف بها، مثل جماعة شهود يهوه والبهائيين أو بعض الكنائس البروتستانتية». وأشارت إلى «قيام جماعات العمال الأجانب بممارسة شعائرهم الدينية بحرية في أوقات معينة ومن بينهم هندوس وبوذيون وسيخ».
ولاحظت المؤسسة «قيام مجموعات حزبية منظمة بإنشاء مدارس خاصة يدرس فيها التعصب والانغلاق وبث أفكار دينية ضيقة».
أما بخصوص حرية الانتقال، فلفتت إلى أن «مسألة المهجرين لا تزال مطروحة في مجموعة محدودة من البلدات رغم برامج العودة. لكن المشكلة الكبيرة في قفل ملف المهجرين هي عدم إقامة المهجرين العائدين في قراهم وبلداتهم نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وغياب الخطة الإنمائية الشاملة للأرياف على مختلف الصعد، واستناداً الى وزير المهجرين ريمون عودة فإن كلفة إقفال ملف المهجرين تحتاج إلى 500 مليار ليرة لبنانية».
وراقبت المؤسسة بقلق في تقريرها «تطور أوضاع اللاجئين العراقيين في لبنان».
ولفتت إلى أن «قضية اللبنانيين اللاجئين إلى إسرائيل عقب انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب في مايو العام 2000 لم تجد طريقها إلى الحل».
وتحت عنوان «التدخل في الحياة الخاصة، العائلة والاتصالات»، ركزت المؤسسة على موضوع «مراقبة الأجهزة الأمنية الشرعية اللبنانية خطوط الهاتف خصوصاً لمن تعتبر أنهم يشكلون مصدر تهديد للأمن العام والسلامة الوطنية».
واضافت أن «بعض التقارير لا تزال تتحدث عن استمرار عمليات التنصت من بعض الأجهزة الأمنية الشرعية منها إضافة إلى (حزب الله)، وأن الحكومة والبرلمان اللبناني لم يقدما على خطوات عملية لإعادة النظر في القانون الصادر عن مجلس النواب في 1999 والذي شرع التنصت على وسائل الإعلام».
أما التدخل في الحياة العامة، فرأت المؤسسة أنه «تراجع كثيراً على مستوى الحكومة اللبنانية إلى حده الأدنى في حين يستمر (حزب الله) في الاحتفاظ بمناطق له».
وعن موجة الاغتيالات السياسية، ذكر التقرير بـ «التفجيرات القاتلة التي ضربت قوى الجيش اللبناني في الشمال. وفي أبريل سقط الكتائبيان نصري ماروني وسليم عاصي في زحلة في جريمة وصفت بالسياسية، كما أدى التنافس الحزبي في الشمال الى حادثة بصرما التي أدت إلى مقتل مناصرين لـ(القوات اللبنانية) و(المردة). وفي سبتمبر قتل القيادي في (الحزب الديموقراطي) الشيخ صالح العريضي بعبوة في بيصور في جريمة سياسية بامتياز».
وعن الاعتقالات الاعتباطية والتوقيفات سجلت المؤسسة «استمرار عمليات التوقيف الاعتباطية تحت عنوان التصدي للإرهاب، وكان لنا موقف من هذه المسألة التي طاولت القوى الإسلامية السلفية عشوائياً على خلفية العمليات الإرهابية التي طاولت المؤسسة العسكرية. في حين تستمر قضية الضباط الأربعة المتهمين بالاشتراك في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري».

وعن وضع القضاء، قال التقرير إن «من أركان النظام القضائي في لبنان، المجلس العدلي الذي ينظر فقط في القضايا المحالة عليه من الحكومة اللبنانية. وهناك ثغرة أساسية في نظامه تتمثل في عدم إمكان استئناف الأحكام الصادرة عنه أو مراجعتها، من أي محكمة أخرى. ومن أشهر القضايا العالقة أمام المجلس الفلسطيني يوسف شعبان الذي يجب إعادة النظر فيها برمتها. أما المحكمة العسكرية التي أُنشئت العام 1967 فتستمر في متابعة عملها الذي يتجاوز الإطار العسكري البحت في ملاحقة قضايا العسكريين القضائية إلى ملاحقة قضايا المواطنين من غير المنخرطين في السلك العسكري».
ولاحظ التقرير بقلق «استمرار تعطيل عمل المجلس الدستوري»، وأبدى قلقه من «الخلاف المستمر على التعيينات القضائية». وكان للمؤسسة «موقف من القرارات الصادرة عن القضاء اللبناني إبان فترة الوصاية السورية لجهة إعادة النظر في القرارات والأحكام الجائرة عن هذا القضاء»، واقترحت «إنشاء محكمة خاصة لإعادة النظر في هذه القرارات».
وأشار التقرير إلى كون «قضية اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري لا تزال موضوعاً شبه يومي على جدول أعمال النظام القضائي اللبناني والدولي».
ولفت إلى «مبادرة الجسم القضائي في يوليو إلى تعليق الجلسات» استنكاراً لما اعتبر «الحملة الإعلامية المغرضة والتطاول على الجسم القضائي» عبر وسائل الإعلام تحت عناوين مختلفة. وفي نوفمبر قدم القاضي رالف رياشي استقالته من مجلس القضاء الأعلى احتجاجاً على التدخلات السياسية وعلى قبول بعض القضاة بهذه التدخلات ما يحول دون إجراء التشكيلات القضائية المعلقة بسبب النزاعات المذهبية وحجم الحصص الطائفية».
ومن التطورات الإيجابية في مسار القضاء اللبناني التي توقف عندها التقرير «تقدم وزير العدل إبراهيم نجار بمشروع قانون إلى الحكومة يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة».
وقال التقرير إن «قضية الاختفاءات القسرية التي جرت خلال سني الوصاية السورية تستمر معلقة، ومعها قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية الذين تستمر أمهاتهم في تنفيذ اعتصام مفتوح هو الأطول في تاريخ لبنان أمام مبنى الإسكوا في بيروت».
وتتمسك المؤسسة بالتمييز بين «قضيتي المعتقلين في سورية والمفقودين في الحرب اللبنانية».
وأشار التقرير إلى أن «الحكومة اللبنانية وتحديداً وزير العدل إبراهيم نجار اكتفى باجتماعات اللجنة اللبنانية ـ السورية المشتركة ولم تقدم على تطوير هذا العمل في اتجاه تقديم شكوى إلى الهيئات المعنية في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ملاحقة هذا الملف، خصوصاً بعد الرد السوري بنفي وجود معتقلين لبنانيين لديها، استناداً الى اللوائح الاسمية للمعتقلين التي قدمها الوفد اللبناني. وفشلت الحكومة اللبنانية أيضاً في تقديم إجابات مقنعة ومنطقية عن مطالبات الأهالي ولجان حقوق الإنسان التي جعلت من هذه القضية اختصاصها».
وسجلت المؤسسة قلقها البالغ من «تعامل الحكومة اللبنانية بلا مبالاة مع التقارير التي وردت عن اكتشاف بقايا رفات بشرية قرب مراكز الاستخبارات السورية في عنجر وطرابلس».
وذكر التقرير أنه «تم الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وفي مقدمهم سمير القنطار ورفاقه، إضافة إلى إعادة رفات مقاتلين لبنانيين سقطوا في المواجهات مع الجيش الإسرائيلي».
ولفتت المؤسسة إلى «استمرار عمليات الخطف المسلح بواسطة الأحزاب».

ظروف السجون سيئة

«العقاب الجماعي، الموت تحت التعذيب وظروف السجون» هو العنوان الذي طرح التقرير في إطاره مسألة «استمرار الأجهزة الأمنية اللبنانية في استخدام التعذيب على بعض الموقوفين، خصوصاً الأمنيين منهم».
وقال: «ظروف السجون اللبنانية سيئة ولا تلبي المعايير الدولية الموضوعة لإدارة السجون. والمشكلة الكبرى التي تعانيها السجون هي الاكتظاظ الكبير في عدد النزلاء من دون أي اعتبار لطبيعة التهمة ولعمر السجين أو لظروفه الصحية.
وبالإضافة إلى السجون المعتمدة هناك نظارات الأجهزة الأمنية، خصوصاً التابعة لجهاز الأمن العام المكلف مراقبة الحدود اللبنانية وحركة الدخول والخروج، ما يؤدي الى اعتقال العشرات من المهاجرين غير الشرعيين».
قضية التجنيس تستمر مثار جدل، وقال التقرير إنه «رغم القرار الصادر عن مجلس شورى الدولة بإعادة النظر في هذا الموضوع إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق نتيجة التجاذب الطائفي بين مكونات المجتمع التعددي في لبنان».
والمسألة الأكثر حساسية التي لحظها التقرير هي «التحركات التي تقوم بها الأمهات المتزوجات من أجانب بهدف الاستحصال على الهوية اللبنانية لأولادهن تحت شعار جنسيتي حق لي ولأولادي».

وعن انتهاك الحقوق الانسانية، رأى التقرير أن وجه الخطورة في الانتهاكات اليومية هو أن «الاغتيالات وعمليات الاعتداء بالضرب والتهديد بالقتل اضحت مسائل شبه عادية (...) بالإضافة الى توجيه تهديدات بالجملة الى السياسيين والاكاديميين والناشطين السياسيين».

مليون قنبلة مميتة

وعلى صعيد استعمال الأسلحة المحظورة عالمياً، اشار التقرير إلى «استمرار مشكلة القنابل العنقودية الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان خلال يوليو 2006، والتي يعاني منها المواطنون في حقول القنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل والتي قدرتها بعض الأوساط بمليون قنبلة مميتة، ما يؤدي إلى سقوط العديد من المواطنين بين قتلى وجرحى ومعوقين وإعاقة وصول المزارعين إلى أراضيهم وممتلكاتهم. هذا في حين تستمر مشكلة الألغام الموروثة من الحرب، علماً أن القنابل العنقودية والألغام تلوث 48 مليون متر مربع في لبنان».

ملاحقة المثليين قانوناً

وعن حقوق الجماعات الخاصة، لفت التقرير إلى «استمرار مجموعات المثليين الجنسيين وكل من يشتبه به موضوع ملاحقة من رجال القانون في لبنان. وتنص المادة 534 من قانون العقوبات على أن كل ممارسة جنسية مخالفة للطبيعة هي جريمة تستحق العقاب ويمكن أن تبلغ سنة في السجن».

أما بخصوص حركة حقوق الإنسان في لبنان، فقال التقرير إنه «من النقاط المضيئة قيام قوى الأمن الداخلي بإنشاء قسم لحقوق الإنسان في المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي حددت مهماته بالتعريف بحقوق الإنسان في هذه المؤسسة الأمنية وتعميق وعي عناصرها لها. ومن المحطات المضيئة استمرار عدد من الجامعات والمعاهد الخاصة في إدراج هذه المادة في مناهجها حتى خارج كليات الحقوق والعلوم الإنسانية».

وعن لبنان ووسائل القانون الدولي، اعتبر التقرير أن «لبنان لا يزال متخلفاً عن مواكبة المجتمع الدولي في عدد من الاتفاقات إن لجهة التوقيع أو التزامها».

إلغاء مصطلح لقيط

وعن حقوق الطفل والمرأة، أشار التقرير إلى أن «وسائل الإعلام المختلفة تداولت تقارير موثقة عن عمالة الأطفال في لبنان واستخدامهم في اعمال غير مشروعة مثل التسول والأعمال الشاقة ورغم ذلك لم نشهد تحركاً جدياً لمواجهة هذا الانتهاك لحقوق الطفل.

أما التطور الأبرز في حقوق الطفل اللبناني فكان قرار وزير الداخلية زياد بارود إلغاء عبارة لقيط للأطفال مجهولي الأب والأم من سجلات النفوس واستبدالها بعبارة «قيد مولود حديث الولادة» وذلك مراعاة للمعايير الحقوقية وانسجاماً مع انضمام لبنان إلى اتفاق حقوق الطفل».

وحسب التقرير «صنفت دراسات عدة وضع المرأة اللبنانية على أنها مواطنة من الدرجة الثانية، وذلك نتيجة لما تتضمنه الشرائع الدينية من تفاوت في الحقوق بين الرجل والمرأة وطائفة وأخرى واستحالة المس بمرجعية الأحوال الشخصية ومضامينها».

أوضاع الفلسطينيين تزداد سوءاً

كان العنوان الأخير في التقرير «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين»، وأورد أن «اللاجئين الفلسطينيين يعانون أوضاعاً شبه مأسوية. ويصر الفلسطينيون على الفوز بحقوقهم كمقيمين على الأراضي اللبنانية في انتظار حل قضيتهم».

ورأت المؤسسة أن «أوضاع اللاجئين ازدادت سوءاً خلال العام 2008. الأوضاع في المخيمات بقيت على ما هي رغم الزيادة السكانية، ووجود مشروع إعادة البناء والترميم في مخيمات الجنوب الذي تقوم به الأونروا، كما لم يطرأ أي تطور على مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب الفلسطينيين. كما لم يطرأ أي تغيير على مستوى التشريعات القانونية المعنية بقضية اللاجئين بسبب عدم اجتماع مجلس النواب، وعدم تقدم أعمال لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني».

واعتبر التقرير أن «اكثر الأوضاع مأسوية هي أحوال مخيم نهر البارد الذي شهد قتالاً عنيفاً بين الجيش ومجموعات مسلحة إرهابية، يليها مخيم عين الحلوة الذي تعتبر منظمة شاهد الفلسطينية لحقوق الإنسان أنه يشهد حالاً أشبه بالحصار، إضافة إلى مخيمات صور، في حين أن مخيمات بيروت مفتوحة في الاتجاهات كلها، ولا مشكلة في حرية التنقل».

وحسب التقرير «يعاني الأطفال مشكلات مثل العمالة المبكرة لدى الأولاد والتحصيل العلمي. وتعاني المخيمات اكتظاظا شديدا، يجعلها تتوسع عمودياً.

وعن أحوال المرأة الفلسطينية قال التقرير إنها «تعيش ظروفاً إنسانية صعبة، وتعاني تمييزاً واسعاً في مختلف المجالات ولا يمكنها أن تمارس حقها في العمل بموجب قرارات وقوانين ناظمة. كما أنها لا تستطيع أن تتملك عقاراً أو شقة بسبب القانون الصادر عن مجلس النواب العام 2001 والذي يحمل الرقم 296 ويمنع الفلسطيني من التملك».

وتتبنى مؤسسة «حقوق الإنسان والحق الإنساني» ما أوردته «شاهد» عن «الشخصية القانونية وفاقدي الهوية أو ما اصطلح على تسميته الفئة الثالثة من الفلسطينيين في لبنان أو قضية فاقدي الهوية، والتي برزت بعد انتهاء الحرب اللبنانية مطلع التسعينات ولم تعترف السلطات اللبنانية بأي صفة قانونية لهم». وتقدر «شاهد» عدد هؤلاء بخمسة آلاف، وتعتبر أن «إقامتهم في لبنان غير قانونية ما يجعلهم دائماً عرضة للاعتقال والمساءلة، وهم لا يتلقون خدمات الأونروا إلا في حدود ضيقة جداً، ولا يستطيعون الزواج أيضاً، وأولادهم محرومون الحق في الطبابة والتعليم وسواهما من الأمور».

"الخارجية" الأميركية: الكويت نقطة ترانزيت... لتجارة الجنس

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الجمعة 27 فبراير 2009 العدد 10833
http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=114894&searchText=حقوق%20الإنسان

| واشنطن - من حسين عبدالحسين |

وصف تقرير حقوق الانسان الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية اول من امس الكويت بـ «نقطة نهاية وترانزيت» للاتجار بالبشر من «الرجال والنساء المرغمين على العمل، وممن يتم استغلالهم في تجارة الجنس».

وجاء في التقرير ان ضحايا الاتجار بالبشر يأتون «من جنوب وشرق آسيا بما فيها بنغلادش، والهند، وباكستان، وسريلانكا، والنيبال، واندونيسيا، والفيليبين»، والبعض من «اثيوبيا واريتريا».

كذلك تحدث التقرير عن «مئات الآلاف من المصريين العاملين في البلاد، وقد تعرض بعضهم للاتجار، خصوصا على شكل ربطهم بديون».

واتهم التقرير وكالات العمل وبعض الكفلاء وارباب العمل باحتجاز «جوازات سفر العاملين لديهم»، او «الحد من حركتهم بطرق اخرى». واشار الى صعوبة انتقال العامل من وصاية كفيل الى آخر، كذلك اشار الى فرض «تجار البشر» الدعارة على بعض الخادمات ممن هربن من المنازل اللاتي كن يعملن فيها لقسوة اربابهن.

ووصف التقرير وضع المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» بالمشكلة التي مازالت دون حل.

وفي الوضع السياسي اشاد التقرير بنزاهة انتخابات مجلس الامة في 17 مايو الماضي «على الرغم من بعض التقارير عن شراء الاصوات»، وتحدث عن حظر قيام الاحزاب السياسية في البلاد.

كذلك اشاد التقرير بحرية الاعلام، على الرغم من اشارته الى بعض ما وصفه بـ «الرقابة الذاتية» التي يمارسها الصحافيون في كتاباتهم.

ولفت الى وجود تسع محطات راديو واربع قنوات تلفزيونية تملكها الدولة، بالاضافة الى 11 محطة تلفزيون خاصة، وقناة اخبارية تلفزيونية فضائية خاصة تحمل اسم «الراي» وترتبط بجريدة تحمل الاسم نفسه.

وعن الحريات الدينية، كرر التقرير ما ورد في تقارير الخارجية الأميركية السابق عن توافر حرية ممارسة الشعائر الدينية. وتطرق الى «الخطاب الموجه ضد اليهود من قبل برلمانيين، والاعلام، وخطباء المساجد».

وخص التقرير بالذكر افتتاحية صدرت في احدى الصحف المحلية، في 31 اغسطس الماضي، «تساءلت عن مدى واقعية الهولوكوست ووصفت اليهود بالشياطين».

وخصص تقرير وزارة الخارجية السنوي بابا لما أسماه «فساد الحكومة والشفافية»، تحدث فيه عن حالات تزوير كفالات عمل للوافدين، ووصف محاولة الحكومة محاربة هذه الظاهرة بـ «غير الفعالة».

واضاف: «احيلت المخالفات الى هيئات حكومية داخل الوزارات، وتم ارسالها الى مكتب النائب العام... ولم يتم اتخاذ تدابير جدية في حق المخالفين».

واعتبر التقرير ان الحكومة لم تطبق قوانين الفساد بفعالية، حيث «تورط مسؤولون في اعمال فاسدة من دون عقاب... كما لم يخضع المسؤولون الى قوانين التصريح عن اموالهم».

مصر ترفض تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الأيام البحرينية السبت¡ 28 فبراير 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=3&ArticleId=384649

القاهرة ـ دبا:
قال السفير حسام زكي المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية أمس الجمعة إن مصر لا «تقبل بقيام أي دولة بتنصيب نفسها وصيا على الشعب المصري أو حكما على حالة حقوق الإنسان في البلاد». جاء ذلك تعقيبا على صدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حالة حقوق الإنسان في العالم والذي تضمن جزءا عن مصر. وأضاف المتحدث المصري في بيان: «يعكس هذا الموقف قناعة الدولة المصرية بأنها ليست مسئولة إلا أمام الشعب المصري.. الحكومة المصرية ملتزمة بحماية وصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفق ما ورد في الدستور والقانون، فضلا عن الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والصكوك الدولية التي انضمت لها مصر في مجال حقوق الإنسان». وتابع: «المحرك الأساسي للجهود المصرية للارتقاء بالمنظومة الوطنية لحقوق الإنسان هو الاقتناع الكامل بأن إعلاء حقوق المواطن المصري هو في صميم المصلحة الوطنية». وكان تقرير الخارجية الأمريكية الذي صدر يوم الأربعاء الماضي تناول أوضاع حقوق الإنسان في مصر بالقول إن احترام الحكومة المصرية لحقوق الإنسان ما زال ضعيفا. وأشار التقرير إلى «استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر». وقال التقرير إن «قوات الأمن اعتقلت مواطنين اعتقالا تعسفيا وعذبتهم وأساءت معاملتهم وإن مرتكبي حوادث التعذيب يفلتون من العقاب في معظم الحالات». وأكد التقرير «تراجع احترام الحكومة المصرية لحرية الصحافة وإبداء الرأي بالإضافة إلى تراجع حرية تكوين الجمعيات الأهلية والحرية الدينية».

فوزية سالم الصباح / حقوق المتهم... بين المباحث ومحراب العدالة

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 02 مارس 2009 العدد 10836
http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=115374&searchText=حقوق%20الإنسان

فوزية سالم الصباح

يعتبر حق المتهم في الدفاع عن نفسه في الشريعة الإسلامية من أهم أسس إقامة العدل في أي مجتمع من المجتمعات، لأنه من أهم حقوق الإنسان المستمدة من الله سبحانه وتعالى، فقد قصر الله تعالى الحكم على نفسه: «إن الحكم إلا لله». والربط بين العدالة الإلهية والحق يدفع الإنسان إلى المطالبة بحقوقه بكل إصرار وقوة وتحدٍ، لأنه ببساطة أمر من الخالق إلى المخلوق، لذلك فهو ينطوي في إطار الواجبات لا الحقوق.

ومن بواعث الاستقرار في أي مجتمع إحساس المرء بأنه في حصانة حقيقية من أي حيف أمام أي جهة من جهات التحقيق، وأن الاتهامات المسندة إليه يجب ألا تصدق للوهلة الأولى عند فتح باب التحقيق، بل يجب أن تمحص جيداً، وتُتاح له فرصة حقيقية للدفاع عن نفسه حتى لا يعاقب أي بريء بتهم قد يلصقها به خصم كائد أو ضابط مباحث يبحث عن الشهرة في صفحات الجرائد. ومما يؤكد ضمان حق المتهم في الدفاع عن نفسه بنفسه أن الشريعة الإسلامية منحته حق الرجوع عن إقراره في أي وقت.

دعونا نطرح بعض الأمثلة الحية ونترك لكم الإجابة، إن كان المتهم قد منح حق الدفاع عن نفسه من عدمه، فعندما يتم القبض على المتهم من قبل المباحث ويستمر التحقيق معه بصورة متواصلة ليومين أو لثلاثة أيام، ويتم استعمال وسائل متعددة لإرغامه على الاعتراف كحرمانه من النوم أو أخذ قسط من الراحة أو إجباره على الوقوف على رجل واحدة أو أكثر من ذلك بكثير، أو استعمال وسائل وطرق أخرى لا يستطيع الطب الشرعي اكتشافها، وبعد اعتراف المتهم بالتهمة سواء كان قد ارتكبها أو لم يرتكبها يتم نقله من قبل رجال المباحث إلى النيابة ليلاً للتحقيق معه للمرة الأولى حيث تدخل به سيارة المباحث إلى سرداب قصر العدل المظلم، وربما يكون معصوب العينين، ومن ثم يتم استغلال مصعد السرداب إلى حيث مكتب وكيل النيابة، ويدخل المتهم إلى غرفة وكيل النيابة، وهو في حال إعياء وتعب، بينما ينتظره رجال المباحث خارج المكتب، وبعد سماع أقواله يعود مجدداً إلى نظارة المباحث برفقة رجال المباحث، فماذا عساه أن يذكر في النيابة - من دون وجود محاميه - سوى تكرار الاعترافات التي أُمليت عليه من قبل المباحث بالإكراه، وحتى لو عرفه وكيل النيابة بنفسه فماذا عسى المتهم أن يقول ورجال المباحث خارج الغرفة ينتظرونه ويتوعدونه، لأنه سيعود معهم مجدداً إلى زنزانتهم، ومن دون وجود محاميه أو حتى السماح له بالاتصال به؟

أما المثال الآخر فعندما يستدعي ضابط المباحث شهود الإثبات للشهادة ضد المتهم أمام وكيل النيابة يقوم أولاً باحتجاز جوازات سفرهم في المخفر إذا كانوا غير كويتيين إلى أن يتوجهوا إلى وكيل النيابة والإدلاء بشهاداتهم، وبعد الإدلاء بالشهادة يعودون إليه ويبلغونه بما أدلوا به من شهادة ليسلمهم جوازات سفرهم، بل بعضهم يتصل به هاتفياً فور خروجه من غرفة وكيل النيابة.

لقد نصت الشريعة الاسلامية منذ أربعة عشر قرناً، ومن بعدها القوانين الوضعية بعدم جواز إكراه المتهم أثناء استجوابه، مهما كانت جريمته لحمله على الاعتراف. وإذا ما اعترف مكرهاً فلا يعتد بهذا الاعتراف ولا يعول عليه، لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». بل ولا يجوز بأي حال من الأحوال التأثير عليه أثناء استجوابه بأي مؤثر يؤثر على إرادته ويكرهه على الاعتراف، سواء كان هذا التأثير معنوياً أو مادياً أو جسدياً أو نفسياً أو من خلال أجهزة وطرق حديثة.

ملحوظة:

عندما بعث الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى اليمن قاضياً، قال له علي: «يا رسول الله تُرسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء». فقال له الرسول الكريم: «إن الله سيهدي قلبك ويُثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، أحرى أن يتبين لك القضاء».

ونحن في الكويت والحمد لله لدينا قضاء عادل نتباهى بعلمه ونزاهته، لكننا دائماً نطمح إلى المزيد والمزيد.

فوزية سالم الصباح
محامية وكاتبة كويتية

أكد أنها من أوائل الدول التي سنت تشريعات تكفل حقوق الإنسان

عزام الصباح: الكويت حريصة على منع الاتجار بالبشر ومحاربة كل أشكاله

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الثلاثاء 03 مارس 2009 العدد 10837
http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=115620&searchText=حقوق%20الإنسان

المنامة ـ كونا –
قال سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح ان الكويت «من الدول الرائدة في مجال حماية حقوق الانسان التي كفلها ديننا الحنيف».
وأضاف الشيخ عزام الصباح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي المنعقد في المنامة تحت عنوان «الاتجار بالبشر... عند مفترق الطرق» أن الكويت «من أوائل الدول التي سنت التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق الانسان وذلك من منطلق ما يمليه علينا ديننا الحنيف وشريعتنا الغراء».
وأكد أن الكويت «حريصة كل الحرص على منع الاتجار بالبشر ومحاربة كل أشكال استغلاله المشين والقسري»، مضيفا أن في الكويت «يتمتع الانسان بقيمة يكفلها الدين والدستور والممارسات الانسانية من منطلق العدل والمساواة وصون كرامة الانسان».
وأشار الى تخصيص الكويت لمليون دينار أي ما يعادل ثلاثة ملايين دولار أميركي لانشاء مقرات لايواء العمال الاجانب وذلك تأكيدا لحرص الكويت على الالتزام بتوفير الحياة الكريمة لكل المواطنين والمقيمين فيها. وأضاف أنه «تم انشاء مكتب لحقوق الانسان في وزارة العدل كما أن هناك لجنة لحقوق الانسان في مجلس الامة وما زالت الجهود تبذل لانشاء هيئة عامة تعنى بحقوق الانسان في الكويت. وتنظم وزارة الخارجية البحرينية بالتعاون مع حركة سوزان مبارك هذا المؤتمر الذي ترعاه حرم الملك البحريني الشيخة سبيكة بن ابراهيم آل خليفة.
من جهة اخرى التقى الشيخ عزام الصباح بالسكرتير الأسبق للأمم المتحدة ورئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية الدكتور بطرس بطرس غالي على هامش فعاليات المؤتمر الدولي «الاتجار بالبشر.. عند مفترق الطرق».

الحمادي ناطقاً رسمياً

"لإمارات لحقوق الإنسان"تناقش معوقات عمل لجنة الجنسية

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأربعاء ،2009/03/04
http://www.alkhaleej.ae/portal/09d5c6c0-43a9-474b-9090-d499fb4aa0e6.aspx

أبوظبي نبيل عويدات:

أجمع مجلس إدارة جمعية الإمارات لحقوق الإنسان على ترشيح وتولي محمد الحمادي، أمين السر، مهام الناطق الرسمي باسم الجمعية، كما يتولى أيضاً الردّ على استفسارات وسائل الإعلام، وتصريحات رؤساء لجان الجمعية.

جاء ذلك، بعد عقد رئيس وأعضاء الجمعية اجتماعاً مؤخراً، بغية طرح ودراسة كل القضايا المرتبطة بدور وعمل الجمعية، إلى جانب وضع الرؤية المستقبلية لهما، فضلاً عن بحث آليات تطوير إمكانات اللجان لتواكب الوضع الحالي.

حضر الاجتماع، عبدالغفار حسين رئيس مجلس إدارة الجمعية، ومحمد الكعبي نائب الرئيس، ومحمد الحمادي أمين السر، وخالد الحوسني أمين الصندوق، ومريم الأحمدي عضو، ورئيسة لجنة حقوق العمل والعمال.

وتم الاتفاق على أن ينوب محمد الكعبي، بجميع مهام المتحدث الرسمي باسم الجمعية في حال غياب الأخير، كما صادقت الجمعية على محضري اجتماعي مجلس الإدارة السابع والثامن.

وكلّف رئيس الجمعية، العضو مريم الأحمدي، بإعداد تقرير تقييم عمل اللجان العشر للجمعية، وذلك بهدف مساعدة رؤساء اللجان على العمل وفق آلية صحيحة ومناسبة، وأكد رئيس المجلس "أن قياس درجة النجاح في أداء عمل اللجان أكثر من ضروري".

وتشمل اللجان العشر: حقوق العمل والعمال، مكافحة الاتجار في البشر، الجنسية، القوانين والتمييز والشكاوى، التمكين الاجتماعي، السجناء والمشتبه فيهم، التبرعات، الإعلامية (التعبير والنشر)، العلاقات العامة ولجنة العضوية.

وجاء في الاجتماع أيضاً، الموافقة على طرح الشعار الجديد للجمعية في جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية المقبل بقصد أخذ موافقة الأعضاء. كما تم تكليف العضو النشط في لجنة الدعم، جاسم الشحي، بمهام رئاسة اللجنة.

وناقش مجلس الإدارة، بعض المعوقات التي تواجه لجنة الجنسية التي يترأسها محمد الكعبي، بغية تذليها، ووضع آليات جديدة تتوافق مع أنظمة وقوانين الجنسية والإقامة.

ووافق أعضاء الاجتماع، على أن يصدر أعضاء المجلس قرارات على بعض الأمور التي تتطلب سرعة في اتخاذها، سواء بالتمرير الشخصي أو عبر البريد الالكتروني أو الفاكس. ويتم توثيق تلك القرارات في محضر اجتماع مجلس الإدارة.

وختم الاجتماع، باطلاع المجلس على التقرير الذي أعده أحمد حسن مبارك، رئيس لجنة السجون، وذلك ضمن مشاركته بالدورة التي عُقدت بصنعاء تحت مسمى "تعزيز قدرات نشطاء حقوق الإنسان والإعلام في دول الخليج واليمن"..

وكذلك تم الاطلاع على تقرير أعدته نعمه المصري، سكرتيرة الجمعية، حول زيارة الباحثة الدكتورة دينا شحاتة، خبيرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز الأهرام إلى مقر جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.